E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1990/22
23 January 1990
ARABIC
Original : ENGLISH/FRENCH/SPANISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة السادسة والاربعون
البند ١٣ من جدول الاعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان وحرياته الاساسية في أي جزء من العالم ، مع إشارة خاصة إلى البلدان والاقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والاقاليم التابعة

حالات الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي

تقرير أعده المقرر الخاص السيد س. آموس واكو ، عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٨/٣٨

٤٣٣٠ب/GE.90-10124

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
مقدمة	.....	١ - ٥	١
الفصل			
الأول -	أنشطة المقرر الخاص	٦ - ٢٢	٣
	ألف - المشاورات	٦	٣
	باء - الرسائل	٧ - ١٩	٣
	جيم - جلسات الاستماع المشتركة بشأن الجنوب الافريقي	٢٠	٤
	دال - زيارات للبلدان	٢١ - ٢٢	٤
الثاني -	الحالات	٢٣ - ٤٤٦	٥
	ألف - لمحة عامة	٢٣ - ٢٤	٥
	باء - حالات البلدان	٢٥ - ٤٤٦	٦
	أنغولا	٢٥	٦
	الأرجنتين	٢٦ - ٢٩	٦
	البحرين	٣٠ - ٣٢	٧
	بنغلاديش	٣٣	٧
	بنن	٣٤ - ٣٦	٨
	البرازيل	٣٧ - ٥٧	٨
	بلغاريا	٥٨ - ٦٠	١٤
	بوروندي	٦١ - ٦٦	١٥
	الكاميرون	٦٧ - ٧٠	١٧
	تشاد	٧١ - ٧٥	١٨
	شيلي	٧٦ - ٨٢	١٩
	الصين	٨٣ - ١١٣	٣٠
	كولومبيا	١١٤ - ١٤٢	٣٨
	اليمن الديمقراطية	١٤٣ - ١٥٠	٣٩
	السلفادور	١٥١ - ١٦١	٤١
	اثيوبيا	١٦٢ - ١٦٧	٤٥
	غواتيمالا	١٦٨ - ١٩٢	٤٨
	غيانا	١٩٣ - ١٩٥	٥٥
	هايتي	١٩٦ - ٢٠٠	٥٦
	هندوراس	٢٠١ - ٢١٦	٥٧

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الثاني (تابع)	الهند	٢١٧ - ٢٣١	٦٣
	اندونيسيا	٢٣٢ - ٢٤٠	٦٧
	جمهورية إيران الإسلامية	٢٤١ - ٢٥٤	٧٠
	العراق	٢٥٥ - ٢٦٦	٧٣
	اسرائيل	٢٦٧ - ٢٧٦	٧٦
	ملاوي	٢٧٧ - ٢٧٩	٧٨
	ملديف	٢٨٠ - ٢٨٣	٧٩
	موريتانيا	٢٨٤ - ٢٨٦	٨٠
	المكسيك	٢٨٧ - ٢٩٦	٨٠
	نيكاراغوا	٢٩٧ - ٢٩٩	٨٣
	باكستان	٣٠٠ - ٣٠٣	٨٦
	بنما	٣٠٤ - ٣٠٥	٨٧
	بيرو	٣٠٦ - ٣٣٣	٨٨
	الفلبين	٣٣٤ - ٣٤٣	٩٧
	رومانيا	٣٤٤ - ٣٤٩	١٠٢
	المملكة العربية السعودية	٣٥٠ - ٣٥٣	١٠٣
	الصومال	٣٥٤ - ٣٥٨	١٠٤
	جنوب افريقيا	٣٥٩ - ٣٧٩	١٠٥
	سري لانكا	٣٨٠ - ٣٩٦	١١١
	السودان	٣٩٧ - ٤٠٢	١١٧
	سورينام	٤٠٣	١١٨
	تركيا	٤٠٤ - ٤٠٨	١١٨
	اتحاد ميانمار	٤٠٩ - ٤١٨	١١٩
	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٤١٩ - ٤٣٦	١٢٢
	الولايات المتحدة الامريكية	٤٣٧ - ٤٣٣	١٢٥
	فنزويلا	٤٣٤ - ٤٤٢	١٢٦
	اليمن	٤٤٣	١٣٠
	يوغوسلافيا	٤٤٤ - ٤٤٦	١٣٠

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
الفصل			
الثالث -	تحليل الظاهرة	٤٤٧ - ٤٦٨	١٣٣
	ألف - التهديد بالقتل	٤٤٧ - ٤٥٤	١٣٣
	باء - المدافعون عن حقوق الإنسان بوصفهم ضحايا لحالات الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي	٤٥٥ - ٤٦٠	١٣٣
	جيم - منع عمليات الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي والتحقيق فيها والمعاقبة عليها بصورة فعالة - توافق آراء بشأن المعايير الدولية	٤٦١ - ٤٦٤	١٣٤
	دال - الخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية	٤٦٥ - ٤٦٨	١٣٥
الرابع -	استنتاجات وتوصيات	٤٦٩ - ٤٧٧	١٣٧
المرفق			
	المبادئ المتعلقة بالمنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة		١٤٠

مقدمـــــة

١ - يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٨/١٩٨٨ وقـــرار لجنة حقوق الإنسان ٦٤/١٩٨٩ المعنونين "حالات الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعـــدام التعسفي" . وهذا هو ثامن تقرير يقدمه المقرر الخاص إلى لجنة حقوق الإنسان بشأن هـذا الموضوع .

٢ - وفي التقارير السبعة السابقة المقدمة من المقرر الخـــاص (E/CN.4/1983/16 وAdd.1 ، وE/CN.4/1984/29 ، وE/CN.4/1985/17 ، وE/CN.4/1986/21 ، وE/CN.4/1987/20 وE/CN.4/1988/22 وAdd.1 وAdd.2 ، وE/CN.4/1989/25) ، تناول المقرر الخاص ودرس شتى جوانب ظاهرة حالات الإعدام بإجراءات موجزة ، بما في ذلك المسائل القانونية والمسائل النظرية الأخرى .

٣ - وهذا التقرير يتّبع الهيكل العام للتقرير الأخير . وفي الفصل الثانـــي ، باء ، من هذا التقرير ، يشرح المقرر الخاص مناشداته العاجلة للحكومات ورسائلـــه الأخرى التي بعث بها لإحالة الادعاءات إلى الحكومات المعنية كما يشرح ما ورد منها من ردود وملاحظات . ويعرب المقرر الخاص عن الأمل في أن يكون قد عرض في هذا التقريـــر صورة شاملة للظاهرة المعنية في كل بلد .

٤ - وقدم المقرر الخاص في الفصل الثالث تحليلاً للظاهرة بشكل عام استناداً إلـــى المعلومات الواردة وردود الحكومات وملاحظاتها خلال العام الماضي . وتطرق إلـــى المسائل الأربع التالية: (أ) التهديدات بالموت ، (ب) المدافعون عن حقوق الإنســـان كضحايا للإعدام بإجراءات موجزة أو للإعدام التعسفي ، (ج) المعايير الدولية لمنـــع الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي منعاً فعالاً والتحقيق فيها والمعاقبـــة عليها ، (د) الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية .

٥ - وأخيراً يورد المقرر الخاص في الفصل الرابع استنتاجات وتوصيات ترتكز علـــى تحليله للمعلومات التي تلقاها والنظر في التدابير العملية الواجب اتخاذها فـــي المستقبل العاجل .

الفصل الأول
أنشطة المقرر الخاص

ألف - المشاورات

٦- قام المقرر الخاص بزيارة مركز حقوق الإنسان بمكتب الأمم المتحدة في جنيف في تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ لإجراء مشاورات مع الأمانة ، كما قام بزيارة أخرى للمركز في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ لوضع تقريره في صورته النهائية .

باء - الرسائل

١- المعلومات الواردة

٧- تلقى المقرر الخاص في أثناء ولايته الحالية رسائل تشتمل على معلومات بشأن حالات الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي من حكومات ومنظمات غير حكومية وأفراد . وقد ازداد عدد الرسائل عاماً بعد آخر وبلغ خلال العام الماضي أكثر من ٥٠٠ ١ رسالة .

٨ - وقد وردت معلومات ذات طبيعة عامة من حكومات البرازيل وبلغاريا وبنغلاديش وبوروندي وبيرو وتركيا والسلفادور والسنغال وغواتيمالا وكولومبيا وموريتانيا .

٩- ووردت معلومات ذات طبيعة عامة و/أو عن ادعاءات محددة بحدوث حالات إعدام بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي من المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: منظمة العفو الدولية ، وحركة مناهضة الفصل العنصري ، واتحاد المحامين العرب ، ولجنة الكنائس للشؤون الدولية التابعة لمجلس الكنائس العالمي ، والرابطة الدولية لمناهضة التعذيب ، والرابطة الدولية للمحامين الديمقراطيين ، واللجنة الدولية للمشتغلين بالمهن الصحية ، واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ، والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان ، والاتحاد الدولي "أرض البشر" ، و"باكس كريستي" - الحركة الكاثوليكية الدولية للسلم ، و"باكس رومانا" - الحركة الكاثوليكية الدولية للشؤون الفكرية والثقافية ، والمجلس الإقليمي لحقوق الإنسان في آسيا ، واتحاد الحقوقيين العرب ، والاتحاد النسائي الديمقراطي الدولي .

١٠ - وبالاضافة إلى ذلك وردت معلومات عن ادعاءات بحدوث حالات إعدام بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي من عدد من المنظمات غير الحكومية الإقليمية والوطنية والمحلية ، ومن مجموعات وأفراد في شتى أنحاء العالم .

٣- ادعاءات بشأن حالات إعدام بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي

١١- أرسل المقرر الخاص ، في أثناء ولايته ، برقيات ورسائل إلى الحكومات عن ادعاءات بشأن حالات وشيكة أو فعلية من حالات الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي في بلدانها .

١٢- وردا على برقيات المقرر الخاص ورسائله ، زودته بعض الحكومات بمعلومات وملاحظات تتعلق بالادعاءات . ومن أجل إعداد هذا التقرير في الوقت المحدد ، اضطر المقرر الخاص إلى أن يترك ردود الحكومات التي تلقاها بعد ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ إلى تقريره القادم .

(أ) مناشدات عاجلة

١٣ - استجابة من المقرر الخاص للمعلومات التي تشتمل على ادعاءات بشأن حالات وشيكة أو مهدَّد بها لإعدام بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي ، والتي ظهر من الوهلة الأولى أنها ذات صلة بولايته ، وجه المقرر الخاص ٦٧ رسالة عاجلة بالبرق إلى ٣٥ حكومة ينادي فيها بحماية الحكومة لحق الأفراد المعنيين في الحياة ، راجياً إرسال معلومات بشأن تلك الادعاءات . وهذه الحكومات هي: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد ميانمار ، الأرجنتين ، اسرائيل ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، البرازيل ، بلغاريا ، بيرو ، تشاد ، جنوب افريقيا ، رومانيا ، سري لانكا ، السلفادور ، السودان ، شيلي ، الصومال ، الصين ، غواتيمالا ، الفلبين ، كولومبيا ، المكسيك ، ملديف ، الهند ، هندوراس ، والولايات المتحدة الأمريكية .

١٤ - ووردت ردود من الحكومات التالية: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد ميانمار ، والأرجنتين ، وإيران (جمهورية - الإسلامية) ، وبلغاريا ، وبيرو ، وسري لانكا ، والصين ، وغواتيمالا ، وكولومبيا ، والمكسيك ، وملديف ، والهند ، وهندوراس ، والولايات المتحدة الأمريكية .

١٥ - وبالاضافة إلى ذلك ، وردت ردود من الحكومات الأربع التالية تتعلق بالبرقيات التي أرسلها المقرر الخاص خلال عام ١٩٨٨: أنغولا ، وإيران (جمهورية - الإسلامية) ، وبيرو ، وسورينام .

١٦ - ويرد في الفصل الثاني موجز لهذه الرسائل والردود الواردة عليها ، أما النصوص الكاملة فهي متاحة للاطلاع عليها في ملفات الأمانة .

(ب) طلب معلومات عن إدعاءات بشأن حالات إعدام بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي

١٧ - أرسل المقرر الخاص كذلك ٥٦ رسالة إلى ٣٦ حكومة تتعلق بادعاءات بشأن حالات إعدام بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي في بلدانها على النحو التالي: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واثيوبيا ، واسرائيل ، واندونيسيا ، وإيران (جمهورية - الإسلامية) ، وباكستان ، والبحرين ، والبرازيل ، وبنما ، وبنن ، وبوروندي ، وبيرو ، وتركيا ، وجنوب افريقيا ، ورومانيا ، وسري لانكا ، والسلفادور ، وشيلي ، والصومال ، والصين ، والعراق ، وغواتيمالا ، وغيانا ، والغلبين ، وفنزويلا ، والكاميرون ، وكولومبيا ، وملاوي ، والمملكة العربية السعودية ، وموريتانيا ، ونيكاراغوا ، وهايتي ، والهند ، وهندوراس ، واليمن الديمقراطية ، ويوغوسلافيا .

١٨ - وقد وردت ردود من الحكومات التالية: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واثيوبيا ، واندونيسيا ، والبحرين ، والبرازيل ، وبوروندي ، وتركيا ، وشيلي ، والعراق ، وفنزويلا ، وكولومبيا ، وهندوراس .

١٩ - وبالاضافة إلى ذلك ، وردت ردود من الحكومات الست التالية بشأن الادعاءات التي أحالها المقرر الخاص خلال عام ١٩٨٨: اثيوبيا ، والبرازيل ، وبيرو ، ونيكاراغوا ، واليمن ، واليمن الديمقراطية .

جيم - جلسات الاستماع المشتركة بشأن الجنوب الأفريقي

٣٠- انضم المقرر الخاص إلى فريق الخبراء العامل المخصص المعني بالجنوب الأفريقي لحضور جلسات استماع عقدت في لندن بالمملكة المتحدة في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٩ . وترد في الفقرات ٣٥٩-٣٧٨ من الفرع باء من الفصل الثاني المعلومات التي تم الحصول عليها في جلسات الاستماع المشتركة .

دال - زيارات للبلدان

٣١- قام المقرر الخاص ، في سياق ولايته وبناء على دعوة من حكومة كولومبيا ، بزيارة كولومبيا في الفترة من ١١ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ . ويود المقرر الخاص أن يعرب عن عميق تقديره لحكومة كولومبيا لتعاونها الايجابي وجهودها الرامية إلى أن يتحقق الهدف من زيارته .

٣٢- ويرد في إضافة هذا التقرير (E/CN.4/1990/22/Add.1) تقرير عن زيارة المقرر الخاص لسورينام .

الفصل الثاني

الحالات

ألف - لمحة عامة

٣٣- تتضمن المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص في أثناء ولايته الحالية ادعاءات بشأن حالات إعدام أو وفاة ربما تكون قد حدثت في غيبة الضمانات التي تستهدف حماية الحق في الحياة والمجسّدة في صكوك دولية شتى ، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المواد ٤ و٦ و٧ و٩ و١٤ و١٥) ، والقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ، ومدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، والضمانات التي تكفل حماية حقوق الأشخاص الذين يواجهون عقوبة الإعدام ، وهي الضمانات التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القرار ١٩٨٤/٥٠ المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤ ، و"المنع والتقصي الفعالان لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة" على نحو ما اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القرار ١٩٨٩/٦٥ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ .

٣٤- وتتصل هذه المعلومات عموما بادعاءات من الطبيعة التالية:

(أ) حالات إعدام فعلية أو وشيكة:

'١' بدون محاكمة ؛

'٢' بمحاكمة لكن بدون ضمانات تستهدف حقوق المدعى عليه على النحو المنصوص عليه في المادتين ١٤ و١٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ؛

(ب) حالات الوفاة التي حدثت:

'١' نتيجة للتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أثناء الاحتجاز ؛

'٢' نتيجة إساءة استعمال القوة من جانب قوات الشرطة أو القوات العسكرية أو غيرها من القوات الحكومية أو شبه الحكومية ؛

'٣' نتيجة لاعتداء من جانب أفراد أو جماعات شبه عسكرية خاضعة لسيطرة رسمية .

'٤' نتيجة لاعتداء من جانب أفراد أو جماعات لا يخضعون لسيطرة رسمية ، ولكن يعملون بتواطؤ أو تستر رسمي ؛

'٥' نتيجة لاعتداء من جانب جماعات معارضة للحكومة .

(ج) تهديدات بالموت صادرة عن:

'١' أفراد الشرطة أو القوات العسكرية أو أية قوات أخرى حكومية أو شبه حكومية ؛

'٢' أفراد أو جماعات شبه عسكرية تحت السيطرة الرسمية أو تعمل بتواطؤ أو تستر رسمي .

باء - حالات البلدان

أنغولا

٣٥- ورد في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ رد من حكومة أنغولا على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ بشأن ادعاءين بخصوص حالتي إعدام وشيكتين . ووفقا لتقرير من مكتب المدعي العسكري ، فإنه قد حُكم بالإعدام على أحد المدنيين ويدعى ماركولينو فازيندا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، وقد انتحر هذا الشخص في الليلة التالية ، كما قام جندي يُدعى جواكيم أنطونيو بالاستئناف ضد الحكم بإعدامه أمام محكمة الاستئناف التابعة للمحكمة العسكرية للقوات المسلحة . وذكر الممثل أن إجراءات المحكمة العسكرية تكفل للمدعى عليهم الحق في الاستئناف فضلاً عن الحقوق الأخرى .

الأرجنتين

٣٦ - في ٣ أيار/مايو ١٩٨٩ ، أُرسلت برقية إلى حكومة الأرجنتين بشأن ادعاء بوجود تهديد بالموت صدر في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٩ عن مجموعة تسمى "أبطال لا تابلادا" ضد هيبي بونافيني رئيسة جمعية أمهات ميدان مايو وابنتها أليخاندرا .

٣٧ - وأعرب المقرر الخاص عن قلقه على حياة هذين الشخصين ، وناشد الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لحماية حياتهما وطلب معلومات عن التدابير المتخذة .

٣٨ - وفي ٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، ورد رد من حكومة الأرجنتين على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ٣ أيار/مايو ١٩٨٩ جاء فيه أنه فور العلم بوجود تهديدات ضد السلامة البدنية للسيدة هيبي بونافيني وابنتها أليخاندرا ، قدمت الحكومة عن طريق وكيل وزارة الداخلية لشؤون حقوق الانسان شكوى إلى القاضي الوطني الابتدائي في محكمة التحقيق الجنائية رقم ٣٠ .

٢٩ - وذُكر كذلك أن وزارة الداخلية طلبت في تلك العريضة المقدمة إلى المحاكم ، إجراء تحقيق شامل في الحقائق فورا ووجوب أن تخضع الأطراف المذنبة لأشد العقوبات المنصوص عليها في القانون الجنائي الأرجنتيني . كذلك طلبت ضرورة ضمان أمن ضحايا التهديدات على حياتهم وممتلكاتهم عن طريق اتخاذ جميع التدابير المناسبة لهذا الغرض .

البحرين

٣٠ - في ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٩ ، بُعث برسالة إلى حكومة البحرين بشأن الادعاء بأن محمد منصور حسن ، وعمره ٣٣ سنة ، عثر عليه ميتا في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ في شمال غربي جزيرة المنامة . وقيل إن جثمانه كان يحمل علامات على حدوث تعذيب . ووفقا للمعلومات الواردة ، كان محمد منصور حسن قد أُلقي القبض عليه في ٣٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ في مطار البحرين الدولي عند عودته من سوريا ، واحتُجز في سجن الدلاع . وأفادت التقارير بأن السلطات البحرينية قد اعترفت باحتجازه لكنها نفت الادعاء الخاص بالتعذيب .

٣١ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن هذا الادعاء وخاصة عن أي تحقيق أجرته السلطات المختصة ، بما في ذلك تشريح الجثة وأية تدابير تكون قد اتُّخذت لمنع تكرار حدوث هذه الوفيات .

٣٢ - وفي ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٩ ورد رد من حكومة البحرين على المقرر الخاص ، جاء فيه أن الادعاء كاذب تماما وأنه ما من شيء مريب إطلاقاً بخصوص وفاة محمد منصور حسن . كذلك ذُكر أنه لم يحتجز قط لدى الشرطة وأن التحقيق الرسمي في سبب وفاته ، بما في ذلك التشريح الرسمي لجثته بعد الوفاة ، قد أكد أن المتوفي ، المعروف بأنه مريض بالصرع ، مات لأسباب طبيعية .

بنغلاديش

٣٣ - وردت في ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ رسالة تنقل معلومات عن الحوادث التي وقعت في "شيتاغونغ هيل تراكتس" والتي وُصفت بأنها فظائع شنيعة اقترفتها عناصر "شانتي باهيني" الإرهابية . وفي مرفق الرسالة ، أُوردت ستة حوادث مماثلة وقعت في تموز/يوليه ١٩٨٩ وثمانية حوادث وقعت في آب/أغسطس ذُكر أنه قتل خلالها عدد من المدنيين .

بنـــن

٣٤ - في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، وُجِّهت رسالة إلى حكومة بنن أُحيل فيهـــا ادعاءات مفادها أن سيرغي غنيمادي وهو طالب يبلغ من العمر ١٨ سنة قد توفي فـــي شباط/فبراير ١٩٨٩ أثناء احتجازه في مخفر شرطة بورتو نوفو . وكان غنيمادي قد ألقـــي القبض عليه أثناء إضرابات المدرسين والطلاب والموظفين . ووفقا للمصدر نفسه ، قُتـــل نحو عشرة من عمال المصانع في سافي في آذار/مارس ١٩٨٩ حين أطلقت القوات النار علـــى العمال المضربين . وجاء رد القوات على هذا النحو متمشيا مع الأوامر الصادرة عـــن الرئيس ماتيو كيريكو بإطلاق النار دون إنذار على أي تجمع في مكان عام .

٣٥ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الادعاءات وعن كل تحقيق تكون قد أجرتـــه السلطات المختصة ، بما في ذلك تقارير تشريح الجثث فضلا عن كل إجراء اتخذ لمنـــع تكرار وقوع مثل هذه الحوادث المميتة .

٣٦ - ولم يرد رد من حكومة بنن حتى وقت إعداد هذا التقرير .

البرازيل

٣٧ - في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٩ بعث المقرر الخاص ببرقية إلى حكومة البرازيل بشـــأن ادعاءات مفادها وجود تهديدات بالقتل موجهة ضد عدد من زعماء نقابة العمـــال الريفيين . وكان من بين من استُهدفوا بهذه التهديدات المستمرة بالقتل ماريـــا أباريسيدا رودريغيس دي ميراندا رئيسة نقابة العمال الريفيين في أوناي بولاية ميناس خيرايس ، وأوسمارينو أمانسيو رودريغيس رئيس نقابة العمال الريفيين في برازيليـــا بولاية أكري .

٣٨ - وبالنظر إلى الحالات العديدة لادعاءات القتل ، في الماضي ، لزعماء نقابـــة العمال الريفيين من جانب مسلحين مأجورين ، مثل قتل فرانسيسكو ألفيس مينديس فيلهـــو في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ في كسابوري ، والتي ادُّعي فيها أن السلطات لم تتخـــذ تدابير فعالة لحماية أرواح الضحايا ، أعرب المقرر الخاص عن قلقه البالغ على حيـــاة زعماء نقابة العمال الريفيين المذكورين أعلاه ، وناشد الحكومة اتخاذ ما يلزم مـــن تدابير لحماية حقهم في الحياة ، وطلب معلومات عن هذه الحالات فضلاً عن التدابيـــر التي اتخذتها الحكومة لحماية أرواح هؤلاء الأشخاص .

٣٩ - وفي ١٩ أيار/مايو ١٩٨٩ أرسلت رسالة إلى حكومة البرازيل بشأن ادعاءات مفادها أن عمليات قتل الفلاحين والنقابيين والمحامين قد استمرت في إطار المنازعات المتعلقة بالأراضي . وأفادت الادعاءات بأن الضحايا قد قتلهم أشخاص استأجرهم ملاّك الأراضي . كذلك أفادت الادعاءات بأنه في عدد من الحالات تم قتل الضحايا بعد أن تلقوا تهديدات بالموت وأن بعضهم قد نجا من محاولات اغتياله . وادعي كذلك أن السلطات قد أخفقت في اتخاذ إجراء فعال للتحقيق في حوادث القتل أو لتقديم أولئك المسؤولين عنها إلى العدالة أو لحماية أولئك الذين يواجهون تهديدات بالموت .

٤٠ - وأورد المقرر الخاص على سبيل المثال سبع حالات من هذا النوع أفادت الادعاءات بأنها وقعت منذ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ ، هي على النحو التالي:

(أ) حالة خوسيه أوغوست في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ في فارزيا نوفا بولاية باهيا ؛

(ب) حالة مويزيس فيتوريو دوس سانتوس رئيس نقابة العمال الريفيين في فارزيا نوفا ، في ٣١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ بولاية باهيا ؛

(ج) حالة رجلين ، أحدهما مشتبه فيه والثاني شاهد محتمل في شأن قتل سيباستياو بيرييرا دي سوزا وابنه كليسيو البالغ من العمر ثلاثة أعوام ، في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ في غويانيسيا بولاية بارا في ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ . وفيما يتصل أيضا بحوادث القتل لعام ١٩٨٧ ، هناك حالات التهديد بالقتل الموجهة ضد دونا ماريا دي خيسوس أرملة سيباستياو بيرييرا دي سوزا ، والأب باولو خوانيل دا سيلفا أسقف أبرشية خاكوندا والمنسق الإقليمي للجنة الكنسية للأراضي ؛

(د) حالة أنطونيو غويلهيرمينو دي أوليفييرا في ٣١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨ في بلدية سينتو سي بولاية باهيا ؛

(هـ) حالة خواو كارلوس باتيستا ، البرلماني بالولاية والمحامي ، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ في بيليم بولاية بارا ؛

(و) حالة فرانسيسكو ألفيس ميندس فيلهو رئيس نقابة العمال الريفيين في كسابوري في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ في كسابوري بولاية أكري ؛

(ز) حالة خوسيه فرانسيسكو أفيلينو أحد زعماء المزارعين وعضو اللجنة الكنسية للأراضي ، في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، في كوندي بولاية بارايبا ؛ وحالة سيفيرينا رودريغيس دا سيلفا في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٩ .

٤١ - وفي ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، أرسلت رسالة أخرى إلى حكومة البرازيل أحيلت فيها ادعاءات مفادها استمرار أعمال القتل والتهديدات بالموت الموجهة ضد العمال الزراعيين والمحامين المدافعين عنهم ، في إطار المنازعات المتعلقة بالأراضي . وذُكر أن هذه الحالات قد وقعت في ولايات شتى بالبلد ، وادعي أن الشرطة العسكرية

وشرطة الولايات المعنية مسؤولة مباشرة عن بعض أعمال القتل أو أنها أخفقت في توفير الحماية اللازمة للأشخاص الذين تلقوا تهديدات بالموت . كذلك ادعي أن السلطات أخفقت في اتخاذ إجراء فعال للتحقيق في أعمال القتل أو لتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة .

٤٢ - وأورد المقرر الخاص خمس حالات من هذا النوع هي:

(أ) حالة خوسيف ماريا فيريبيرا ألفيس وهو عامل زراعي من فيسو ، في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٩ أو نحو ذلك ، هو وابنه خواو دي ديوس فيريبيرا داسيلفا ؛

(ب) حالة أنطونيو إيدين خون دي سوزا ، وهو محام ، في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٩ في ماناوس بأمازونيا ؛

(ج) حالة التهديدات بالموت الموجهة إلى عدد من أعضاء جماعة ساو خواو دوس كارنييروس ، من بينهم رايموندو بينيسيو دي مورا ، وأنطونيو أيرتون عضو اتحاد العمال الموحد بولاية سيارا ، وكليد فونديس الممثل القانوني لهذه الجماعة في مقاطعة كويكسادا بولاية سيارا ؛

(د) حالة خواو ألميدا دو ناسيمينتو ، رئيس اتحاد العمال الريفيين في كومبي ، بولاية سيرجيبي في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ ؛

(هـ) حالة خوسيه رينتي ناسيمينتو ، منسق مشروع حماية البيئة لمجتمعات السكان الأصليين ، في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٩ فضلا عن اثنين من مساعديه في ريو برانكو بولاية أكري .

٤٣ - وفي ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ أرسلت رسالة أخرى إلى حكومة البرازيل أحيلت فيها ادعاءات بحدوث أعمال قتل وقع معظمها لعمال زراعيين وسياسيين ومزارعين . كذلك أفادت التقارير بأن المحامين وموظفي الكنائس ظلوا يشكلون هدفاً لحملة تهديدات بالموت ، ربما بسبب نشاطهم في الدفاع عن حقوق المزارعين في المنازعات المتعلقة بالأراضي . وادعي أن السلطات لم تتخذ إجراء فورياً وفعالاً لتقديم أولئك المسؤولين عن ذلك إلى يد العدالة أو لمنع المزيد من حوادث القتل أو لحماية أولئك المهددة حياتهم . وأُوردت الحالات السبع التالية على سبيل المثال:

(أ) حالة دوناتو كاردوسو ، وهو مزارع ، في ١ تموز/يوليه ١٩٨٩ في بلدية ساو فرانسيسكو بولاية ميناس خيرايس ؛

(ب) حالة خواو باتيستا خورخي ، وعمره ٣١ سنة ، عضو في حركة العمال الزراعيين غير الملّاك ، في ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٩ في إيتابوراي بولاية ريو دي جانيرو ؛

(ج) حالة لويس كارلوس بريتو الصحفي ، في ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ في ترانكوسو بولاية باهيا ؛

(د) حالة فيرينو سوساي ، زعيم حركة العمال الزراعيين غير الملّاك في ١٩ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، في مونتانها بولاية إسبيريتو سانتو ؛

(هـ) حالة خوسيه روتشا مارايس ، زعيم ريفي ، في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ في ساو لويس غونساغا بولاية مارانهاو ؛

(و) حالتا باولو روبيرتو دا سيلفا وإيسابياس ليما كارنييرو ، في ٢٩ تموز/ يوليه ١٩٨٩ ، في بايكسادا فلومينينسي بولاية ريو دي جانيرو ؛

(ز) حالة غواتيمير أنطونيو دا سيلفا ، زعيم طائفة "نوسا سينهورا داس غراساس" في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٩ في منطقة كامبوغراندي في ريو دي جانيرو .

٤٤ - وأفادت التقارير كذلك بأن العديد من موظفي الكنائس ودعاة حقوق الإنسان كانوا مؤخراً هدفا لتهديدات بالقتل ومحاولات لاغتيالهم . وكان من بينهم فيلمار شنايدر الراعي اللوثري في لينهاريس ، وأوسمار بارسيلوس دوناسيمينتو ، محام محلي لحقوق الإنسان ، وهما عضوان في لجنة حقوق الإنسان بلينهاريس . وكان من بين الموظفين الكنسيين الآخرين الذين تلقوا تهديدات بالموت خادر باتيستا دا سيلفا راعي الكنيسة الميثودية لكولاتينا ، وميرسيديس داس غراساس رافالسكي أمين اللجنة الكنسية للأراضي في ساو ماتيوس ، وعضوان آخران باللجنة الكنسية للأراضي في ولاية إسبيريتو سانتو ، هما ديرلي كاسالي وداميا شانشيس ، وأسقف ساو ماتيوس وهو دوم ألدو غيرنا .

٤٥ - وأفادت التقارير أيضا بأن عددا من هنود يانوماني قد قُتلوا في حادثين منفصلين ، في حزيران/يونيه وآب/أغسطس ١٩٨٩ ، على يد منقّبين عن المعادن مدججين بالسلاح . وذكرت التقارير أن كلا الحادثين قد وقعا في ولاية رورايما وادعي أن السلطات قد أيدت تغلغل الباحثين عن الذهب وشركات التعدين داخل أراضي يانوماني . أما الحادث الأول الذي وقع في منطقة كسيديا بالقرب من أعالي نهري أورينوكو وموكاخاي ، فقد أبلغت به فيما بعد الشرطة الاتحادية في بوا فيستا . وأما الحادث الثاني ، الذي وقع في ١١ آب/أغسطس بالقرب من مدرج دوسيغيو للطيران ، فقد أُبلغت به الفصيلة العسكرية في مركز السكان الأصليين في سوروكوكوس في ١٥ آب/أغسطس . ولم يرد أي تقرير عن اتخاذ أي إجراء من جانب السلطات .

٤٦ - وقد طلب المقرر الخاص في رسائله هذه معلومات عن الحالات السالف ذكرها وعن أية تحقيقات تكون قد أجريت وأية تدابير تكون قد اتخذتها السلطات و/أو القضاء لتقرير الحقائق وتقديم أولئك المسؤولين عن هذه الحالات إلى يد العدالة .

٤٧ - وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ أُرسلت برقية إلى حكومة البرازيل بشأن ادعاء مفاده تواطؤ السلطات المكلفة بإنفاذ القانون والسلطات القضائية في أنشطة عصابات إجرامية مسلحة في إيتايتوبا بولاية بارا . ووفقاً للمعلومات ، تم تهديد الأشخاص الذين يكتبون شكاوى في هذا الصدد ، وقُتل البعض ممن وردت أسماؤهم فيما

يسمى ب "قوائم القتل" ، ومن بينهم باولو فونتييس نائب الولاية السابق وخواو باتيستا النائب الاشتراكي للولاية . وفي الآونة الأخيرة ، قُتل رايموندو سيلفا دي سوسا عضو مجلس المدينة في إيتياتوبا ، وذلك في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، كما قُتل خوسيه مارسياو فيريبيرا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ . وفيما يلي أسماء ستة أشخاص وجّهت إليهم تهديدات بالقتل: آديمير أندرادي عضو الكونغرس الاتحادي عن الحزب الاشتراكي البرازيلي عن ولاية بارا ؛ وإيدسون بوتيلهو ، نائب عمدة إيتيابوتو عن الحزب الاشتراكي البرازيلي ؛ واسرائيل سانتوس عضو مجلس المدينة في إيتيابوتو عن الحزب الاشتراكي البرازيلي ؛ وفرانسيسكو رودريغيس فيلهو ، رئيس الحزب الاشتراكي البرازيلي في إيتايتوبا ؛ ورايموندو خوسيه دي أوليفييرا عضو الحزب الاشتراكي البرازيلي في إيتايتوبا ؛ ونيفالدو عضو حزب العمال في إيتايتوبا . كذلك ادُّعي أن سلطات الولاية في إيتايتوبا قد أخفقت بصورة مستمرة في إجراء تحقيق بشأن أعمال القتل هذه التي ارتكبتها عصابات إجرامية مسلحة .

٤٨ - وقد قام المقرر الخاص ، وهو يعرب عن قلقه على حياة الأشخاص المذكورين أعلاه ، بمناشدة الحكومة التحقيق في حالات القتل والتهديدات بالموت المبلَّغ عنها واتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية حياة أولئك المهدَّدين بالموت .

٤٩ - وطلب المقرر الخاص أيضا معلومات عن هذه الحالات ، وخاصة عن أية تحقيقات تكون السلطات قد أجرتها وما اتُّخذ من تدابير لحماية هؤلاء الأشخاص .

٥٠ - ووردت رسالة مؤرخة في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٩ من حكومة ولاية غوياس أحالت فيها معلومات عن محاولة قتل فرانسيسكو كافاسوتي وقتل ناتيفو دا ناتيفيدادي . ووفقا لهذه الرسالة ، فإن الشرطة المدنية للولاية قد اعتقلت المشتبه فيهم وشرعت في إجراء تحقيق على يد رجال الشرطة أحالته فورا إلى السلطة القضائية . وفي حالة كافاسوتي الذي فقد بصره جزئيا في محاولة اغتياله في موساميديس ، فقد اتُّهم الجاني بمحاولة القتل وحوكم وصدر عليه حكم بالسجن لمدة ١٢ سنة ويقضي الآن مدة عقوبته . أما دا ناتيفيدادي رئيس نقابة العمال الريفيين في المنطقة ، فقد قُتل في كارمو دي ريو فيردي . وذُكر أن الحالة قد عُرضت على محكمة تلك المنطقة القضائية بعد تحقيق الشرطة . وبناء على استئناف قدمه المدعي إلى محكمة أعلى ، عرضت القضية على المحكمة أمام محلفين .

٥١ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ورد رد من حكومة البرازيل على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ (E/CN.4/1989/25 ، الفقرات ٤٦ - ٤٨) ورد فيه تكرار لفهم الحكومة بأنها تعتبر حالات الإعدام بإجراءات

موجزة أو الإعدام التعسفي هي فقط تلك الحالات التي كان موظفون حكوميون ضالعين فيها بالفعل . وفيما يتعلق بالحالات المحالة في رسالة المقرر الخاص ، ذكر الرد أن السلطات المختصة قد تناولتها ، وأن بعضها تم التحقيق فيها وأدت إلى محاكمة المسؤولين عنها وإلى صدور أحكام ضدهم ، وأن البعض الآخر ما زال قيد التحقيق على يد السلطات المختصة ، مع بدء اتخاذ الإجراءات القضائية من جانب مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان التابع لوزارة العدل . وتم وصف بعض الحالات المذكورة كما يلي:

ولاية بارا

فيما يتعلق بحالات أنطونيو بيسبو دوس سانتوس ، وباولو فونتيس دي ليما ، وخواو موريرا دي سوسا ، ورايموندو بيريرا دو ناسيمينتو ، شرع مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان في إجراءاته وطلب من وزير الأمن العام لولاية تارا التحقيق في الأمر . وفيما يتعلق بحالة سيباستياو بيريرا دي سوسا أدى التحقيق إلى إدانة شخصين ما زالا مطلقي السراح .

ولاية غوياس

فيما يتعلق بحالة ويلينغتون كارلوس ساليك ليما ، تبيَّن في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٨ وجود شخص مذنب وصدر عليه حكم بالسجن لمدة ١٥ سنة . وفي ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، رفضت الغرفة الجنائية الأولى لولاية غوياس استئنافه وصدّقت على الحكم الأصلي . وفيما يتعلق بحالتي فيلموني كامبوس دا سيلفا وخوسيه دي ديوس فرانسيسكو دو ناسيمينتو ، وُجّه الاتهام إلى أحد الأشخاص وصدر ضده أمر بالاحتجاز الوقائي ولكنه ما زال مطلق السراح .

ولاية بيرنامبوكو

فيما يتعلق بحالة إيفاندرو كافالكانتي فيلهو ، فإن شخصا قد أدين بتهمة القتل .

ولاية ميناس جيرايس

فيما يتعلق بحالات روسالفو غوميز دي أوليفييرا ، وخوسيه بيريرا دوس سانتوس ، ومانويل فيوسا دا سيلفا ، فقد تبين وفقاً لرئيس محكمة العدل لولاية ميناس جيرايس أن هناك خمسة أشخاص قد أدينوا في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

٥٢ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ورد رد من حكومة البرازيل على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٩ جاء فيه أن حالات أنطونيو غويلهيرمينو دي أوليفييرا ، وخوسيه فرانسيسكو أفيلينو ، وخواو كارلوس باتيستا ما زالت قيد التحقيق على يد السلطات المختصة .

٥٣ - وفيما يتعلق بحالة فرانسيسكو ألفيس مينديس فيلهو ، ذُكر أن حكومة ولاية أكري قد زودته برجلي شرطة عسكريين كحرس خاص له ؛ وأنه في ٢٢ كانون الأول/

ديسمبر ١٩٨٨ بدأت شرطة كسابوري بولاية أكري في إقامة الدعوى القضائية ؛ وأن وزير الأمن العام لولاية أكري قد أمر بنقل عدد من رجال الشرطة العسكرية إلى كسابوري لتعزيز التحقيق الجاري ؛ وأنه في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ قام شخص بتسليم نفسه إلى الشرطة واعترف بالقتل ، وأنه في اليوم التالي احتُجز شخص آخر ، وفي ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ سلم شخص ثالث نفسه إلى الشرطة . وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، وجهت تهمة القتل إلى اثنين من المشتبه فيهم المشار إليهم أعلاه فضلاً عن شخص ثالث كان ما زال مطلق السراح . وقيل إن الاثنين محتجزان في ريو برانكو بولاية أكري . وقيل إنه تجري حاليا إقامة الدعوى الجنائية ضدهما .

٥٤ - وفيما يتعلق بحالة سيفيرينا رودريغيس دا سيلفا ، ذكر الرد أن شخصين قد وُجّه إليهما الاتهام بالقتل ، بعد تحقيق أجرته سلطات ولاية بارايبا .

٥٥ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ورد رد من حكومة البرازيل على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ أحالت فيه معلومات عن بعض الحالات المبلغ عنها في تلك الرسالة . وكرر الرد موقف الحكومة ومفاده أن الحالات التي شارك فيها موظفون حكوميون مشاركة فعلية هي فقط الحالات التي تعتبر حالات إعدام بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي .

٥٦ - وفيما يتعلق بحالات خوسيف ماريا فيريرا ألفيس ، وخواو دي ديوس فيريرا ، ورايموندو بينيسيو دي مورا ، وأنطونيو أينتون ، وكلايد فونديس ، ذُكر أن التحقيقات الرسمية قد بدأت وأن مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان يتابع تطور التحقيقات . وفيما يتعلق بحالة أنطونيو إيدن خون دي سوسا ، أغلق ملف التحقيق الرسمي بالنظر إلى نقص الأدلة .

٥٧ - وفيما يتعلق بحالة خواو ألميدا دو ناسيمينتو ، ذُكر أن مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان قد طلب من النائب العام لولاية سيرجيبي معلومات عن الإجراءات الرسمية . وفيما يتعلق بحالة خوسيه رينتي دو ناسيمينتو ، ذُكر أنه عقب انتهاء الشرطة الاتحادية من إجراء تحقيق في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، وُجّه الاتهام إلى رئيس اتحاد صناعات الأخشاب بولاية أكري وإلى شخصين آخرين .

بلغاريا

٥٨ - في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، أرسل المقرر الخاص برقية إلى حكومة بلغاريا بشأن الادعاء القائل بأنه خلال النصف الثاني من أيار/مايو ١٩٨٩ ، قتلت قوات الأمن البلغارية عدة أشخاص ذوي خلفية إثنية تركية في المناطق الشمالية الشرقية والمناطق

الجنوبية للبلد . وادُّعي أن قوات الأمن قد فتحت النيران بلا تمييز على متظاهرين مسالمين ولجأت إلى ضرب الأتراك الإثنيين بوحشية . وأوردت في البرقية أسماء بعض ضحايا هذه الحوادث .

٥٩ - وناشد المقرر الخاص الحكومة ، بعد أن تلقى أوجه إعراب عن الخوف من احتمال وقوع مزيد من حالات الوفاة في إطار الاضطراب الإثني ، أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع وقوع مزيد من الوفيات ولضمان الأمن والسلامة البدنية لجميع الأشخاص ذوي الخلفية الإثنية التركية ، وطلب معلومات عن الحوادث والحالات السالف ذكرها ، وخاصة عن التحقيقات التي أجرتها السلطات بشأن تلك الحالات .

٦٠ - وفي ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، ورد رد من حكومة بلغاريا جاء فيه أنه يوجد في بلغاريا مسلمون بلغار ولكن لا توجد "أقلية إثنية تركية" وأنه لم تُنفَّذ حالات إعدام جماعي أو تعسفي في بلغاريا . وذُكر أنه قد وقعت اضطرابات مدنية في مناطق مختلفة من البلد في أواخر أيار/مايو ١٩٨٩ حرَّضت عليها تركيا ، وتعرَّض كثير من الأبرياء لاعتداء عنيف ، كما شُنت هجمات على موظفي البلدية المحليين والسكان المحليين من جانب المتطرفين وعناصر إرهابية ، ولم تكن المظاهرات سلمية بأي حال . وجاء فيه أن التحقيقات قد أكدت أن استخدام الأسلحة كان للدفاع المشروع عن النفس . ووصف الرد ١٣ اضطراباً من هذا النوع ؛ وأنه حتى الآن قُتل ما مجموعه سبعة أشخاص وأصيب ٣٨ آخرون بجراح ، ولم يتم الانتهاء بعد من التحقيقات في هذه الحالات . وأُرفق بالرد قائمة بأسماء القتلى السبعة . وذُكر أنه قد توفي شخص في المستشفى بعد أن وُطئ بأقدام الدهماء في ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٩ في كاولينوفو بناحية منطقة فاروا ، وتوفي اثنان في المستشفى بعد أن أصيبا بجراح في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ في تودور إيكونوموفو بمقذوفات مرتدة بقذائف حين حاول الدهماء انتزاع أسلحة نارية من أيدي قوات الأمن ، وتوفي اثنان في المستشفى بعد أن أصيبا بجراح خطيرة في صدام عنيف وقع في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٩ في إيزيرشي ببلدية هليباروفو بناحية منطقة رازغراد ، وقُتل شخص واحد في صدام وقع في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٩ في ميدوفيتس ببلدية دالغوبول بناحية منطقة فارنا ، وتوفي آخر في المستشفى فيما بعد .

بوروندي

٦١ - بعث المقرر الخاص في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ برسالة إلى حكومة بوروندي بشأن ادعاءات أفادت بأن قوات الأمن قد قتلت عدداً من الأشخاص المنتمين إلى سكان هوتو ، في آذار/مارس ونيسان/ابريل ١٩٨٩ . ووفقاً للمعلومات الواردة ، كان هؤلاء الأشخاص من بين أولئك الذين غادروا البلد في أعقاب حوادث آب/أغسطس ١٩٨٨ وأُعيدوا بعد ذلك إلى

الوطن وفقاً لاتفاقات عُقدت بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومات بوروندي ورواندا وزائير . وذُكرت في الرسالة الاثنتا عشرة حالة .

٦٢ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن تلك الادعاءات ، وخاصة عن أية تحقيقات تكون قد أجرتها السلطات المختصة ، بما في ذلك تشريح الجثث وأية تدابير تكون قد اتخذت لمنع تكرار حدوث هذه الوفيات .

٦٣ - وفي ١ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، ورد رد من حكومة بوروندي على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ جاء فيه أن الاتفاقات الرباعية المعقودة بين بوروندي ورواندا وزائير ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد روعيت بدقة تحت إشراف المفوضية ، وأن اللاجئين الذين كانوا في رواندا بعد أحداث آب/أغسطس ١٩٨٨ يجري إعادتهم إلى الوطن وتوطينهم بصورة مطردة . كذلك ذكر الرد أن اثنين من الأشخاص الإثني عشر المذكورين في رسالة المقرر الخاص أحياء وهما ميروهو ميشيل ، مدرس من بوينيانا ؛ وبوكورو بالتازار مدير عام المنشورات الصحفية لبوروندي في وزارة الإعلام . وذكر كذلك أن ما نشرته منظمة غير حكومية عن تقارير أخرى بحوادث قتل أو حالات اختفاء هو محض خيال .

٦٤ - وفي ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، وردت رسالة أخرى أحيلت فيها معلومات إضافية تتعلق ببعض الحالات التي أبلغ بها المقرر الخاص ، هي كما يلي:

بوكورو ستيفان ، مزارع من نتيغا ، وهو على قيد الحياة في بيته ؛

بوكورو بالتازار ، معلم دين من ساسا ، كوميون نتيغا ، توفي أثناء اضطرابات آب/أغسطس ١٩٨٨ ؛

ميبورو مارتي ، مزارعة من ساسا ، ما زال مصيرها مجهولاً في الكوميون ؛

نتاكونسانزي ، مدان بالسرقة بعد عودته إلى الوطن ، فر من السجن في كيروندو وعاد إلى مخيم موهيرو في رواندا ؛

نكوندابانيانكا توماس ، من ساسا ، توفي خلال اضطرابات آب/أغسطس ١٩٨٨ .

٦٥ - أما الحالات التالية فلم تكن معروفة للمقرر الخاص ، ولكن أشير إليها في رد الحكومة:

بيدوغورو كيغاغا ، عامل بإحدى الحانات من نتيغا ، على قيد الحياة ؛

ساماندراري ، مزارع من نتيغا ، على قيد الحياة ؛

نيابيندا جيريمي ، من نتيغا ، أدين بالسرقة وفر من السجن في كيروندو وعاد إلى رواندا ؛

نغورا ستاني ، مزارع من نتيغا ، توفي لأسباب طبيعية قبل آب/أغسطس ١٩٨٨ ؛

ندوروروستي مورونغوريرا ، مزارع ، على قيد الحياة .

٦٦ - وذكر الرد أن الادعاءات الأخرى عن حالات الوفاة هي قيد التحقيق من جانب السلطات المختصة .

الكاميرون

٦٧ - في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ أرسل المقرر الخاص رسالة إلى حكومة الكاميرون أحال فيها ادعاءات مفادها أنه في أواخر حزيران/يونيه أو أوائل تموز/يوليه ١٩٨٩ أصدرت المحكمة العليا في مدينة كومبو بالمقاطعة الشمالية الغربية حكماً بالاعدام على أوغستين باندين بتهمة السرقة في ظروف مشددة . وقيل إن الجريمة تتمثل في اقتحام إحدى الخانات وسرقة معدات موسيقية . ولم تذكر التقارير استخدام الأسلحة أو العنف ضد الأشخاص خلال اقتراف الجريمة . وادعي أن حكم الإعدام قد صدر على أساس المادة ٣٣٠ (١) (جيم) (جديدة) من قانون العقوبات ، بالصيغة المعدلة في عام ١٩٧٣ ، وذلك جزاء "السرقة في ظروف مشددة" التي تشمل "السرقة باستخدام القوة أو حمل الأسلحة أو الاقتحام أو تسلق المكان أو استخدام مفتاح مزيف" . وادعي أن تطبيق عقوبة الاعدام لقاء "السرقة في ظروف مشددة" وهو المصطلح المعرَّف تعريفاً فضفاضاً لا يتمشى مع أحكام الفقرة ٢ من المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

٦٨ - وبالاضافة إلى ذلك ، ادعي أنه في خلال الأعوام العديدة الماضية ، توفيت أعداد كبيرة من السجناء بسبب سوء التغذية والمرض في سجن نكوندينغي في ياوندي ، نظرا إلى تعمُّد حرمانهم من الرعاية الطبية الكافية أو نتيجة إهمال خطير . وفي خلال فترات معينة في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ ، ادعي أن عدداً يصل إلى أربعة أو خمسة سجناء كانوا يموتون يومياً . وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، ادعي وفاة ٤٤ سجيناً ، منهم ٤٢ بسبب سوء التغذية . كذلك ادعي أن السجناء المرضى قد حُرموا من الرعاية الطبية المناسبة ما لم يتمكنوا من دفع تكاليفها .

٦٩ - وقد طلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الادعاءات ، وخاصة عن أية تحقيقات تكون قد أجرتها السلطات المختصة ، بما في ذلك تشريح الجثث ، وأية تدابير تكون قد اتخذت لمنع تكرار وقوع هذه الوفيات .

٧٠ - ووقت إعداد هذا التقرير لم يرد أي رد من الحكومة .

تشاد

٧١ - أرسل المقرر الخاص في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ برقية إلى حكومة تشاد بشأن المعلومات التي أفادت بأن نحو ١٠٠ شخص ينتمون جميعاً إلى مجموعة زاغاوا الإثنية ، قد اعتُقلوا في نجامينا في نيسان/ابريل ١٩٨٩ عقب محاولة انقلاب . وأفادت التقارير بأن من بينهم الدكتور زكريا فضول ، وصالح فضول ، وعلي فضول ، ومحمد فضول ، ويعقوب فضول ، ومحمد دن فضول ، وكلهم أشقاء للسيد صديق فضول وهو رئيس سابق للشرطة العسكرية كان قد ألقي القبض عليه في عام ١٩٨٨ . وأفادت التقارير بأن كثيرين من هؤلاء الأشخاص قد ألقي القبض عليهم تعسفاً بسبب أصولهم الإثنية وقرابتهم لمناوئي الحكومة . ووفقاً للتقارير الواردة ، فإن عدداً من المحتجزين المشتبه في ممارستهم لأنشطة مناهضة للحكومة قد أعدم دون محاكمة في الأعوام الأخيرة . وتوفي آخرون نتيجة سوء المعاملة أثناء الاحتجاز .

٧٢ - وفي ضوء تلك التقارير أعرب المقرر الخاص عن قلقه على أرواح وسلامة الأشخاص السالف ذكرهم ، وناشد الحكومة ضمان احترام حق جميع المحتجزين في الحياة وفقاً لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، وخاصة المادة ٦ التي تنص على أنه لا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً ، وطلب معلومات عن الحالات السالف ذكرها ، وخاصة فيما يتعلق بأية تحقيقات تكون قد أجريت أو أية تدابير تكون قد اتخذت لضمان حق الأشخاص المعنيين في الحياة .

٧٣ - وفي ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، أرسلت برقية أخرى تتعلق ب ١٣ شخصاً آخر من مجموعة زاغاوا الإثنية قيل إنهم قد اعتقلوا في ظل نفس الظروف الموضحة في برقية المقرر الخاص المؤرخة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، وأنهم احتجزوا في عزل انفرادي دون توجيه أي اتهام إليهم . وأوردت في البرقية أسماء الأشخاص الـ ١٣ .

٧٤ - وقام المقرر الخاص ، بعد أن بلغته مخاوف إزاء مصيرهم ، بتكرير النداء والطلب الواردين في برقيته السابقة .

٧٥ - ووقت إعداد هذا التقرير لم يكن قد ورد رد من حكومة تشاد .

شيلي

٧٦ - في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، بعث المقرر الخاص برسالة إلى حكومة شيلي يحيل فيها ادعاءات بشأن قيام رجال الدرك بقتل سلفادور فيديل كاوتيفو أهومادا البالغ من العمر ٣٦ سنة . وقد ادُّعي أن القتل قد حدث في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ قبل منتصف الليل بقليل ، حين أطلق أفراد الدرك النار على مجموعة من الشبان الذين كانوا يرسمون على جدار يقع على المعبر الفوقي لصينية المرور في توكابل ، في أريكا بشيلي .

٧٧ - وفي ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، أُرسلت رسالة أخرى إلى حكومة شيلي أحيلت فيها ادعاءات مفادها أنه قد حدث في العام الماضي عدد من حالات القتل يُفترض أنها تُنسب إلى أفراد من قوات الأمن أو إلى أشخاص تصرفوا بدعم أو بتواطؤ من هذه القوات . وهذه الحالات هي كما يلي:

(أ) حالة أنطونيو أوفييدو ساندوفا كاريس الذي قُتل في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، في سانتياغو ، مقاطعة لاغرانخا ؛

(ب) حالة إيديسون فريدي بالما كورونادا ، الذي قُتل في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، في سانتياغو ؛

(ج) حالة إينريكي أبيلاردو موراغا مونيوس ، الذي قُتل في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، في سانتياغو ؛

(د) حالة غليرمو إيوخينيو رودريغيس سوليس ، الذي قُتل في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، في سانتياغو ؛

(هـ) حالة مقتل خايمي كيلان كابياس ، الذي قُتل في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، في سانتياغو ؛

(و) حالة خورخي خيرمان مالدونادو فيلاسكيس ، الذي قُتل في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، في سانتياغو ؛

(ز) حالة ديكار ميغميه ، الذي قُتل في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، في سانتياغو .

٧٨ - وطلب المقرر الخاص في كلتا الرسالتين معلومات عن تلك الادعاءات ، ولا سيما عن أي تحقيق تكون قد أجرته السلطات المختصة ، بما في ذلك تشريح الجثث ، وعن أي تدابير تكون قد اتخذت لمنع تكرار حدوث عمليات قتل من هذا القبيل .

٧٩ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، أُرسلت برقية إلى حكومة شيلي فيما يتعلق بادعاء مفاده وجود تهديدات بالقتل موجهة إلى القاضي رينيه غارسيا . ووفقاً

للمعلومات الواردة ، هُدِّد القاضي غارسيا بسبب تحقيقه في قضايا تعذيب ادُّعي أنه تم على أيدي أعضاء مركز الاستخبارات الوطني . وقيل إن مئات الأشخاص قد تلقوا خلال السنوات الماضية تهديدات بالقتل من جماعات سرية تتألف من أفراد قوات الأمن وعملاء مدنيين .

٨٠ - وناشد المقرر الخاص الحكومة أن تتخذ جميع التدابير الضرورية لضمان سلامة القاضي رينيه غارسيا ، وطلب معلومات عن نتائج أي تحقيق في هذه القضية ، وعن التدابير التي اتخذتها الحكومة .

٨١ - وفي ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، ورد رد من حكومة شيلي على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، يحيل معلومات عن الحالة المعنية .

٨٢ - ووفقاً لرد الحكومة ، تلقى مركز الدرك في أريكا ، في الساعة ١٠/١٥ من مساء يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، مكالمة هاتفية مفادها أن مجموعة من الأشخاص يرسمون على جدران المستوى الأدنى لمعبر "توكابيل" الفوقي الدائري في تلك المدينة . وحين وصلت سيارة مقفلة للشرطة من مركز الدرك الثالث في أريكا إلى المكان المذكور في الساعة ١٠/٣٠ مساء ، لاذت بالفرار مجموعة من نحو عشرة أشخاص كانوا يطلون جدران المستوى الأدنى من المعبر الفوقي بشعارات شيوعية ، بينما قامت مجموعة أخرى كانت موجودة في المستوى الأعلى بإطلاق عدة طلقات نارية على سيارة الشرطة المقفلة ، فأصابت الرقيب بجروح جسيمة . وقيل إن أحد ضباط الشرطة قد رد على ذلك بإطلاق النار من السيارة على المستوى الأعلى لمعبر "توكابيل" الفوقي الدائري . وذُكر كذلك أن سلفادور فيديل كاوتيفو أهومادا ، وهو حركي شيوعي ، قد أصيب في الساعة ١٠/٤٠ مساء بطلقات نارية ، ونقل إلى مركز الشرطة المحلي فتوفي بينما كان يتلقى العلاج .

الصين

٨٣ - في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، بعث المقرر الخاص برسالة إلى حكومة الصين فيما يتعلق بادعاء مقتل أشخاص على أيدي قوات الشرطة في منطقة التبت التي تتمتع بالحكم الذاتي ، على النحو التالي:

(أ) في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٨ ، عشر أقرباء تينزين شيراب ، وهو سائق شاحنة كان قد أُلقي القبض عليه فيما يتصل باضطرابات ٥ آذار/مارس ١٩٨٨ ، على جثته في إحدى المشارح البلدية بمدينة لهاسا ، عقب تسلم إخطار من السلطات . وادُّعي أنه بدا على جثته علامات شتى على حدوث تعذيب شديد ؛

(ب) وخلال أيام الاضطرابات الثلاثة التي بدأت في ٥ آذار/مارس ١٩٨٩ في لهاسا ، ادُّعي أن نحو ٣٠٠ شخص من سكان التبت قد قُتلوا نتيجة لقيام الشرطة

الشعبية المسلحة بإطلاق النيران على المتظاهرين والمتفرجين العزل بصورة عشوائية دون أن يحدث ما يستفزها ودون إنذار . وقُدّر العدد الرسمي للقتلى خلال أيام الاضطرابات الثلاثة على أنه ١٦ قتيلاً ، بمن فيهم شرطي واحد . غير أنه وفقاً لما ذكره شهود عيان عديدون فإن رجال الشرطة قد ألقوا بادئ الأمر زجاجات من السطوح على المتظاهرين الذين ردوا على ذلك بالقذف بالحجارة ، ولكنهم لم يطلقوا أي طلقات نارية . وادُّعي أيضاً أن مزيداً من الأشخاص قد توفوا في الأيام التالية متأثرين بالجراح التي أصيبوا بها أثناء الاضطرابات ، أو في غمار إطلاق النار العشوائي من جانب الشرطة أثناء الغارات التي شُنت على منازل أهالي التبت . وقيل إن مجموع عدد الوفيات لا يقل عن ٦٠٠ . وذكرت أسماء ١٤ شخصاً على اعتبار أنهم من بين الضحايا ؛

(ج) وفيما يخص حالات التبتيين الأربعة الذين ادُّعي أنهم اشتركوا في قتل أحد رجال الشرطة أثناء المظاهرة التي حدثت في ٥ آذار/مارس ١٩٨٨ في لهاسا ، والمشار إليها في برقية المقرر الخاص إلى الحكومة المؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٨ (الوثيقة E/CN.4/1989/25 ، الفقرة ٦٨) ، ذُكر أن محكمة الشعب في لهاسا قد حكمت في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ على أحدهم بالإعدام مع وقف التنفيذ لمدة سنتين . وادُّعي أن لوبسانغ تينزين قد ضُرب ضرباً مبرحاً أثناء احتجازه قبل المحاكمة لإجباره على الاعتراف بالإذناب . وادُّعي أيضاً أنه لم توفَّر للمتهم ، قبل المحاكمة وأثناءها ، الضمانات المقصود بها كفالة الحقوق الأساسية للمدَّعى عليه المنصوص عليها في المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، بما في ذلك الحق في أن يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته ، والحق في محاكمة منصفة وعلنية تقوم بها محكمة مستقلة ومحايدة ، والحق في أن يعطى من الوقت ومن التسهيلات ما يكفيه لإعداد دفاعه ، والحق في أن يناقش شهود الاتهام بنفسه أو من قبل غيره ؛

(د) وفيما يخص الادعاء القائل بوقوع حالات قتل في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ في لهاسا ، والمشار إليه في برقية المقرر الخاص إلى الحكومة والمؤرخة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ (E/CN.4/1989/25 ، الفقرتان ٧٠ و٧١) ، فقد وردت معلومات جديدة تناقض رد الحكومة المؤرخ في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ . إذ جاء في رد الحكومة أن المتظاهرين التبتيين قد ألقوا الحجارة والزجاجات على رجال الشرطة وأنه ، بعد إنذار المتظاهرين على نحو متكرر دون جدوى ، اضطرت الشرطة إلى إطلاق طلقات تحذيرية ، وأنه في الفوضى التي تلت ذلك لقي ناسك مصرعه وجرح ١٣ شخصاً جميعهم لم يُصب ، باستثناء اثنين فقط ، إلا بجراح طفيفة وتلقوا العلاج في حينه . على أن المعلومات الجديدة تدعي أنه بدأ إطلاق الرصاص بصورة عشوائية ودون إنذار ، بعد وصول شرطة الشعب المسلحة مباشرة إلى ميدان جوكهانغ ، وأنه كان قد حدث في اليوم السابق للحادثة أن جرى تحذير الناس أثناء اجتماعات لجان الأحياء السكنية بأنه سيُطلَق عليهم الرصاص إذا تظاهروا . كذلك ادُّعي أن ١٨ شخصاً على الأقل قد قتلوا وأصيب ٥٠ شخصاً بجراح ، توفي العديد منهم في وقت لاحق .

٨٤ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الادعاءات ، ولا سيما عن أي تحقيقات تكون قد أجرتها السلطات المختصة ، بما في ذلك تشريح الجثث ، وعن أي تدابير تكون قد اتخذت لمنع تكرار حدوث وفيات من هذا القبيل ، وكذلك ، في حالة الحكم بالإعدام ، وعن الإجراءات القانونية التي حكم بموجبها على الشخص المعني بالإعدام .

٨٥ - وفي ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، أُرسلت برقية إلى حكومة الصين فيما يخص الحادث الذي وقع في بكين في ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٩ والذي ذُكر أن عدداً كبيراً من الأشخاص قد قتلوا فيه نتيجة للعمليات العسكرية . وفقاً لما جاء في المعلومات الواردة ، فإن القوات الحكومية قد أطلقت النار بصورة عشوائية على المتظاهرين السلميين والمقيمين العزل ، وأن الدبابات قد سحقت الخيام التي نصبها المتظاهرون في ميدان تيانانمن فقتلت بعض من كانوا بداخلها . وادُّعي أيضاً أن عدداً من الضحايا قد قُتلوا عمداً على أيدي القوات أو سحقتهم مركبات الجيش . وبالإضافة إلى ذلك ، قُتل نحو ٣٥٠ متظاهراً سلمياً في ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٩ في تشينغدو (مقاطعة سيشوان) على أيدي القوات بطريقة مماثلة . وقيل إن مجموع عدد الضحايا بلغ الآلاف .

٨٦ - وأعرب المقرر الخاص عن قلقه الشديد إزاء احتمال حدوث مزيد من الوفيات نتيجة لعمليات عسكرية مماثلة ، وناشد الحكومة أن تتخذ جميع التدابير الضرورية لمنع وفاة مزيد من المدنيين ولحماية حق الفرد في الحياة ، كما هو منصوص عليه في المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . وأشار أيضاً إلى مدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ١٦٩/٣٤ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، ولا سيما إلى المادة ٣ من المدونة ، التي تنص على أنه: "لا يجوز للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين استعمال القوة إلا في حالة الضرورة القصوى وفي الحدود اللازمة لأداء واجبهم" ، وإلى التعليق على هذه المادة . وطلب معلومات عن الحوادث المذكورة أعلاه ، ولا سيما عن التدابير التي اتخذتها الحكومة لمنع وفاة مزيد من المدنيين .

٨٧ - وفي ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، أُرسلت برقية أخرى إلى حكومة الصين فيما يخص معلومات مفادها أن عدة مئات من الطلاب قد قتلوا بالرصاص بطريقة موجزة في الفترة ما بين ٤ و٦ حزيران/يونيه على أيدي قوات كانت تبحث عن زعماء طلابيين وعن مدرسين في العديد من جامعات بكين ، بما في ذلك جامعة بكين وجامعة دينغوا وكلية بكين لإعداد المعلمين .

٨٨ - وادُّعي كذلك أنه حُكم في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، على ثلاثة أشخاص بالإعدام في شنغهاي ، بعد أن أدينوا بتهمة ارتكاب أعمال تخريبية عن طريق إشعال النار في

أحد القطارات في ٦ حزيران/يونيه ، بعد أن دهس بعض المتظاهرين وقتل ستة أشخاص . ووفقاً لتلك الادعاءات ، فإن المحاكمة قد أُجريت وفقاً للإجراء المعتمد في عام ١٩٨٣ فيما يتعلق بقضايا عقوبة الإعدام الخاصة بـ "المجرمين الذين يهددون الأمن العام بصورة خطيرة" ، وأنه لم تُكفل تماماً للمتهمين أثناءها حقوق المتهم المنصوص عليها في المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

٨٩ - وقد عمد المقرر الخاص ، بعد أن تلقى رسائل تعرب عن الخوف من احتمال وقوع مزيد من أعمال القتل وصدور مزيد من أحكام الإعدام ، إلى مناشدة الحكومة من جديد أن تتخذ جميع التدابير الضرورية لحماية حق جميع الأفراد المعنيين في الحياة ، وطلب معلومات عن الحوادث والحالات المشار إليها أعلاه .

٩٠ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، أُرسلت برقية أخرى إلى حكومة الصين فيما يتعلق بمعلومات وردت مفادها أن محكمة الشعب الوسيطة في بكين قد حكمت على ثمانية أشخاص بالإعدام في ١٧ حزيران/يونيه ، بتهمة جرح جنود وسرقة أسلحة وحرق حافلات ومركبات عسكرية أثناء الإجراء العسكري الذي تم في بكين في ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، وذُكرت في البرقية أسماء الأشخاص الثمانية .

٩١ - ووفقاً لما جاء في التقرير ، فإن المحاكمة التي أدت إلى صدور أحكام بالإعدام على الأشخاص الثمانية قد عُقدت وفقاً للإجراء الجنائي المعتمد في عام ١٩٨٣ واتسمت في طبيعتها باتباع إجراءات موجزة .

٩٢ - وادُّعي كذلك أنه أُلقي القبض على أكثر من ١ ٠٠٠ شخص خلال الأسبوعين السابقين فيما يتصل بالأحداث التي وقعت في حزيران/يونيه ١٩٨٩ في بكين ومدن إقليمية أخرى ، واتهموا بارتكاب جرائم قد يعاقب عليها بالإعدام . وعمد المقرر الخاص ، بعد أن تلقى رسائل تعرب عن الخوف من احتمال الحكم على العديد من الأشخاص المقبوض عليهم بالإعدام في محاكمات ذات إجراءات موجزة وتنفيذ الحكم بعد وقت وجيز ، إلى مناشدة الحكومة من جديد أن تضمن حماية حق جميع الأشخاص المعنيين في الحياة ، ولا سيما وقف تنفيذ الحكم في أولئك الذين حُكم عليهم بالإعدام ، وطلب معلومات عن الحالات المذكورة أعلاه .

٩٣ - وفي ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، أُرسلت برقية أخرى إلى حكومة الصين أعرب فيها المقرر الخاص عن قلقه البالغ إزاء الأنباء القائلة بأنه قد تم فعلاً تنفيذ عقوبة الإعدام في الأشخاص الثلاثة المحكوم عليهم بالإعدام في شنغهاي وفي سبعة من الأشخاص الثمانية المحكوم عليهم بالإعدام في بكين ، والذين كانوا موضوع مناشدات المقرر الخاص السابقة . وادُّعي ، كما أشير إلى ذلك من قبل ، أن محاكمات أولئك الأشخاص قد

أجريت وفقاً للإجراء الجنائي المعتمد في عام ١٩٨٣ ، وأن ذلك الإجراء لا يوفر الضمانات الكفيلة بحماية حقوق المتهم المنصوص عليها في المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . وبالإضافة إلى ذلك ، أشار المقرر الخاص إلى تقرير يفيد أن ١٧ شخصاً قد حُكم عليهم بالإعدام ونُفذ الحكم فيهم في جينان في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، وهو ما حدث أيضاً نتيجة لمحاكمات ذات إجراءات موجزة .

٩٤ - وأورد المقرر الخاص أيضاً وصفاً لعدة حالات أخرى تتصل بحوادث الاضطرابات العامة . فوفقاً للمعلومات الواردة ، جرى إلقاء القبض على عدة أشخاص واتهموا بارتكاب جرائم يعاقب عليها بالإعدام ، إذ أُلقي القبض على عشرة أشخاص في شنغهاي ، وعلى اثنين في بكين ، وعلى اثنين في "هاربين" وأربعة في "ووهان" وذُكرت في البرقية أسماء الـ ١٨ شخصاً .

٩٥ - وأعرب المقرر الخاص عن قلقه على مصير المحتجزين المشار إليهم أعلاه وكذلك مصير الأشخاص الآخرين الذين قد يكون تم القبض عليهم وتوجيه تهم مماثلة إليهم ، وناشد الحكومة أن تقوم على سبيل الاستعجال بحماية حق جميع الأشخاص المحتجزين فيما يتصل بالأحداث الأخيرة في الحياة ، وأن تقوم خصوصاً بإبداء الرأفة في حق أولئك الذين قد يُحكم عليهم بالإعدام . وطلب أيضاً معلومات عن الحالات المعنية .

٩٦ - وفي ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، أُرسلت برقية أخرى إلى حكومة الصين بشأن تقرير مفاده أن شخصين هما "وانغ غويان" و"زو إكسيانغتشينغ" قد حكم عليهما بالإعدام في ١ تموز/يوليه ١٩٨٩ في اجتماع عام في تشينغدو ، بمقاطعة سيشوان ، بعد أن أدانتهما محكمة الشعب الوسيطة في تشينغدو بتهمة إشعال النار في مركبات أثناء أعمال الشغب التي جرت في المدينة في ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٩ . ووفقاً لما جاء في التقرير ، فإن محكمة الشعب الأعلى لسيشوان قد أعادت النظر في هذه القضايا في وقت لاحق .

٩٧ - ونظراً إلى ورود تقارير عديدة مفادها أن الإجراءات التي طبقتها المحاكم لا تلبي المعايير التي تضمن حقوق المتهم المنصوص عليها في المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، أعرب المقرر الخاص عن قلقه على مصير الأشخاص المذكورين أعلاه . وناشد الحكومة أن تحمي حقهم في الحياة ، وأن تنظر خصوصاً في إبداء الرأفة في حقهم ، وطلب أيضاً معلومات عن تلك الحالات ولا سيما عن تفاصيل الإجراءات القانونية المتبعة في المحاكمات التي قررت فيها المحاكم تطبيق عقوبة الإعدام .

٩٨ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، أُرسلت برقية أخرى إلى حكومة الصين بشأن ادعاء مفاده أن عقوبة الإعدام قد تنفّذ في شخص يدعى تسيتين نورغيي ، ادُّعي أنه محتجز في مركز احتجاز شاكبوري في لهاسا منذ نيسان/ابريل أو أيار/مايو ١٩٨٩ . ووفقاً للمعلومات الواردة ، كان تسيتين نورغيي قد ألقي القبض عليه حين قامت الشرطة بتفتيش منزله وعثرت على آلة ناسخة يُدَّعى أنها تُستخدم في طباعة كتابات عن استقلال التبت . ولم يُعرف أنه قد وُجه إليه أي اتهام رسمي .

٩٩ - ونظراً إلى الادعاءات العديدة الواردة مؤخراً ومفادها أنه ، عقب الاضطرابات التي حدثت في لهاسا في آذار/مارس ١٩٨٩ ، أُعدم عدد من التبتيين بإجراءات موجزة بسبب أنشطتهم السياسية في التبت ، أعرب المقرر الخاص عن قلقه بشأن مصير وحالة "تسيتين نورغيي" . وناشد الحكومة أن تتخذ جميع التدابير بغية حماية حقه في الحياة ، وطلب معلومات عن قضيته ، ولا سيما عن تفاصيل الإجراءات القانونية المطبقة بشأنها .

١٠٠ - وفي ٣ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، ورد رد من الحكومة الصينية على برقيات المقرر الخاص المؤرخة في ٥ و١٦ و٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ بشأن الأحداث وحالات الحكم بالإعدام وتنفيذ الأحكام ، فيما يتصل بالاضطرابات التي وقعت في أنحاء شتى من الصين في حزيران/يونيه ١٩٨٩ . ووفقاً لرد الحكومة ، فإن تمرداً مضاداً للثورة قد انفجر في بكين في ٣ و٤ حزيران/يونيه ١٩٨٩ . وكان عدد صغير جداً من المشاغبين قد بدأ هذا التمرد في إطار محاولة للإطاحة بالحكومة وقلب النظام الاشتراكي في الصين ، وجرى تحريض وإثارة أشخاص لم يكونوا يعرفون الحقيقة لكي ينضموا إليهم في الاعتداء على ضباط ورجال جيش التحرير الشعبي ورجال الشرطة والأمن العام الذين كانوا يقومون بإنفاذ نظام القانون العرفي في بكين في ظل أوامر صادرة إليهم ، وفي ضربهم وخطفهم وتشويههم .

١٠١ - وذُكر أيضاً أن أولئك الأشخاص قد حطموا وأحرقوا مركبات عسكرية ، واستولوا على أسلحة وذخائر ، وهاجموا مؤسسات حكومية وحزبية ، ونهبوا المتاجر ، وأعاقوا النقل العام ، وأشعلوا النار في المباني ، وأنه في ظل تلك الظروف ، قامت القوات المسؤولة عن إنفاذ القانون العرفي باتخاذ تدابير ترمي إلى إخماد التمرد . وذُكر أن ذلك كان إجراء عادلاً يهدف إلى الدفاع عن القانون والنظام العام وحماية حياة الناس وممتلكاتهم ، ويؤيده الشعب في بكين وفي جميع أرجاء البلد .

١٠٢ - وفيما يتعلق بالحادث الذي وقع في بكين ، جاء في الرد أنه في الساعات الأولى من يوم ٤ حزيران/يونيه ، حين كان الطلاب قد غادروا ساحة تيانانمين ، لم يكن قد قُتل أحد ، ناهيك عن أن تكون الدبابات قد سحقته . وذُكر أن هذه القوات ، أثناء

دخولها المدينة ، قد حوصرت وهوجمت من قبل المشاغبين ولم يكن أمامها إلا أن تلجأ إلى تدابير الطوارئ لقمع التمرد ، وأنه على الرغم من أن القوات قد مارست أكبر قدر من ضبط النفس تفادياً لإصابة الجماهير المتواجدة بالقرب من مسرح الأحداث ، فإنه أصيب بعض المدنيين دون قصد ، نظراً إلى أن المشاغبين كانوا مندسّين داخل الزحام ، فكان ذلك حادثاً مؤسفاً لا مفر منه .

١٠٣ - ووفقاً لرد الحكومة ، فإن الإحصاءات الأولية تبين أنه أثناء اندلاع التمرد في بكين ، الذي بدأ في ٣ حزيران/يونيه ، جرح أكثر من ٠٠٠ ٦ ضابط وجندي من جيش التحرير الشعبي وأكثر من ٠٠٠ ٣ شخص من المشتركين في أعمال الشغب ومن الجمهور ؛ وأن القتلى في صفوف الجيش بلغوا العشرات ، أما القتلى من المشاغبين والطلاب والمدنيين فقد زاد عددهم على مائتي قتيل .

١٠٤ - وجاء في الرد أيضاً أن جيش التحرير الشعبي والشرطة وأفراد الأمن العام الصينيين لم ينتهكوا بأي شكل من الأشكال ، أثناء إخماد التمرد ، المعايير المنصوص عليها في مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ١٦٩/٣٤ .

١٠٥ - وفيما يخص الادعاء القائل بأن قوات في تشينغدو ، مقاطعة سيشوان قد قتلت ٣٥٠ شخصاً تقريباً ، أنكر الرد ذلك بأن ذكر أن مجموعة من المشاغبين قد انغمست في ٥ حزيران/يونيه في أفعال مفرطة من ضرب وتحطيم ونهب وإحراق وأفعال إجرامية أخرى في تشينغدو ، وأن أفراد الأمن العام والشرطة قد عاقبوا حفنة من اللصوص وألقوا القبض في مكان الحدث على عدد من المجرمين ، وأن هذه التصرفات كانت تدابير ضرورية للحفاظ على الدستور وحماية مصالح الشعب وتحقيق استقرار النظام الاجتماعي .

١٠٦ - ووفقاً لرد الحكومة ، فإن النظام الاجتماعي قد استعيد بسرعة وأن الناس يعيشون حياة عادية منذ إنفاذ القانون العرفي في بكين ، ولذلك فإن الادعاء القائل باحتمال حدوث مزيد من حالات القتل نتيجة لإجراء عسكري ليس له أساس من الصحة بتاتاً .

١٠٧ - وذُكر في الرد أيضاً أنه لم يُقدَّم إلى العدالة إلا من خرق القانون الجنائي ، وأن الأجهزة القضائية قد اتبعت مبدأ اتخاذ الوقائع أساساً والقانون معياراً ، ونظرت في القضايا وقضت بالعقوبات متبعة في ذلك الإجراءات القانونية بصرامة ، وأنه لم يُنفذ أي إعدام بإجراءات موجزة .

١٠٨ - وفيما يخص القضايا الثلاث التي صدر فيها حكم بالإعدام ونفذ الحكم في شنغهاي ، ذكر الرد أنه حدث في مساء يوم ٦ حزيران/يونيه أن استغل بعض اللصوص وقوع حادث سكة حديدية لارتكاب أعمال شغب خطيرة وذلك بحرق قطار ركاب ، ومهاجمة وضرب ضباط وجنود من أجهزة الأمن العام وإدارة المطافئ والشرطة ، وأنه نتيجة لذلك جرح نحو ١٠٠ ضابط وجندي وأحرقت تسع عربات وست دراجات نارية للشرطة وقدر كبير من البريد . وذُكر أيضاً أنه تبين في ١٥ حزيران/يونيه أن ثلاثة مجرمين ، هم "إكسو غومينغ" و"بيان هانوو" و"يان إكسيرونغ" ، مذنبون بارتكاب الجرائم المشار إليها أعلاه ، وحكمت عليهم محكمة الشعب الوسيطة لشنغهاي بالإعدام ، وأن أولئك المجرمين قد استأنفوا الحكم ، وقامت محكمة الشعب الأعلى لشنغهاي ، في ٣٠ حزيران/يونيه ، برفض استئنافهم وبتأكيد الحكم الأصلي .

١٠٩ - وفيما يتعلق بالقضايا الثماني التي صدر فيها حكم بالإعدام في بكين ، ذكر الرد أن هذه القضايا تتعلق بأشخاص انغمسوا في أعمال اعتداء وتمرد ونهب وإحراق أثناء التمرد المضاد للثورة ، وأن محكمة الشعب الوسيطة لبكين قد حكمت على المجرمين الثمانية بالإعدام في ١٧ حزيران/يونيه ، على أساس الأدلة القاطعة ، وأن سبعة من الثمانية قد استأنفوا الحكم أمام محكمة الشعب الأعلى لبكين ، وأن هذه المحكمة قد أجرت إعادة نظر شاملة للوقائع والأدلة ، ولتطبيق القانون ، وكذلك للإجراءات القضائية بكاملها ، واستنتجت أن الحكم الأصلي سليم وأن العقوبة المقضي بها مناسبة وأن الإجراءات القضائية تتمشى مع القانون ، ولذلك فقد رفضت الاستئناف وأكدت الحكم الأصلي .

١١٠ - وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، ورد رد من حكومة الصين على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٩ فيما يتعلق بقضيتي الحكم بالإعدام في شينغدو ، بمقاطعة سيشوان .

١١١ - وذكر الرد أن هذين الشخصين هما مجرمان ارتكبا حرائق عمدية وألحقا خسائر كبيرة بالممتلكات العامة في ظروف تتسم بخطورة خاصة ، وأنه قد حُكم عليهما بالإعدام في المحاكمة الأولى التي أجرتها محكمة الشعب الوسيطة لبلدية شينغدو ونُفِّذ الإعدام فيهما بعد أن نظرت محكمة الشعب الأعلى لمقاطعة سيشوان في قضيتهما ووافقت على الحكم . وذُكر أيضاً أن القانون الصيني يضع قيوداً صارمة جداً على تطبيق عقوبة الإعدام ، وأن القانون الجنائي لا يكتفي بالنص على نطاق تطبيق عقوبة الإعدام ومعايير إصدار حكم بهذه العقوبة ، بل ينص أيضاً بالتفصيل على إجراءات المحاكمة وتأكيد الحكم بالإعدام وتنفيذه في الإجراءات الجنائية ، وأنه وفقاً للإجراءات ينبغي ، باستثناء الأحكام التي تصدرها محكمة الشعب العليا وفقاً للقانون ، أن تُعرض جميع الأحكام بالإعدام على هذه المحكمة من أجل الموافقة عليها .

١١٣ - وذكر أيضاً أنه ، وفقاً لأحكام القانون التنظيمي لمحكمة جمهورية الصين الشعبية ، قررت المحكمة العليا في عام ١٩٨٣ تخويل محاكم الشعب الأعلى للمقاطعات والأقاليم التي تتمتع بالحكم الذاتي والبلديات التي تتبع مباشرة الحكومة المركزية سلطة النظر في عقوبة الإعدام والموافقة عليها في القضايا التي تهدد بصورة خطيرة الأمن العام والنظام الاجتماعي ، مثل القتل العمد .

١١٣ - وذكر الرد أن الحريق العمدي يعد جريمة تقوِّض النظام الاجتماعي بصورة خطيرة ، وأن القانون الجنائي ينص على أن "كل من يشعل حرائق تفضي إلى وقوع إصابات خطيرة للناس أو إلى الموت أو تتسبب في إلحاق خسائر كبيرة بالممتلكات العامة يُحكم عليه بالسجن لمدة محددة لا تقل عن ١٠ سنوات أو بالسجن مدى الحياة أو بالإعدام" (المادة ١٠٦) ، ولذلك فإن موافقة محكمة الشعب الأعلى لمقاطعة سيشوان على حكمي الإعدام الصادرين في حق الشخصين المرتكبين للحرائق العمد يتمشى تماماً مع القانون الصيني وليس فيه انتهاك للأحكام ذات الصلة بالموضوع من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

كولومبيا

١١٤ - في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، أُرسلت برقية إلى حكومة كولومبيا بشأن تهديدات بالقتل ادُّعي أنها وُجِّهت إلى السيدة أنخيلا توبون بويرتاس ، رئيسة رابطة معلمي المدارس الثانوية في أنتيوكيا .

١١٥ - ونظراً إلى ورود عدد من التقارير المماثلة في الأشهر السابقة تفيد أن أشخاصاً قد قُتلوا على أيدي جماعات شبه عسكرية بعد أن تلقوا تهديدات بالقتل ، أعرب المقرر الخاص عن قلقه على حياة أنخيلا توبون بويرتاس ، وناشد الحكومة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية حياتها وطلب معلومات عن هذه الحالة .

١١٦ - وفي ١٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ، أرسلت رسالة إلى حكومة كولومبيا بشأن ادعاءات تتعلق بأنشطة قام بها في كولومبيا أفراد مجهولو الهوية أو جماعات شبه عسكرية مجهولة الهوية نتج عنها اغتيال أفراد بعد تلقيهم تهديدات متكررة . وادُّعي أن هذه الأنشطة موجهة في المقام الأول ضد أعضاء وزعماء الحركات السياسية اليسارية والاتحادات النقابية والمنظمات المدنية بصورة عامة بل وضد مسؤولي القضاء .

١١٧ - ووفقاً للمعلومات الواردة ، تشير الظروف إلى احتمال وجود صلات بين هذه الجماعات شبه العسكرية وأفراد قوات الأمن ، مما سمح لهذه الجماعات أن تتصرف دون عقاب ، وادُّعي أنه لم يجر في معظم الحالات القيام بتحقيقات حاسمة في الوقائع .

١١٨ - وأورد المقرر الخاص وصفاً لست حالات من هذا القبيل على النحو التالي:

(أ) مقتل تيوفيلو فوريرو ، وهو زعيم عمالي ومدير تنفيذي للحزب الشيوعي هو وزوجته ، ليونيلدي مورا ؛ وخوسيه أنطونيو سوتيلو ، وهو عضو باللجنة المركزية للحزب الشيوعي ؛ وخوسيه أنطونيو توسكانو ، وهو سائق السيارة التي كانوا مسافرين فيها ، في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ في بوغوتا ، على أيدي أفراد ينتمون إلى جماعات شبه عسكرية ؛

(ب) مقتل خوسيه أنيكيرا ، زعيم الاتحاد الوطني ، في ٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ، في مطار بوغوتا على أيدي عناصر من جماعات شبه عسكرية ؛

(ج) مقتل لويس إدواردو ياياس ، رئيس اتحاد نقابات عمال الصناعات المعدنية وعضو باللجنة التنفيذية الوطنية لاتحاد العمال الموحد ، في فيلافيسينسيو ، ميتا ، في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ على أيدي أفراد ينتمون إلى جماعة شبه عسكرية ؛

(د) مقتل غلاديس نارانخو خاراميليو ، وهي عضو في الاتحاد الوطني وأمينة مجلس بلدية ريميديوس ، أنيتوكيا ، في ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، في مونتي بلانكو ، ريميديوس . كذلك فإن زوجها ، ألفريدو غوميس دوريا ، وهو مستشار للاتحاد الوطني ، قد قتل في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ على أيدي أشخاص مجهولي الهوية ؛

(هـ) مقتل فرانسيسكو دومير ميسترا ، وهو أحد موظفي شركة طيران أفيانكا وزعيم اتحاد نقابات عمال كوردوبا ، وعضو في اللجنة التنفيذية الوطنية لاتحاد العمال الموحد ، في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، في مونتيريا ، في كوردوبا ؛

(و) مقتل ١١ شخصاً ، جميعهم أعضاء في إحدى لجان تحقيق الشرطة ، في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، على أيدي مجموعة من الرجال المسلحين ، كان بعضهم يرتدي الزي العسكري ، في منطقة لاروتشيا ، في سان فينستي دي تشيكوري ، سانتاندر . وكانت اللجنة قد أُرسلت إلى منطقة مغدلينا ميديو بغرض التحقيق في سلسلة من المذابح والاغتيالات السياسية وحالات الاختفاء كانت قد حدثت هناك ويبدو أن جماعات شبه عسكرية مختلفة وأفراداً من ألوية عسكرية محلية مسؤولة عنها . وكان الضحايا: قاضيين وكاتبين من كتاب المحاكم وأحد محققي الشرطة وأربعة أفراد من وحدة تقنية تابعة للشرطة وسائقين .

١١٩ - وبالإضافة إلى ذلك ، ادُّعي أن ممثلي رابطة أهالي الأشخاص المفقودين والأحزاب السياسية والاتحادات النقابية ، الذين تكلموا عن الحالة القائمة أمام لجنة حقوق الإنسان قد تلقوا تهديدات . وقدمت أسماؤهم كما يلي: ريتا إيفون توبون ، عمدة سيفوفيا ؛ وأيدا أبيليا وهيكتور خوسيه لوبيس ، وهما عضوان في اللجنة التنفيذية لاتحاد العمال الموحد ؛ وغلوريا منسيليا دي دياس ، رئيسة رابطة أهالي الأشخاص المختفين .

١٣٠ - وأعرب المقرر الخاص عن قلقه فيما يتعلق بوجود هذه الظاهرة وأبعادها ، وطلب معلومات عن التدابير القانونية والتدابير الأخرى التي اتخذتها الحكومة لمكافحة أنشطة الجماعات شبه العسكرية ، وعن التدابير الوقائية لحماية حياة الأشخاص الموجهة إليهم تهديدات بالقتل ، وكذلك عن التحقيقات التي أجرتها السلطات ، بما في ذلك القضاء ، والخطوات التي اتخذتها لتقديم الأشخاص المسؤولين عن التهديدات والاغتيالات إلى المحاكمة .

١٣١ - وفي ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٩ ، أُرسلت برقية أخرى إلى حكومة كولومبيا بشأن ادعاء بوجود تهديدات بالقتل موجهة ضد ألفارو إينريكي فيلاميسار موغوليون ، رئيس لجنة كريستيان روا لحقوق الإنسان في جامعة سانتاندر الصناعية في بوكارامانغا بمحافظة سانتاندر ، وكذلك رئيس نقابة الجامعة . ووفقاً للمعلومات الواردة ، ظل فيلاميسار موغوليون وأسرته ضحايا لمضايقات منذ عام ١٩٨٧ ؛ وفي ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، قام أفراد إدارة الأمن الإداري وجنود من اللواء الخامس كانوا يرتدون زيهم الرسمي بتفتيش منزله ، وأخذوه مع زميله في العمل إلى مقر اللواء الخامس للاستجواب ولمزيد من المضايقة . وفي وقت لاحق ، قدم فيلاميسار شكوى إلى المدعي العام الإقليمي في بوكارامانغا ، وطلب حماية رسمية .

١٣٢ - ونظرا إلى التقارير الواردة في الماضي ومفادها أن عدة طلاب وموظفين في جامعة سانتاندر الصناعية قد قتلوا بعد تلقيهم تهديدات بالموت أو بعد تعرضهم لمضايقات ، أعرب المقرر الخاص عن قلقه الشديد على حياة ألفارو إينريكي فيلاميسار موغوليون . وناشد أيضاً الحكومة أن تتخذ التدابير اللازمة لحماية حياته ، وطلب معلومات عن هذه الحالة ، ولا سيما عن نتائج التحقيق الرسمي الذي قامت به السلطات والتدابير التي اتخذتها .

١٣٣ - وفي ٥ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، أُرسلت برقية أخرى إلى حكومة كولومبيا فيما يتعلق بادعاء مفاده وجود تهديدات بالقتل موجهة ضد ريكاردو رودريغيس هيناو ، نائب رئيس الاتحاد الوطني لمحافظة ميتا ووقوع هجوم ضده بقنبلة . وذُكر أن رودريغيس هيناو كان يحقق في مقتل لويس إدواردو ياياس ، وهو نقابي وعضو مجلس تابع للاتحاد الوطني ، في شباط/فبراير ١٩٨٩ ، وأنه كان مشتركاً أيضاً في التحقيق في مذبحة المدنيين التي وقعت في هذه المنطقة في شباط/فبراير ١٩٨٩ . وفي كلا القضيتين ، ادُّعي أن جماعات شبه عسكرية هي المسؤولة عن أعمال القتل . ووفقاً للمعلومات الواردة ، تلقى رودريغيس تهديداً بالقتل في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٩ ؛ وحدث في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، أن دُمِّر مبنى منزله في فيليافيسينسيو نتيجة لانفجار قنبلة ، على أنه نجا من هذا الحادث دون إصابات هو وأسرته .

١٣٤ - وناشد المقرر الخاص الحكومة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية رودريغيس هيناو ، وطلب معلومات عن التدابير التي اتخذت في هذا الصدد .

١٣٥ - وفي ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، أُرسلت رسالة أخرى إلى حكومة كولومبيا بشأن انتهاكات للحق في الحياة ومعها وصف لـ ١٨ حالة قتل وثلاث حالات لمحاولات قتل وسبع حالات تهديد بالقتل ، على النحو التالي:

حالات القتل

(أ) مقتل إيميليو مونتالفو في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ في سان أندريس دي سوتافينتو ، محلة مولينا ؛

(ب) مقتل الأخت تيريزا دي خيسوس إميريس فانيغاس ، وهي راهبة تنتمي إلى رهبانية "أخوات جمعية راهبات ماريا - سيدتنا للتعليم" (Hermanas de la Compañia de María - Nuestra Señora La Enseñanza) ، وعضو في اتحاد المعلمين بمحافظة أنتيوكيا ، في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، في مدرسة كريستاليس الثانوية ببلدية سان روكي ، في أنتيوكيا ؛

(ج) مقتل خورخي لويس غارسيس كاستيليو ، وهو مدرس ثانوي في مدينة ميرافلوريس ببلدية ميستراتو ، في ريسارالدا ، وزعيم الاتحاد الوطني ، في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ؛

(د) مقتل لويس ألبيرتو كاردونا ميغيا ، وهو مدرس في جامعة مانيساليس الوطنية ، ورئيس كل من اتحاد كالداس الوطني ولجنة غران كالداس لحقوق الإنسان ، في ٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، في قطار محلي يقوم برحلات بين تشينتشينا ، كالداس ، وسانتاروسا ، في ريسارالدا ؛

(هـ) مقتل ليون داريو أفيدانيو بالاسيو وأرخيرو ألونسو أفيدانيو بالاسيو في ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ؛

(و) مقتل ليبباردو أنطونيو رينخيتو ، زعيم نقابة مزارعي باليستينا ، الذي أُطلق عليه الرصاص في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٩ وتوفي في مستشفى مانيساليس في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٩ ؛

(ز) مقتل خوسيه خواكين فيرغارا بوهوركيس ، وهو عضو في نقابة العمال ، في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٩ في بارّانكابيرميخا ؛

(ح) مقتل إيسبيرانسا دياس ، وهي زعيمة نقابية ، في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ؛

(ط) مقتل ألفارو غونساليس سانتشيس ، وهو عضو بارز في الحزب الليبرالي ، في ٤ أيار/مايو ١٩٨٩ في وسط مدينة بوغوتا ؛

(ي) مقتل دورا بوليغار ، وهي فتاة عمرها ١٦ سنة ، كانت قد اختفت في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٩ ، وعُثر عليها ميتة وعلى جثتها علامات على حدوث تعذيب ، في بينياليسا ببلدية سالغار ؛

(ك) مقتل أدولفو بيريس أروسيمانا وكارلوس إينريكي موراليس ، وهما صحفيان وعضوان في اتحاد العمال المركزي لكولومبيا ، التابع لمحافظة إلغالييه . وقد عُثر على جثتيهما ، اللتين بدت عليهما آثار التعذيب ، في كالي في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٩ ، بعد يوم واحد من اختفائهما ؛

(ل) مقتل هومبيرتو بلانكو ، وهو مدرس وعضو في نقابة المعلمين في ماغدالينا وزعيم الاتحاد الوطني لمدينة بلاتا ، في ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٩ ؛

(م) مقتل ١٧ طفلاً خلال الأسبوع الأخير من أيار/مايو والأسبوع الأول من حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، في شوارع بوغوتا ؛

(ن) مقتل سيرخيو ريستريبو خراميليو ، وهو قس يسوعي من أبرشية تييرّا ألتا في كوردبا ، في ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ؛

(س) مقتل هيرناندو فييرو مانريكي ، وهو محام ومشرف مرور في مدينة تولوا ، في ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ؛

(ع) مقتل أورلاندو هيفيتا ، وهو عضو مجلس بلدية بارّانكابيرميخا وعضو في الاتحاد الوطني وفي اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ، في بارّانكابيرميخا في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ؛

(ف) مقتل أليخاندرو كاردونا فيليا ، وهو نائب رئيس الاتحاد الوطني في محافظة أنتيوكيا ، في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ؛

(ص) مقتل سيزار أركاديو سيرُّون ، وهو زعيم نقابي وعضو في لجنة حقوق الإنسان في إلكاوكا ، في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ في بوبايان ، في إلكاوكا ؛

حالات محاولات القتل

(أ) محاولة قتل لويس ألبيرتو غارسيا ، أمين جماعة سكان فلوريستا سانتاروسا الأصليين ، وبيدرو تشيريبوا ، في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٩ ؛

(ب) محاولة قتل العميد ميغيل أ . ماسا ماركيس ، رئيس إدارة الأمن الإداري ، في ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٩ ؛

(ج) محاولة قتل لويس إدواردو غاليندو ، نائب رئيس المجلس التنفيذي الوطني لنقابة العمال ، في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩ في بارّانكابيرميخا ؛

حالات التهديد بالقتل

(أ) لويس مياسا ، رئيس اتحاد عمال إلميتا ؛

(ب) ألفارو فيلاريسار ، رئيس اتحاد عمال جامعة سانتاندر الصناعية ، في بوكارامانغا ، بسانتاندر ؛

(ج) إيفان كاتسيليانوس ، عضو في اتحاد عمال جامعة سانتاندر الصناعية وفي اللجنة التنفيذية لاتحاد عمال سانتاندر ، في بوكارامانغا ، بسانتاندر ؛

(د) هنري تايتيه وإيفان غوميس ، أرّيسا ، رئيس ونائب رئيس المجلس التنفيذي الإقليمي لاتحاد العمال المركزي لكولومبيا ، في سانتا مارتا ؛

(هـ) عمر نييليس ، رئيس الاتحاد الإقليمي لعمال الموانى وعضو في اللجنة التنفيذية لاتحاد العمال المركزي لكولومبيا في سانتا مارتا ؛

(و) غونسالو كاستانيو وميغيل كاردونا ، رئيس ونائب رئيس اتحاد عمال كالداس ، في كالداس ؛

(ز) أعضاء المجالس التنفيذية لنقابات كورتييمبريس تيتان ، وسيمينتوس دي فالييه ، ومونيسيبباليس ، وزعماء اتحاد العمال المركزي لكولومبيا في محافظة الفالييه .

١٣٦ - وفي ٩ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، أُرسلت برقية أخرى إلى حكومة كولومبيا بشأن مقتل ماريا إيلينا ديوس بيريس في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ وتوجيه تهديدات بالقتل إلى عدة موظفين قضائيين آخرين في ميدلين . وقيل إن هؤلاء الموظفين القضائيين هم: يادييرا إيستير سيرفانتيس باريوس ، ومارتا لوس هورتادو ، وروسيو بيريرو ، وهم على التوالي قاضية في محكمة النظام العام السابعة وقاضية في محكمة النظام العام السادسة وقاضي تحقيق في المحكمة المتخصصة الثالثة ، وكذلك مارتا أوكونيدو رودريغيس ، وهي المستشارة القانونية للدكتور دياس . ووفقاً للمعلومات الواردة ، كانت الدكتورة سيرفانتيس تحقق في مسألة تورط ضباط عسكريين من قاعدة إلباغري في قضايا اختفاء وقتل زعماء فلاحين ، أما الدكتورة هورتادو فكانت تجري تحقيقات في مذبحة سيغوفيا وكانت قد اتهمت بعض الأفراد العسكريين بالاشتراك المباشر في تلك المذبحة .

١٣٧ - وناشد المقرر الخاص الحكومة أن تتخذ على سبيل الاستعجال جميع التدابير المتاحة لها لحماية حياة الموظفين القضائيين المهددين ، ولضمان مواصلة التحقيق في حالات الإعدام التعسفي أو الإعدام بإجراءات موجزة ، وشدّد على أهمية قيام الفرع القضائي للحكومة بتوضيح القضايا التي تدخل في نطاق اختصاصه وبمعاقبة الذين تثبت إدانتهم بارتكاب انتهاكات للحق في الحياة . وطلب أيضاً معلومات عن التدابير التي اتخذتها الحكومة .

١٣٨ - وفي ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، أُرسلت رسالة إلى حكومة كولومبيا ، أحيلت فيها ادعاءات مفادها وقوع حالات قتل على أيدي قتلة مأجورين أو جماعات شبه عسكرية ، بدعم من أفراد قوات الأمن أو بالتواطؤ معهم ، على النحو التالي:

(أ) بنخامين سوتيلو ، وخوسيه فرانسيسكو مانتيليا أوخيدا ، وخوسيه سانتوس كاريبا ، وهم أعضاء في اتحاد عمال المناجم في مدينة أتاكو بمحافظة توليما . وادُّعي أن قتلة مأجورين قد هاجموهم في ٩ أيار/مايو ١٩٨٩ فقتلوا الشخصين الأولين وجرحوا ثالثهم ؛

(ب) تيودورو كوينتيرو ، وهو مستشار قانوني لنقابة Acuas y Empos Nacionales (SINTRACUEMPONAL) في بوكارامانغا . ادُّعي أنه اختفى في الساعة ٨/٣٠ من صباح يوم ١١ أيار/مايو ١٩٨٩ وعُثر عليه ميتاً بعد وقت قليل في الطريق المؤدي إلى مدينة بييديكويستا ، في سانتاندر ؛

(ج) إسماعيل مونتيس بينيا ، وإيفيرت مانويل كابريرا ، أولهما مدرس ثانوي والثاني تلميذ عمره ١٧ سنة . وادُّعي أنهما قتلا على أيدي قتلة مأجورين في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٩ في مستوطنة غوادوال السكني ، ببلدية أربوليتي في أورابا أنتيوكيا . وكان السيد مونتيس عضواً في رابطة معلمي أنتيوكيا ؛

(د) ماريا إيلينا دياس بيريس ، وهي قاضية ثالثة في محكمة النظام العام الثالثة ، وعضو في الرابطة الوطنية للقضاة والموظفين القانونيين ، وكانت مسؤولة عن التحقيق في مذابح أورابا وكوردوبا . ادُّعي أنها قتلت على أيدي قتلة مأجورين في ٣٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ في ميدلين ؛

(هـ) مانويل خوسيه ساباتا كارمونا ، وعمر ليون غوميس مارين ، وهما مدرسان في جامعة أنتيوكيا وعضوان في رابطة المدرسين الجامعيين . ادُّعي أنهما قُتلا على أيدي قتلة مأجورين في ٣٩ تموز/يوليه ١٩٨٩ في مدينة بيليو بأنتيوكيا ؛

(و) هنري كوينكافيغا ، وهو عضو في مجلس الإدارة الوطني لاتحاد العمال المركزي لكولومبيا . ادُّعي أنه قتل على أيدي ثلاثة قتلة مأجورين أمام منزله في بوغوتا في الساعة ٧/٣٠ مساء يوم ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٩ ؛

(ز) غيلبيرتو سانتانا ، وهو مدير كلية الغارُّوبو الإصلاحية وعضو في اتحاد المربين الكولومبي وفي اتحاد العمال المركزي لكولومبيا . ادُّعي أنه قُتل في الساعة ٦/٠٠ صباح يوم ١ آب/أغسطس ١٩٨٩ على أيدي قتلة مأجورين في مدينة فونداسيون في مغدالينا ؛

(ح) إيفان ريستريبو وفيديل روا ، وأولهما ملاحظ عمال والثاني عامل في مزرعة غواتابوري للموز في جوا ، وعضوان في الاتحاد الوطني لعمال المزارع . ادُّعي أنه عُثر عليهما ميتين في ١ آب/أغسطس ١٩٨٩ بعد أن كانا قد اختفيا قبل ذلك بثلاثة أيام في مدينة تشيفورودو ، بأنتيوكيا ؛

(ط) دانييل خوسيه إيسبيتيا وفابيو مارولاندا بوبو ، وأولهما أمين الصندوق العام للرابطة الوطنية للمستهلكين الفلاحين والثاني أحد منظمي الحزب السياسي للاتحاد الوطني في أيابيل ، بكوردوبا ، ادُّعي أنهما قتلا على أيدي قتلة مأجورين في الساعة ٦/٠٠ مساء يوم ٩ آب/أغسطس ١٩٨٩ في مقاطعة كانتاكلارو ، بمونتيريا ، في كوردوبا ؛

(ي) غوستافو دي خيسوس ميرا راميريس ، وهو عضو في رابطة مدرسي أنتيوكيا . ادُّعي أنه قتل على أيدي قتلة مأجورين في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٩ عندما غادر مقر الاتحاد في بيلدار ، في ميدلين ، بأنتيوكيا ؛

(ك) خوان ريغيرا ، وهو نائب رئيس نقابة العاملين في صناعة مواد البناء . قتل على أيدي قتلة مأجورين في ١١ آب/أغسطس ١٩٨٩ في مدينة بويرتو ناري ، بأنتيوكيا ؛

(ل) أورلاندو روا غريمالدوس ، وهو عامل في شركة طاقة سانتاندر وعضو في الاتحاد الوطني لعمال الكهرباء لكولومبيا . ادُّعي أنه قتل على أيدي قتلة مأجورين ليلة الأحد ، ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٩ في منزله في بوكارامانغا ، بسانتاندر ؛

(م) كارلوس إينريكي فالينسيا ، وهو قاض في محكمة بوغوتا الأعلى ، ادُّعي أنه قتل على أيدي قتلة مأجورين في ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٩ في بوغوتا ؛

(ن) لويس كارلوس غالان سارمينيتو ، وهو مرشح سابق للرئاسة عن الحزب الليبرالي ، وعضو في مجلس الشيوخ وعضو مؤسس في اللجنة الدائمة للدفاع عن حقوق الإنسان . يُفترض أنه قتل على أيدي عناصر شبه عسكرية في ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٩ أثناء الاشتراك في اجتماع سياسي عقد في سواتشا ، في كوندينامركا ؛

(س) كارلوس أرتورو ساباتا ، وهو عضو مجلس تابع للجبهة الشعبية لسانتا في أنتيوكيا . ادُّعي أنه قتل في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ حين كان في طريقه من ميدلين إلى سانتا في ؛

(ع) سيباستيان موسكيرا ، وهو مستشار لنقابة عمال الصناعات الزراعية (SINTRAINAGRO) وأحد زعماء اتحاد عمال كولومبيا المتحد . ادُّعي أنه قتل في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ على أيدي قتلة مأجورين في منطقة أورابا ، بأنتيوكيا ؛

(ف) هنري بيليو أوفاليي ، وهو عضو نشط في مجتمعه المحلي . ادُّعي أن القائد المتواجد في الخدمة في مخفر الشرطة في بوسا ، ببوغوتا أطلق النار عليه في رأسه وقتله في ليلة يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

١٢٩ - وفي ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، أُرسلت رسالة إلى الحكومة ، أثناء زيارة المقرر الخاص لكولومبيا ، بشأن حالات الأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) ريتا إيفون توبون أريسا ، عمدة سيفوفيا بمحافظة أنتيوكيا ، وهي موضع تهديد مستمر بالقتل . وقيل إن أخاها قد اغتيل في ٣ آب/أغسطس ١٩٨٩ ؛

(ب) سيرخيو نونييس ، زعيم نقابي في نقابة عمال الصناعات الزراعية في أورابا ، وقد قبض عليه في ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ أفراد من كتيبة بيدرو نيل أوسبينا في سان بيدرو دي أورابا . وقد نفت السلطات العسكرية احتجازه ؛

(ج) أرتورو سيلفادو غارسون ، ومانويل ليباردو دياس نافاس ونيلسون موتيليا ، وهم محققون بالمديرية الوطنية للتحقيق الجنائي والناجون الوحيدون من مذبحة لاروتشيلا ، وقد هددتهم بالقتل جماعة شبه عسكرية تدعي "لوس ماسيتوس" (Los Masetos) .

١٣٠ - وأعرب المقرر الخاص عن قلقه على حياة هؤلاء الأشخاص ، فناشد الحكومة أن تتخذ التدابير اللازمة لحماية حقهم في الحياة ، وكرر طلب معلومات عن هذه الحالات ، ولا سيما عن التدابير التي اتخذتها الحكومة لضمان سلامتهم .

١٣١ - وفي ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، وردت رسالة من حكومة كولومبيا تحيل وثيقة أعدها مكتب المستشار الرئاسي للدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها ، وتتضمن خمسة فروع هي كما يلي:

جماعات الاقتصاص الأهلي أو "شبه العسكرية" الإجرامية للدفاع عن النفس ؛
مسؤولية موظفي الدولة في حالات الاختفاء والإعدام المزعومة ؛
قمع الحريات الأساسية ؛
اضطهاد النقابيين ؛
التهديدات الموجهة إلى قطاعات شتى من السكان المدنيين .

١٣٢ - وفيما يخص جماعات الاقتصاص الأهلي أو "شبه العسكرية" الإجرامية للدفاع عن النفس ، ذُكر أن حكومة كولومبيا تعي كل الوعي خطورة وجود هذه الجماعات وقد اتخذت تدابير تهدف إلى تحديد هويتها ومكافحتها وتفكيكها ، وأنها قد نجحت في الكشف عن شبكة العلاقات التي تربط هذه الجماعات بمجرمين ضالعين في الاتجار بالمخدرات ، وحددت أماكن هذه الجماعات وصادرت أسلحة ومعدات ووثائق . وذُكر أيضاً أنه يجري حالياً ، بموجب السلطات التي يخولها الدستور ، إعمال عدد من تدابير الطوارئ (المراسيم أرقام ٨١٣ و٨١٤ و٨١٥ المؤرخة في ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٩) ، أي إنشاء فرقة خاصة تحت قيادة المدير العام للشرطة الوطنية بغية مكافحة مجموعات المجرمين هذه ، وإنشاء لجنة خاصة تتألف من وزراء ومن مسؤولين كبار في قوات الأمن بهدف التصدي للجماعات الإجرامية ومكافحتها ، ومكافحة الاتجار بالأسلحة ، وتعليق الأحكام القانونية التي يمكن استخدامها كأساس قانوني لتنظيم مجموعات مدنية مسلحة للدفاع عن النفس .

١٣٣ - وفيما يخص مسؤولية موظفي الدولة في حالات الاختفاء وحالات الإعدام المدَّعاة ، ذُكر أنه أُجريت تحقيقات تتسم بالاستقلالية والحياد في جميع الحالات المبلغ عنها . وقيل إن هذه التحقيقات ذات طابع تأديبي يجريها النائب العام للدولة بقصد توقيع عقوبات إدارية وإجراء تحقيق جنائي . وذُكر أن الحكومة تدرك أنه قد يحدث إفلات من العقوبة في بعض الحالات ، فاعتمدت تدابير لتعزيز نظام العدل والتحقيق الجنائي . وذُكر أيضاً أن الحكومة لم تتخذ إطلاقاً إزاء هذه الإساءات موقفاً قوامه المشاركة .

١٣٤ - وأُكِّد على أن المجتمع الكولومبي والحكومة مضطران إلى مكافحة عناصر مخربة مسلحة وعنيفة ووحشية تستخدم أساليب إرهابية حتى ضد السكان المدنيين واستطاعت أن تتحالف مع تجار المخدرات ، مما أجبر الحكومة على اعتماد تدابير طوارئ .

١٣٥ - وفيما يخص اضطهاد النقابيين ، ذُكر أن الحكومة تدرك بأن العناصر النقابية النشطة هي من بين أكثر الفئات تعرضاً للأعمال الإجرامية التي ترتكبها الجماعات الآنفة الذكر ، وأنها قد اعتمدت تدابير لحمايتهم .

١٣٦ - وفي ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، ورد رد من حكومة كولومبيا على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ، يحيل معلومات عن عدد من الحالات التي بُلِّغت بها الحكومة ، كما يلي:

(أ) تيوفيلو فوريرو ، وليونيلدي مورا ، وخوسيه أنطونيو توسكانو ، وخوسيه أنطونيو سوتيلو . تسير الدعوى حالياً في محكمة النظام العام الرابعة في بوغوتا ، ويجري التحقيق في هذه القضايا ؛

(ب) خوسيه أنتيكيرا . أمرت محكمة التحقيق الجنائي السادسة والثلاثون لـ "ميدلين" باحتجاز أحد أعضاء جماعة تدعى "لوس بوهوس" (Los Buhos) احتجازاً احتياطياً . وفضلاً عن ذلك ، أمرت محكمة النظام العام الرابعة لـ "فيليافيسينسيو" بحبس أحد أعضاء مجموعة من القتلة المأجورين فيما يتصل بحادثة القتل ؛

(ج) فرانسيسكو دومار ميستري . يقوم النائب العام الإقليمي لـ "مونتيرو" بالتحقيق في هذه القضية ؛

(د) حالة "الاروتشيلا" . ذُكر أن محكمة النظام العام السادسة لبوغوتا ومحكمتي النظام العام الخامسة والسادسة لبوكارامانغا تحقق حالياً في هذه القضية . ووفقاً للجهاز الفني للشرطة القضائية ، فإن سبعة أشخاص قد استُجوبوا أثناء احتجازهم . كذلك استُجوب تسعة أشخاص آخرين ، ولكن أطلق سراحهم . وفي الوقت ذاته ، كانت محكمة التحقيق الجزائي العسكري رقم ١٣٦ التابعة للواء ١٤ في بويرتو بيريو ، بانتيوكيا ، تحقق أيضاً في هذه القضية ، وقد اتخذت إجراء ضد ملازم الجيش الذي يتولى قيادة القاعدة العسكرية في كامبوكابوتي وضد عريف فأمرت بحبسهما . ولا يزال التحقيق جارياً ؛

(هـ) غلوريا مانسيليا دي دياس . قامت إدارة الأمن الإداري بالتحقيق في قضية التهديد بالقتل ؛

(و) ريتا إيفون توبون . تبين أن التهديدات بالقتل قد وُجِّهت من جماعات شبه عسكرية ، وقد قُدمت إليها في عدة مناسبات خدمات حراسة أثناء تنقلاتها من جانب أفراد الشرطة الوطنية ؛ كما قُدم لها مرافق خاص لحمايتها .

١٣٧ - وفي ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، وردت رسالة من حكومة كولومبيا بشأن التدابير التي اعتمدتها الحكومة فيما يتصل بمسألة الاتجار بالمخدرات . وذُكر أن الاتجار الإجرامي بالمخدرات قد أصبح أمراً خطيراً بصورة متزايدة وأنه يهدد المجتمع في صميمه ويعرض استقرار مؤسسات البلد للخطر ، مما يقتضي تشريعات خاصة وعاجلة

وفعالة . وذُكر أيضاً أن ثلاثة أشخاص ، هم كارلوس فالينسيا غارسيا وهو قاض في محكمة بوغوتا الأعلى ؛ والعقيد فالديمار فرانكلين كوينتيرو ، ولويس كارلوس غالان سارميينتو ، وهو عضو في مجلس الشيوخ ومرشح الحزب الليبرالي للرئاسة ، قد وقعوا في ١٧ و١٨ آب/أغسطس ١٩٨٩ ضحية لهجمات إرهابية قامت بها منظمات إجرامية ضالعة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، وأن هذه الأعمال الإجرامية قد جاءت إضافة إلى سلسلة طويلة من الهجمات على القضاة والقادة السياسيين والموظفين المدنيين والجنود ورجال الشرطة والمواطنين .

١٣٨ - وذُكر كذلك أن الحكومة قد اعتمدت سلسلة من التدابير الاستثنائية للتصدي لهذه الموجة من الأعمال الإجرامية ، ولتعزيز الإجراءات التي اتخذتها فعلاً لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم الأخرى .

١٣٩ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، ورد رد من حكومة كولومبيا على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ بشأن قضية سيرخيو نونييس مونتيرُّوسا ، ذُكر فيه أن هيئة تابعة للجنة المعنية بالأشخاص المحتجزين والمختفين ، وعمدة سان بيدرو وأمين المظالم بها قد عثروا على نونييس في لوريكا في ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ . وذكر الرد أيضاً أن نونييس قد سلَّم نفسه في توربو بأنتيوكيا في ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ، وأنه جرى استجوابه في محكمة التحقيق الجزائي العسكري رقم ٢١ . وأرفقت بالرد نسخة من أقواله . وأوضح الرد أن السلطات العسكرية لم تحتجزه قط .

١٤٠ - وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وردت رسالة من حكومة كولومبيا تحيل معلومات عن ١٧٨ قضية قتل وقع لنقابيين في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ . ووفقاً لهذه المعلومات ، لا تزال فروع شتى للسلطات القضائية تحقق في كل هذه القضايا .

١٤١ - وفي اليوم ذاته ، ورد رد من حكومة كولومبيا على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، ذكر أن السلطات القضائية تقوم بالتحقيق في قضايا هنري كوينكا فيغا ، ودانييل خوسيه إيسبيتيا ، وفابيو مارولاندا بوبو . وفيما يخص قضية هنري بيليو أوفالييه ، ذُكر أنه تم احتجاز أحد رجال الشرطة في مركز احتجاز الشرطة الوطنية ، وأنه تُتَّخذ حالياً الإجراءات الجنائية أمام المحكمة الجنائية العسكرية رقم ٧٨ . أما فيما يخص الإجراءات التأديبية ، فقد ذُكر أنه اتخذ قرار في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، يحث على فصل الشرطي المذكور أعلاه ، وأنه يجري بالإضافة إلى ذلك التحقيق للبت في مدى تورط شرطيين آخرين في هذه القضية .

١٤٣ - وفي اليوم ذاته ، ورد رد من حكومة كولومبيا على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، ذكر أنه فيما يتعلق بحالة ريتا إيفون توبون أريسا ، عمدة سيغوفيا ، التي ادُّعي أنها تلقت تهديدات بالقتل من جماعات شبه عسكرية ، قامت السلطات الأمنية للدولة ، ولا سيما الشرطة الوطنية ، بعرض تقديم حمايتها إلى صاحبة المنصب العام هذه .

اليمن الديمقراطية

١٤٣ - في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، أرسل المقرر الخاص رسالة إلى حكومة اليمن الديمقراطية يحيل فيها ادعاءات تقول إن شخصاً إسمه فريد عوض حيدره قد مات أثناء الاحتجاز في ٣٥ حزيران/يونيه ١٩٨٩ في سجن عتاق في محافظة شبوة بعد القبض عليه في شباط/ فبراير ١٩٨٨ . وذُكر أن فريد عوض حيدره هو من بين الذين هربوا من البلد بعد أحداث كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وعادوا في إثر تلقيهم رسالة من وزير أمن الدولة في عدن يضمن لهم فيها سلامتهم وعملاً مناسباً ، ولكن قبض عليهم فيما بعد واحتُجزوا دون اتهام .

١٤٤ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الادعاءات ، وعلى وجه خاص عن أية تحقيقات تكون قد أجرتها السلطات المختصة ، بما في ذلك عن تشريح الجثة ، وعن أي تدابير تكون قد اتُّخذت لمنع حدوث مثل هذه الوفيات مرة أخرى .

١٤٥ - وفي ١ آذار/مارس ١٩٨٩ ، ورد رد من حكومة اليمن الديمقراطية على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . ووفقاً لهذا الرد فإن اليمن قد ووجهت ، في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، بمؤامرة تستهدف الاستيلاء على السلطة وتدمير النظام الديمقراطي الوطني والاضرار بما حققه شعب اليمن الديمقراطية من تقدم وانجازات . وذُكر أنه في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، بدأت المحكمة العليا للجمهورية النظر في القضية الجنائية رقم ٣ لعام ١٩٨٦ ، التي رفعها المدعي العام للجمهورية ضد الأشخاص المتورطين في تنظيم وتخطيط وتنفيذ مؤامرة ١٣ كانون الثاني/ يناير ، وأن المدعي العام قد وجّه خمس تهم جنائية ضد ١٣٨ متهماً ، منهم ٤٨ شخصاً وُجّهت إليهم غيابياً تهم هي الخيانة العظمى وارتكاب أفعال إرهابية والمساعدة على ارتكاب أفعال إرهابية والتحريض عليها ، وأفعال تخريبية ، والمساعدة على ارتكاب أفعال تخريبية والتحريض عليها .

١٤٦ - وذُكر كذلك أن المحكمة قد عقدت ١٤٣ جلسة عامة قبل النطق بأحكامها ، وأن المحاكمة قد جرت وفقاً للأنظمة القانونية المنظمة للمقاضاة وللمبادىء العامة

المبينة في قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية والقانون رقم ٣ لعام ١٩٨٠ (المتعلق بتنظيم المحاكم القانونية) وقوانين اجرائية أخرى ، وأن المحكمة قد وضعت في الاعتبار الواجب المتطلبات الاجرائية والضمانات ، وبوجه خاص حق المتهم في الدفاع عن نفسه ، وأن هذا الحق قد احتُرم بتعيين محامين للدفاع عن المتهمين على نفقة الدولة ، وفقاً للمبدأ الدستوري المتعلق بالالتزام بضمان المساعدة القانونية والدفاع ، وأن المتهمين ، الذين ظهروا بأنفسهم أمام المحكمة في حضور محاميهم ، قد عُرِّفوا بالتهم الموجهة اليهم ومُنِحوا فرصة للرد عليها ولتقديم تفسيرات في هذا الصدد ، وأنهم قد مُنِحوا أيضاً فرصة لتقديم الأدلة وللطعن ولاستدعاء شهود واستجوابهم وتقديم التماسات وتفنيد أقوال الشهود في جميع مراحل المحاكمة .

١٤٧ - وذُكر أن المحكمة ، في ختام جلساتها ، قد حكمت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، بعقوبة الاعدام على ١٩ شخصاً أُدينوا غيابياً وعلى ١٦ شخصاً أُدينوا حضورياً ، كما حكمت بالسجن لمدد مختلفة على آخرين .

١٤٨ - وذُكر كذلك أن مجلس الشعب الأعلى قد صدق في ٣٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ على أحكام الاعدام الصادرة ضد ستة أشخاص أُدينوا غيابياً ، وضد خمسة أشخاص أُدينوا حضورياً وخفّف عقوبة الاعدام المحكوم بها على ١٣ شخصاً أُدينوا غيابياً وعلى ١٥ شخصاً أُدينوا حضورياً ، إلى السجن لمدة ١٥ سنة .

١٤٩ - وذُكر أيضاً أنه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، أصدرت هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى مرسوما يتعلق بالعفو العام الشامل لم ينطبق على الأشخاص الذين أدانتهم المحكمة العليا للجمهورية في القضية الجنائية رقم ٣ لعام ١٩٨٦ والذين حكم عليهم بالاعدام أو بحكم من أحكام السجن .

١٥٠ - وفيما يتعلق بالحالات الثلاث المدَّعاة المتعلقة بالموت أثناء الاحتجاز ، ذُكر أن هذه الادعاءات لا أساس لها من الصحة على الاطلاق . ووفقاً لهذا الرد ، فإن سعيد بامعوّش باغروان قد مات نتيجة لمرضه وأنه لا يوجد شخص محتجز باسم احمد برغش بن داغر باغروان . وذُكر أن علي سعيد آل عاموندي هو على قيد الحياة وبحالة طيبة ومطلق السراح .

السلفادور

١٥١ - في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، أرسل المقرر الخاص برقية إلى حكومة السلفادور بشأن ادعاءات تتعلق بتهديدات بالقتل من جانب مجموعة يُطلق عليها اسم "مجموعة

عمليات الإبادة الثورية المناهضة للشيوعية (ARDE) ضد هيربرت ويلغيردو باريّـــاس ، نائب مدير جامعة السلفادور ، وماريو الفريدو كابريرا ، الرئيس الاداري العـــام للجامعة ، ولويس أرغويتا انتيّون ، مدير الجامعة .

١٥٣ - وناشد المقرر الخاص الحكومة أن تتخذ التدابير اللازمة لحماية حياة هـــؤلاء الأشخاص وكذلك حياة أعضاء جامعة السلفادور بوجه عام ، الذين ذُكر أن عدداً منهـــم ، من بينهم أساتذة وطلاّب ، قد اغتيل في الشهور الماضية ، وطلب معلومات عن هـــذه الحالات .

١٥٣ - وفي ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، أُرسلت رسالة إلى حكومة السلفادور تُحال فيهـــا ادعاءات تقول إنه منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، وحوادث القتل مستمرة في سيـــاق النزاع الداخلي الذي يعاني منه البلد .

١٥٤ - وقد أدّعي أن الحالات التالية ، هي من فعل إما أفراد من القوات المسلحـــة أو هيئات الأمن أو دوريات الدفاع المدني أو المجموعات شبه العسكرية المسماة "فـــرق الموت" التي كانت سلطات معينة وأفراد معينون من القوات المسلحة ، وفقاً لمـــا ورد في التقارير ، يتغاضون عنها أو كان لها روابط معهم:

(أ) خوسيه أرنالـدو راميريس الفاريس ، عمره ٨ سنوات ، حـــيّ "الكلفاريو" ، دائـــرة ميخيكانوس ، محافظة سان سلفادور ، في ١ كانـــون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، بواسطة جنود الجنرال أوسيبيو براكامونتي ، كتيبة تابعـــة للجيش ؛

(ب) سيلفيا كونسيبسيون هيرنانديس الفارادو ، عمره ١٦ سنة ، طالـــب ، كانتون "إلماركيسادو" ، دارة سانتياغو دي ماريا ، محافظة أوسولوتان ، في ١ كانـــون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، على يد جندي من كتيبة أتونال التابعة للجيش ؛

(ج) سانتوس ريخينو راميريس بيريس ، عمره ٣٦ سنة ، عامل باليومية ، على ضفة نهر تورولا ، كانتون إسكانسيا ، دائرة كاكاوبيرا ، محافظة موراسان ، فـــي ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، على يد أفراد من المفرزة العسكرية رقم ٤ ؛

(د) سيزار ادغاردو كريسبين بنياتي ، عمره ٢٦ سنة ، عامل باليوميـــة ، كانتـــون لاس فلوريـــس ، دائـــرة خاياكـــي ، محافظـــة لاليبيرتـــاد ، فـــي ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ على يد أحد أفراد دورية الدفاع المدني في خاياكي ؛

(هـ) فيكتور مانويل اينريكيس كلاروس ، عمره ٣٣ سنة ، عامل باليوميـــة ، على الطريق من كانتون إلتابلون إلى كانتون لوس أوركونيس ، دائرة سان فرانسيسكـــو خافيير ، محافظة أوسولوتان ، ما بين ٣٠ كانون الثاني/يناير و٢ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، على يد جنود كتيبة أوروموتيكي التابعة للواء المشاة السادس ؛

(و) خوسيه رافائيل روميرو بيريس ، عمره ٤٠ سنة ، مزارع صغير ، دائرة سان فرانسيسكو خافيير ، محافظة أوسولوتان ، ما بين ٣٠ كانون الثاني/يناير و٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، على يد جنود من كتيبة أوروموتيكي التابعة للواء المشاة السادس ؛

(ز) خوسيه خيراردو غوميس ، عمره ٣٣ سنة ، موظف مكتبي ، كانتون إلسونسيتا ، دائرة أكاخوتيا ، محافظة سونسوناتي ، في ٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، على يد خمسة جنود يرتدون الزي العسكري ؛

(ح) ديوخينيس اسرائيل غونساليس ريفيرا ، عمره ١٨ سنة ، إسكاف ، حي الأنخيل ، دائرة ومحافظة سانتا آنا ، على يد شخص يرتدي ملابس مدنية يقال إنه ينتمي إلى إدارة التحقيق الجنائي التابعة للشرطة الوطنية ؛

(ط) ماريو انطونيو فلوريس كوباس ، عمره ٣٢ سنة ، طالب جامعي ، حي سانتا لوسيا ، سان سلفادور ، قُبض عليه في ٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ على يد خمسة جنود يرتدون الزي العسكري وعُثر عليه ميتا في ٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ ؛

(ي) تيودورو سانتشيس بينيتس ، عمره ٣٨ سنة ، عامل باليومية ، كانتون تالتشيغوا ، دائرة آراموالا ، محافظة موراسان ، في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، على يد جنود من المفرزة العسكرية رقم ٤ المتخذة مقراً لها في سان فرانسيسكو كوتيرا ؛

(ك) ميغيل كوليندريس باناميينو ، عمره ٣٠ سنة ، عامل باليومية ، كانتون لاس أنيماس ، دائرة سانتياغو نونوالكو ، محافظة لا باس ، قبض عليه في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ جنود يرتدون الزي العسكري ينتمون إلى مفرزة المهندسين العسكرية التابعة للقوات المسلحة وعُثر عليه ميتا في ٧ آذار/مارس ١٩٨٩ ؛

(ل) أندريس كوليندريس فاسكيس ، عمره ٥٥ سنة ، عامل باليومية ، كانتون لاس أنيماس ، دائرة سانتياغو نونوالكو ، محافظة لا باس ، قبض عليه في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ جنود يرتدون الزي العسكري وينتمون إلى مفرزة المهندسين العسكرية التابعة للقوات المسلحة وعثر عليه ميتا في ٧ آذار/مارس ١٩٨٩ ؛

(م) ماريا لويسا باناميينو دي كوليندريس ، عمرها ٥٠ سنة ، خادمة منزلية ، كانتون لاس أنيماس ، دائرة سانتياغو نونوالكو ، محافظة لا باس ، قبض عليها في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ جنود يرتدون الزي العسكري وينتمون إلى مفرزة المهندسين العسكرية التابعة للقوات المسلحة وعُثر عليها ميتة في ٧ آذار/مارس ١٩٨٩ ؛

(ن) ألفارو فيليكس سيسنيروس نافيداد ، عمره ٣٠ سنة ، تاجر صغير ، كولونيا سان رافائيل ، دائرة سويابانغو ، محافظة سان سلفادور ، في ١٦ آذار/مارس ١٩٨٩ على يد أفراد السلاح الجوي ؛

(س) ايميليانو سانتشيس ، عمره ٤٠ سنة ، عامل ، كانتون سيمارون ، دائرة بويرتو دي لا ليبرتاد ، محافظة لا ليبرتاد ، في ١٦ آذار/مارس ١٩٨٩ ، على يد ثلاثة جنود ينتمون إلى كتيبة براكامونتي ؛

(ع) خوان خوسيه سانتوس بولانكو ، عمره ٣٣ سنة ، مزارع ، كانتون سان ميغيل إينخينيو ، دائرة ميتابان ، محافظة سانتا آنا ، في ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، على يد أحد أعضاء الدفاع المدني في سان ميغيل إينخينيو .

وفيما يلي حالات القتل المنسوبة إلى المجموعات شبه العسكرية المعروفة باسم "فرق الموت":

(ف) خوسيه سيكستو مونتويا ، عمره ٥٠ سنة ، عامل باليومية ، دائرة سان فرانسيسكو تشيناميكا ، محافظة لا باس ، في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ؛

(ص) أورلاندو رافائيل راموس ليساما ، عمره ٢٥ سنة ، طالب جامعي دائرة ومحافظة سان سلفادور ، عثر عليه ميتا في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٩ وبه جروح ناجمة عن رصاصتين وعليه علامات خنق وتعذيب ؛

(ق) خيرمان إيفيليو ميخا تيخيدا ، عمره ٣١ سنة ، وكيل مبيعات متجوّل ، كانتون تشوبادييروس ، دائرة ومحافظة سانتا آنا ، عثر عليه ميتا في ٥ آذار/مارس ١٩٨٩ ؛

(ر) ماريا كريستينا غوميس غونساليس ، عمرها ٤٠ سنة ، مدرسة ابتدائية ، عضو في "أندس ٣١ حزيران/يونيه" وممثلة لهذه المنظمة في كوناموس كولونيا سانتا لوسيا ، دائرة إيلوبانغو ، سان سلفادور ، خطفها في ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٩ رجلان مدجّجان بالسلاح يرتديان ملابس مدنية ، وعُثر عليها ميتة بعد ظهر اليوم نفسه وعليها علامات تعذيب ؛

(ش) كارلوس الفريدو راميريس ، عمره ٣٤ سنة ، عامل ، كولونيا غوادولوبي ، دائرة سويابانغو ، محافظة سان سلفادور ، خُطف في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٩ وعُثر عليه ميتا في ١١ أيار/مايو ١٩٨٩ ؛

(ت) ألبيرتو إيلاريو مورسيا الفارادو ، عمره ٣٠ سنة ، عامل ، كولونيا غوادالوبي ، دائرة سويابانغو ، محافظة سان سلفادور ، خطف في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٩ وعُثر عليه ميتا في ١١ أيار/مايو ١٩٨٩ ؛

(ث) بابلو أبدوليو فارغاس كاركامو ، عمره ٣٩ سنة ، نقابي ، دائرة تشالتشوابا ، محافظة سانتا آنا ، على يد الجماعة المسماة "مجموعة عمليات الابادة الثورية المناهضة للشيوعية (ARDE)" .

١٥٥- وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، أُرسلت رسالة أخرى إلى حكومة السلفادور يُحال فيها الحالات التالية .

(أ) خيوفاني كارانسا ، عمره ٤ سنوات ، وخافيير كارانسا ، قُتلا في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ على يد أعضاء "السلاح الجوي" ؛

(ب) خوسيه خواكين غونساليس ، عضو في FECORAO ، مات في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ بعد تعذيبه على يد الشرطة الوطنية لسان ميغيل .

١٥٦- وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، أُرسلت رسالة أخرى إلى حكومة السلفادور تُحال فيها الحالات التالية .

(أ) مادلين لاغاديك ، ممرضة فرنسية ؛ وغوستافو ايغناسيو كاسيريس ، طبيب أرجنتيني ؛ وماريا كريستينا هيرنانديس ، ممرضة سلفادورية مساعدة ؛ وسيليا ليتيسيا دياس سالازار ، مدرسة سلفادورية ؛ وكارلوس غوميس ، مريض في المستشفى . مات هؤلاء الأشخاص الخمسة في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، ويُدّعى أنهم قُتلوا بعد أسرهم وتعذيبهم على يد أفراد السلاح الجوي السلفادوري . وكان هؤلاء الأشخاص الخمسة موجودين في المستشفى الميداني FMLN في كانتون إلتورتوغيرو ، دائرة سانتا كلارا ، محافظة سان فيسنتي ، عندما حدث القصف بالقنابل ؛

(ب) في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، مات عشرة أشخاص أثناء الهجوم على مكاتب الاتحاد الوطني النقابي للعمال السلفادوريين (FENASTRAS) . وانفجرت القنبلة خلال اجتماع للقادة النقابيين . وجاء هذا الهجوم في أعقاب هجوم آخر جرى في اليوم السابق على مكاتب COMADRES . وإن جماعات حقوق الانسان تعتبر أفراد قوات الشرطة ولواء المشاة مسؤولين عن هذين الهجومين . وقد وقعت ثلاث هجمات أخرى سابقة خلال هذا العام على مقر الاتحاد الوطني النقابي للعمال السلفادوريين يعتقد أن المسؤول عنها هم أفراد من قوات الشرطة ودوائر أمنية أخرى . وعلى الرغم من أن الحكومة قد اعتبرت ما يسمى ب "أعداء السلم" مسؤولين عن هذه الهجمات المستقبحة ، فإن أقوال الشهود التي تصف الظروف التي وقعت فيها هذه الهجمات تشير إلى أن الضحايا قد قُتلوا على يد أفراد من قوات تابعة للحكومة ؛

(ج) إيغناسيو إيّاكوريا ، مدير جامعة خوسيه سيميون كاناس بأمريكا الوسطى ؛ وايغناسيو مارتين بارو ، نائب مدير هذه الجامعة ؛ وسيغوندو مونتيس ، مدير معهد حقوق الإنسان التابع للجامعة ؛ وخوان رامون مورينو ، قس يسوعي ، بالجامعة ؛ وارماندو لوبيس ، مدير سابق للجامعة ؛ وماناخيرا ، خواكين لوبيس إي لوبيس ، قس يسوعي ؛ ومستخدمة منزلية وابنتها . وقد ذكر أن هؤلاء الأشخاص قُتلوا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ في سان سلفادور على يد رجال كانوا يرتدون الزي العسكري . وعلى الرغم من أن الحكومة قد استنكرت جريمة القتل المروّعة هذه ونسبتها إلى جماعات ارهابية غير محددة ، إلا أنه وفقا لأقوال الشهود ، فإن الظروف التي وقعت فيها هذه الأحداث تشير إلى أن الضحايا قد قُتلوا على أيدي أفراد من القوات الحكومية .

١٥٧- في الرسائل الثلاث المشار اليها أعلاه ، طلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الادعاءات ، وبصفة خاصة عن أية تحقيقات تكون قد أجرتها السلطات المختصة ، بما في ذلك عن تشريح الجثث ، وعن أي تدابير تكون قد اتُّخذت لمنع حدوث المزيد من حالات الوفاة هذه .

١٥٨- في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، أرسلت برقية إلى حكومة السلفادور بشأن الحالة فيما يتعلق بمركز للاجئين يُسمى "الديسبيرتار" في "لا كولينا سان أنطونيو أباد" . ووفقا للمعلومات التي وردت ، قام بمحاصرة هذا المركز واطلق الرصاص عليه جنود من القوات الحكومية كما جرى قصفه بقنابل المدفعية مما سبب خطرا جسيما على حياة المدنيين الموجودين في المركز .

١٥٩- وأشار المقرر الخاص ، وهو يعرب عن قلقه على سلامة المدنيين الموجودين في المركز ، إلى المادة ٥١ من البروتوكول الاضافي الأول لعام ١٩٧٧ لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، التي تنص على وجوب عدم تعريض المدنيين لهجوم . ولذلك فقد ناشد الحكومة أن تتخذ التدابير اللازمة لحماية حق هؤلاء المدنيين في الحياة وطلب معلومات عن التدابير التي اتخذتها الحكومة .

١٦٠- في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، وردت رسالة من حكومة السلفادور ، تحيل بلاغا صحفيا أصدرته اللجنة الحكومية لحقوق الانسان ، يستنكر هجوم جماعات ارهابية ضد السيد خوسيه فرانسيسكو ميرينو لوبيس ، نائب رئيس الجمهورية المنتخب ، في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، في مقر إقامته .

١٦١- ووقت إعداد هذا التقرير لم يكن قد ورد رد من حكومة السلفادور .

اثيوبيا

١٦٢- في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، أرسل المقرر الخاص رسالة إلى حكومة اثيوبيا يحيل فيها حالات القتل التالية التي ادُّعي أن القوات الحكومية قد ارتكبتها:

(أ) في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، في قرية هاليبو ، في مقاطعة ميريتا سيبيني (اقليم أكيليغوزاي) ، قتلت القوات المسلحة الاثيوبية ١١ مدنيا ، جميعهم فوق سن الـ ٥٠ عاما . وذُكر في الرسالة اسم سبع من الضحايا ؛

(ب) في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، قتل الجيش الاثيوبي ١٠ مدنيين وجرح شابا ، في قرية ديكي - زيرو ، في أنسيبا السفلى ، على بعد ٣٠ كم غربي أسمرة . وقد قُتل اثنان من الضحايا بالسونكي والآخرون بالرصاص عليهم . وذُكر في الرسالة أسماء الضحايا العشر .

١٦٣- طلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الادعاءات ، وبوجه خاص عن أية تحقيقات تكون قد أجرتها السلطات المختصة ، بما في ذلك تشريح الجثث ، وعن أي تدابير تكون قد اتُّخذت لمنع وقوع المزيد من حوادث القتل هذه .

١٦٤- في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، أُرسلت رسالة أخرى إلى حكومة اثيوبيا تُحال فيها ادعاءات تقول إن أناسا كثيرين قد قُتلوا في الحوادث التالية التي اشتركت فيها قوات حكومية:

١٩٨٨ (جميع الأحداث وقعت في منطقة تيجري)

(أ) في ١٤ أيار/مايو ، تحركت قوة مسلحة إلى فوردا في مقاطعة رايا ، وحرقت ٥٠ بيتا ، وقتلت شخصا واحدا وأمرت باخلاء القرية ؛

(ب) في ١٥ أيار/مايو ، تحركت قوة مسلحة إلى هاريكا ، وقتلت شخصا واحدا وأمرت باخلاء البلدة . وفي اليوم نفسه ، قامت طائرات حربية بقصف اكسوم للمرة الثانية وقتلت مدنيا واحدا وجرحت خمسة مدنيين ؛

(ج) في ٢١ أيار/مايو ، قصفت طائرات مروحية هاريبو بالقنابل ، فقتلت ٩ مدنيين وجرحت ١٢ مدنيا ؛

(د) في ٢٦ أيار/مايو ، قُتل ستة أشخاص عندما قُصفت هوسيين بالقنابل للمرة الثالثة ؛

(هـ) في ٤ حزيران/يونيه ، قُتل خمسة أشخاص وجرح ثلاثة عندما أُحرق ٧٧ بيتا في هاريغو ، بالقرب من ماكيلي ؛

(و) في ٧ و٨ حزيران/يونيه ، قُتل ١٦ شخصا عندما قُصفت سمرة بقنابل النابالم والقنابل العنقودية ؛

(ز) في ٧ حزيران/يونيه ، قتلت أُمّان وجرح طفلان عندما قامت أربع مقاتلات من طراز "ميج" بقصف "سيكوتا" بالقنابل ؛

(ح) ما بين ١٩ و٢١ حزيران/يونيه ، قُتل ٣٤١ شخصا عندما قامت قوات حكومية بحرق "هاجرسلام" والقرى المحيطة بها ؛

(ط) في ٢٢ حزيران/يونيه ، قصفت طائرات من طراز "ميج" "هوسيين" بالقنابل لمدة ست ساعات ، مما نتج عنه مقتل ٣٠٠ ١ شخص ؛

(ي) في ٢٦ حزيران/يونيه ، تحركت قوات إلى قرية بالقرب من "سمرة" اسمها "العطا" وفتحت النيران على الناس أثناء وجودهم في الكنيسة ، وقتلت أربعة أشخاص ؛

(ك) في ٢٧ حزيران/يونيه ، قُتل شخصان في كنيسة في قرية "ديركاشيغ" ، هما قس اسمه "أديبي دامتيو" وشخص من غير رجال الدين اسمه "غيتنيت" ؛

(ل) في ٢٧ و٢٨ حزيران/يونيه ، جالت قوات حول مايكنيتال وقتلت ٤٥ امرأة ، وأُحرقت إحداهن في بيتها ؛

(م) في ٢٨ و٢٩ حزيران/يونيه ، في عدوة ، قُتل ٥٠ شخصا ، ٢٩ منهم بالسونكي وبعد ذلك قُذفت جثثهم من أعلى منحدر عال ؛

(ن) في ٥ و٦ تموز/يوليه ، أغارت قوات على قرية نيكسيفي في جنوبي تيجري وأحرقت ٣٠ مزارعا حتى الموت أثناء وجودهم في أكواخهم ؛

(س) في ١٠ تموز/يوليه ، قُتل ٤٣ مزارعا ، وأحرق ٦٠ آخرون حتى الموت في بيوتهم في ألوغين ، وهي مقاطعة فرعية تابعة لـ "تسيمبلا" . وفي اليوم نفسه ، جرى تمزيق طفلة عمرها سنة واحدة بالسونكي وعُلقت جثتها على سياج بيتها ؛ وفي آدي باراي ، قُتلت سيدة وضُرب ٤٨ شخصا من كبار السن ضربا مبرحا بالهراوات ؛

(ع) في ١٤ تموز/يوليه ، أثناء قيام قوات بالانسحاب من ايداغا هيبريت إلى إيندا سلاسي ، ألقت هذه القوات عجوزا عمياء في كوخ مشتعل وقتلوها ؛

(ف) في الفترة ما بين ١١ و١٥ تموز/يوليه ، أُعدم ١٢ رجلا وامرأة من كبار السن في أسفيدي . وكانت واحدة من القتلى تبلغ ٧٥ سنة من العمر واسمها أمينة داوود ؛

١٩٨٩

(أ) في ٣٠ آذار/مارس ، قُتل تونزيغي غيبريميدين وهو في الطريق إلى سينافي قادما من قريته آشا . وفي حادث منفصل ، قُتل عبد الله أحمد في كاهايتو ، شرقي آدي - كايه ؛

(ب) في ٢٩ آذار/مارس ، قُتل ثلاثة أشخاص أثناء قصف أكسوم بالقنابل ؛

(ج) في الفترة ما بين ١٥ و٢١ نيسان/ابريل ، قُتل ١٦ شخصا ، سواء برميهم بالحجارة أو بقذفهم من أعلى منحدرات عالية ، عندما هوجمت قرى غيلا وغيربر وسيغا ومنصورة في مقاطعة سيميان . وذُكرت في الرسالة أسماء الـ ١٦ شخصا ؛

(د) في الفترة ما بين ٣٠ نيسان/ابريل و٧ أيار/مايو ، قُتل ثمانية من المدنيين واحتُجز أربعة آخرون خلال اجتياح لمنطقة هازومو وتسورونا في الأراضي المنخفضة جنوبي آرتيريا .

١٦٥ - وقد طلب المقرر الخاص معلومات عن الحالات المذكورة أعلاه وبوجه خاص عن أية تحقيقات تكون قد أجريت وعن أي تدابير تكون قد اتخذتها السلطات و/أو القضاء لإثبات الوقائع وتقديم المسؤولين عنها إلى يد العدالة .

١٦٦ - في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، ورد رد من حكومة اثيوبيا على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ المتعلقة بالادعاءات الوارد وصفها في تقريره الأخير (E/CN.4/1989/25 ، الفقرات ١٠٣ - ١٠٦) ، ويقول إنه قد تبين للحكومة ، بعد أن قامت بتحقيق دقيق ، أن هذه الاتهامات لا أساس لها من الصحة على الاطلاق وأنها نتاج حملة تضليلية منهجية .

١٦٧ - في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، ورد رد من حكومة اثيوبيا على رسالتي المقرر الخاص المؤرختين في ٢٦ نيسان/ابريل و٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ والمتعلقتين

بادعاءات تنصب على عمليات قتل قامت بها قوات الحكومة في أرتيريا وتيجري . ويذكر الرد أن التحقيقات التي قامت هيئة أنشأتها الحكومة بإجرائها خلال شهور عديدة في أماكن مختلفة في شمالي اثيوبيا قد أثبتت أن جميع هذه الادعاءات لا أساس لها من الصحة . وذُكر أيضا أن الجماعات المنشقة هي التي تمارس عمليات إرهاب وسطو وقتل ضد أفراد أبرياء وأن هذه الجماعات أنفسها هي مصدر الادعاءات المقدّمة ضد الحكومة . وأشارت الحكومة إلى مبادرة السلام والمصالحة بين الحكومة والجماعات المنشقة التي بدأت في النصف الأخير من عام ١٩٨٩ ، فأعربت عن أملها في أن تتغلب في خاتمة المطاف الرغبة في السلم على النزعة إلى إطالة المعاناة البشرية .

غواتيمالا

١٦٨ - في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، أرسل المقرر الخاص برقية إلى حكومة غواتيمالا تتعلق بادعاءات قوامها تهديدات بالقتل موجهة ضد خوليو بيريس موراليس ، الممرض المساعد في المركز الصحي في سان مارتين خيلوتيبيكي ، في تشيمالتينانغو . ووفقا للمعلومات التي وردت ، فإن مجموعة من الجنود قد ذهبت إلى منزله في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ وقتلت ستة من أفراد أسرته . ولم يكن بيريس موراليس في منزله وقت عملية القتل ، ولكن من المعتقد أن هذه العملية كانت موجهة ضده لأنه قد اتُّهم بتقديم العلاج الطبي لرجال حرب العصابات ، وتلقى تهديدا من الجيش .

١٦٩ - وناشد المقرر الخاص الحكومة أن تتخذ التدابير اللازمة لحماية حياة بيريس موراليس وما تبقى من أسرته وطلب معلومات عن هذه الحالة .

١٧٠ - في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٩ ، أُرسلت برقية أخرى إلى حكومة غواتيمالا تتعلق بادعاءات خاصة بتهديدات بالقتل موجّهة ضد ١٣ من أعضاء اللجنة التنفيذية للرابطة الطلابية في جامعة سان كارلوس . ووفقا للمعلومات التي وردت ، فإن جماعات تُسمّى "إلخاغوار خوستيسييرو" (El Jaguar Justiciero) و"دولوروسا ج ٢" (Dolorosa G.2) وكان "آرون أوتشوا" وهو أحد هؤلاء الـ ١٣ هدفا لهجوم بقنبلة .

١٧١ - ناشد المقرر الخاص الحكومة أن تتخذ التدابير اللازمة لحماية حياة هؤلاء الأشخاص وطلب معلومات عن هذه الحالات .

١٧٢ - في ١ أيار/مايو ١٩٨٩ ، أُرسلت برقية إلى حكومة غواتيمالا تتعلق بادعاءات قوامها توجيه تهديدات بالقتل ضد لوسيلا أفيلا ، وهي عضو في نقابة عمال شركة ورشة بيار بونان وشركاه ، المحدودة (Pierre Bonin Sucesores Y Cia, Limitada) . وادُّعي أنه لم تتخذ أي خطوات للتحقيق في هذه التهديدات .

١٧٣ - وناشد المقرر الخاص الحكومة أن تتخذ التدابير اللازمة لحماية حياة لوسيلا أفيلا وطلب معلومات عن الحالة .

١٧٤ - في ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٩ ، أُرسلت برقية إلى حكومة غواتيمالا تتعلق بادعاءات قوامها تهديدات بالقتل موجهة من قبل أشخاص مجهولين ضد المشتركين في الحوار الوطني . ووفقا للمعلومات التي وردت ، فإن نينيث غارسيا ، رئيسة جماعة التعاضد من أجل ظهور أقاربنا على قيد الحياة (GAM) ، قد تلقت تهديدا بالقتل عن طريق لجنة المصالحة الوطنية وذلك بسبب اشتراكها في الحوار . وادُّعي أيضا أن القائد العسكري لتشيتشيكاستينانغو قد قام بتهديد أعضاء آخرين من جماعة التعاضد هذه ، من بينهم راكيل خوان خوان ، وتوماس تشوميل ميندس ، وسلفادور تشوميل كوك .

١٧٥ - ونظرا إلى وجود عدة تقارير حديثة تشير إلى أن المشتركين في الحوار الوطني قد تلقوا تهديدات بالقتل ، أعرب المقرر الخاص عن قلقه على حياة الأشخاص المذكورة أسماؤهم أعلاه ، وناشد الحكومة أن تتخذ التدابير اللازمة لحماية حياتهم وطلب معلومات عن هذه الحالات وخاصة عن التدابير التي اتُّخذت لحماية حياة هؤلاء الأشخاص .

١٧٦- في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، أُرسلت برقية أخرى إلى حكومة غواتيمالا بشأن تهديدات بالقتل وجهت إلى فيرناندو سانتشيس ، عضو في اللجنة التفاوضية للميثاق الجماعي للعاملين في بانكو دل أغرو ، وهربرت بيغارال توليدو ، عضو في نقابة العمال في بانكو دل أغرو ، وملفين بينيدا ، الأمين العام لرابطة المعلمين للتعليم المتوسط (AEEM) . وادُّعي أيضا ، انه في ٣ أيار/مايو ١٩٨٩ قام أربعة رجال مدجّجين بالسلاح ، يعتقد أنهم أعضاء في قوات الأمن ، باطلاق النار عليه من سيارة .

١٧٧- وناشد المقرر الخاص الحكومة ان تتخذ التدابير اللازمة لحماية حقهم في الحياة وطلبت معلومات ، وخاصة عن التدابير التي اتخذتها الحكومة في هذا الصدد .

١٧٨- وفي ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، أُرسلت برقية أخرى إلى حكومة غواتيمالا بشأن تهديدات بالقتل تلقاها خمسة أشخاص ، وهم عمال زراعيون في قرية ميمبريليال الثانية ، محافظة إلكيتشي ، وأعضاء في مجلس الجماعات الاثنية "رونوخيل خونام" ، ويُعتقد أنهم تلقوها من السلطات المحلية . وذُكر أنهم كانوا قد تركوا دوريات الدفاع المدني (PAC) في تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٨٨ . وادُّعي ان خوان تومين كين ، أحد الخمسة ، كان قد تلقى تهديدا خطيا بالقتل في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، واتُّهم فيه بأنه ينتمي إلى الجماعة التي تطلق على نفسها اسم "جيش الفقراء لحرب العصابات" . وذُكر أنه منذ ذلك الحين ، فإن مواطنا آخر هو سبستيان خون تسوك ، قد ظل يتلقى تهديدات شفهية بالقتل من ضباط شرطة قضائية يرتدون ملابس مدنية .

١٧٩- وناشد المقرر الخاص الحكومة أن تتخذ التدابير اللازمة لحماية حقهم في الحياة ، وطلب معلومات وخاصة عن التدابير التي اتخذتها الحكومة في هذا الصدد .

١٨٠- في ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، أُرسلت برقية أخرى إلى حكومة غواتيمالا تتعلق بـ ٣٢ شخصا ، قيل إنهم أعضاء في مجلس الجماعات الإثنية "رونوخيل خونام" ودوريات الدفاع المدني في قرية لابريمافيرا ، محافظة الكيتشي . وذُكر أنهم ظلوا يتلقون تهديدات بالقتل من أفراد القوات المسلحة منذ نهاية ١٩٨٨ . وادُّعي أن آخر تهديد بالقتل كان قد وُجِّه في تموز/يوليه ١٩٨٩ . وذكر أن هؤلاء الأشخاص قد أُنذِروا بإنهاء عضويتهم في مجلس الجماعات الاثنية "رونوخيل خونام" .

١٨١- وناشد المقرر الخاص الحكومة أن تحقق في هذه الادعاءات وأن تتخذ التدابير اللازمة لحماية حياة الأشخاص المعنيين ، وطلب معلومات عن نتيجة هذه التحقيقات وعن التدابير التي اتُّخذت في هذا الصدد .

١٨٢- في ٣٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، أُرسلت رسالة إلى حكومة غواتيمالا تُحال فيها ادعاءات تقول إنه خلال الجزء الأول من عام ١٩٨٩ استمر حدوث عمليات قتل في غواتيمالا وانها تنسب إلى أفراد الجيش وإلى أعضاء دوريات الدفاع المدني على السواء . فعلى سبيل المثال ، أُصيب أربعة قرويين من أماكتشيل ، بلدية تشاخول ، محافظة إليكتشي ، بإصابات قاتلة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، على يد أفراد الجيش وأعضاء دوريات الدفاع المدني . وبالاضافة إلى ذلك ، توجد ادعاءات بتهديدات بالقتل ، على النحو التالي:

(أ) ١٣ طالبا من زعماء رابطة الطلاب الجامعيين ، جرى تهديدهم بالقتل في نيسان/ابريل ١٩٨٩ من جانب جماعتين تطلقان على نفسيهما اسم "لا دولوروسا" و"خاغوار خوستيسيرو" ؛

(ب) أنطونيو أرغيتا ، محام للاتحاد النقابي لعمال غواتيمالا (UNSITRAGUA) ، وفيكتور باركاسيليس ، الأمين العام للاتحاد الوطني لعمال دولة غواتيمالا (FENASTEG) ، جرى تهديدهما بالقتل في ٩ آذار/مارس ١٩٨٩ من جانب الجماعة المسماة "جبهة رد الفعل الوطني" ؛

(ج) "أرنولدو كوي كال" و"إيرنستو كوي كال" ، فلاحان ، بانسوس ، محافظة ألتا فيراباث ، هددهما أحد ضباط الجيش بالقتل في نيسان/ابريل ١٩٨٩ أثناء وجودهما مقبوضا عليهما في كتيبة بانسوس العسكرية .

١٨٣- في ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، أُرسلت برقية أخرى إلى حكومة غواتيمالا تتعلق بتهديدات بالموت تلقاها "نينيف دي غارسيا" رئيس "جماعة التعاضد من أجل ظهور

أقاربنا على قيد الحياة" ، الذي ذُكر أنه قد جرى تهديده منذ ٦ آب/أغسطس ١٩٨٩ من جانب رجال يرتدون ملابس مدنية ويحملون أسلحة نارية ذات عيار واسع كما تلقّاها أعضاء آخرون من "جماعة التعاضد من أجل ظهور أقاربنا على قيد الحياة" . وادُّعي أيضا أنه قد جرى تدمير مقار "جماعة التعاضد" هذه بواسطة قنابل يدوية ألقاها أشخاص يرتدون ملابس مدنية . وفضلا عن ذلك ، ادُّعي أن أعضاء ألوية السلم الدولية قد تلقوا تهديدات بالقتل في ٩ أيار/مايو ١٩٨٩ وأنه قد جرى تدمير مقارهم في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٩ بواسطة قنابل يدوية ألقاها مجهولون .

١٨٤- وناشد المقرر الخاص الحكومة أن تتخذ التدابير اللازمة لحماية حق هؤلاء الأشخاص في الحياة ، وطلب معلومات خاصة عن التدابير التي اتُّخذت في هذا الصدد .

١٨٥- وفي ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، أُرسلت برقية أخرى إلى حكومة غواتيمالا تتعلق بادعاء يقول بأن ايميلو أريساندييتا سانتوس وابنيه إدغار ليونيل وريغوبيرتو أريساندييتا فرانكو قد تلقوا تهديدات بالقتل ، يُفترض أنها موجّهة من أعضاء بدائرة مخابرات الجيش G-2 ذُكر أنهم كانوا يقومون منذ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ بالمراقبة بصفة مستمرة أمام منزل الأشخاص المهدَّدين . وذُكر أن الأسرة ، وهي أصلا من تاكسيسكو ، محافظة سانتو روسا ، كانت تعيش هناك ، وأن إيمليو أريساندييتا قد انضم إلى جماعة التعاضد المذكورة في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، وهو التاريخ الذي اختفى فيه ابنه الآخر ، رييس أنيبال أريساندييتا سانتوس ، اثناء عمله في مزرعة سانتا ماريا إي ميراندا في تاكسيسكو . ووفقا للمعلومات التي وردت ، فإن مدير المزرعة ، توليو ماروكين خواريس قد اتهم ، أبناء السيد أريساندييتا بأنهم من رجال حرب العصابات وهددهم بالقتل .

١٨٦- وناشد المقرر الخاص الحكومة أن تحقق في هذه الحالات وأن توضّحها وأن تتخذ تدابير لحماية حياة الأشخاص المعنيين ، كما طلب معلومات عن نتائج التحقيق وعن التدابير التي اتخذتها الحكومة .

١٨٧- في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، أُرسلت رسالة أخرى إلى حكومة غواتيمالا تُحال فيها ادعاءات تقول إنه خلال ذلك العام استمر حدوث عمليات القتل في غواتيمالا ، وأنها تُنسب إلى أفراد الجيش أو قوات الأمن أو دوريات الدفاع المدني على السواء وإلى الجماعات شبه العسكرية المربوطة بها . ويُوجّه النظر إلى الحالات التالية:

(أ) أُصيب خمسة أشخاص بإصابات قاتلة في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩ ، في قرية سانكين ، مقاطعة باتسيسيا بمحافظة تشيمالتينانغو ، ذُكر أنهم أُصيبوا على أيدي رجال الجيش ؛

(ب) خواكين لوبيس تشافيس ، عمره ٣٦ سنة ، الذي يُدَّعى أنه اعتُقل على أيدي جنود في مزرعة سان خوان ، بلدية سان بابلو ، محافظة سان ماركوس ، في ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، قد أُصيب بإصابات قاتلة في ١٦ حزيران/يونيه ، وأنه قد عثر على جثته في اليوم نفسه بالقرب من نهر كامارون ، في مكان قريب من قرية خيروسالم ، سان بابلو ، محافظة سان ماركوس ؛

(ج) خوسيه رولاندو بانتاليون ، عضو في نقابة عمال مصنع تعبئة الزجاجات الفواتيمالي ، أُصيب إصابة قاتلة في ٣ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، وعُثر على جثته في اليوم نفسه عند الكيلومتر ١٧ في طريق المحيط الأطلسي السريع ، بالقرب من باليسيا ؛

(د) خوان بالتاسار ماركوس ، أحد ممثلي العائدين إلى الوطن في الحوار الوطني في غواتيمالا ، أُصيب بإصابة قاتلة في ١ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، وعُثر على جثته في اليوم نفسه في بوينتي ريو نيغرو ، إيكسكان ، محافظة إلكيتشي ؛

(هـ) الفونسو دي ليون ادُّعي أنه أصيب بإصابة قاتلة على يد رئيس المفرزة العسكرية في سان ميغيل أوسبانتان ، محافظة الكيتشي في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، بعد أن جرى تعذيبه ؛

(و) ماريا توخ ، من سان ميغيل أوسبانتان ، محافظة إلكيتشي ، أُصيبت بإصابة قاتلة في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٩ ؛

(ز) سيلفيا ماريا أسورديا أوتريرا ، عمرها ٣٣ سنة ، خبيرة علم اجتماع في جامعة سان كارلوس وزعيمة سابقة لرابطة الطلاب الجامعيين ، وفيكتور هوغو رودريغيس خاراميّو ، عمره ٣١ سنة ، طالب علوم سياسية بالجامعة وزعيم سابق لرابطة الطلاب الجامعيين ، ذُكر أنه أُلقي القبض عليهما في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، وأصيبا بإصابات قاتلة في ١٠ أيلول/سبتمبر ، وعُثر على جثتيهما ، وعليهما علامات تعذيب ، في اليوم نفسه بالقرب من جامعة سان كارلوس ؛

(ح) كارلوس ليونيل تشوتا كامي ، عمره ٣١ سنة ، طالب علوم قانونية واجتماعية في جامعة سان كارلوس وزعيم سابق لرابطة الطلاب الجامعيين ، ذُكر أنه أُلقي القبض عليه في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ في مدينة غواتيمالا ، وأصيب بإصابة قاتلة في ١٠ أيلول/سبتمبر ، وعُثر على جثته ، وعليها علامات تعذيب ، في اليوم نفسه بالقرب من جامعة سان كارلوس ؛

(ط) إدواردو انطونيو لوبيس بالنيسيا ، عمره ٢٤ سنة ، طالب كيمياء في جامعة سان كارلوس وزعيم سابق لرابطة الطلاب الجامعيين ، ذُكر أنه أُلقي القبض عليه في مدينة غواتيمالا في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، وأصيب بإصابة قاتلة في ١٠ أيلول/سبتمبر ، وعُثر على جثته ، وعليها علامات تعذيب ، في اليوم نفسه عند الكيلومتر ٧٤ في طريق إلبروغريسو - غواتاتوي السريعة ، دائرة ساناراتي ؛

(ي) كارلوس هومبيرتو كابريرا ريغيرا ، عمره ٤٥ سنة ، أستاذ بكلية الآداب في جامعة سان كارلوس ، عضو سابق في رابطة الطلاب الجامعيين وأحد زعماء

المعلمين ، ذُكر أنه أُلقي القبض عليه في مدينة غواتيمالا في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، وأصيب بإصابة قاتلة في ١٠ أيلول/سبتمبر وعُثر على جثته ، وعليها علامات تعذيب ، في اليوم نفسه بالقرب من جامعة سان كارلوس ؛

(ك) أُصيب خمسة أشخاص ، ذُكرت أسماؤهم في الرسالة ، بإصابات قاتلة نحو يوم ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، ويُذكر أنهم أُصيبوا على أيدي أفراد من الجيش من القاعدة العسكرية رقم ١٨ في سان ماركوس ، وعُثر على جثثهم ، وعليها علامات تعذيب ، اليوم نفسه عند الكيلومتر ١٨ في الطريق السريعة التي تربط بين كيسالتينانغو وسان ماركوس ، بدائرة "سان خوان أوستونكالكو وسانتا ماريا ساكاتيبيكيس" ؛

(ل) أُصيب خوسيه ليون دي لا كروس سيغورا ، أحد زعماء نقابة عمال معهد الكهرباء الوطني في باسابيان ؛ في محافظة زاكابا ، بإصابة قاتلة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ أمام منزله في تشيكيمولا أثناء سيره إلى عمله في باسابيين ؛

١٨٨ - في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، أُرسلت برقية أخرى إلى حكومة غواتيمالا تتعلق بتهديدات بالقتل موجهة إلى أسرة تشيتاي نيتش . وقد ادُّعي أن الأسرة كانت موضوع مراقبة من جانب رجال يركبون سيارات ذات زجاج مصبوغ ، مثل السيارات التي كثيرا ما تستخدمها قوات الأمن . وقيل إن الأسرة كانت هدفا للعنف والاضطهاد وأن أحد أفرادها ، خوان كارلوس تشيتاي نيتش ، قد اختفى في عام ١٩٨٥ . وادُّعي أنه في خلال السنتين الماضيتين ، قُتل ثلاثة أفراد آخرين من الأسرة ، هم مارتين تشيتاي نيتش ، وإليودورو أوردون كامي وأوريليو لورنسو تشيتاي .

١٨٩ - ناشد المقرر الخاص الحكومة أن تحقق في هذه الادعاءات وأن تتخذ التدابير اللازمة لحماية حياة هؤلاء الأشخاص ، كما طلب معلومات عن نتائج التحقيق وعن التدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل حمايتهم .

١٩٠ - وفي ٨ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، وردت رسالة من اللجنة الاستشارية الرئاسية لحقوق الانسان التابعة لحكومة غواتيمالا تحتوي معلومات بشأن عدد من حالات القتل المدعى وقوعها ، على النحو التالي:

(أ) مذبحة قرية إل أغواكاتي . في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، اختفى كارلوس هومبيرتو غيرا كاييخاس ، المفوَّض العسكري لقرية إل أغواكاتي في بلدية سان أندرياس إيتسابا ، محافظة تشيمالتينانغو . وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، قابل ٣٠ من سكان قرية إل أغواكاتي ، كانوا يبحثون عن الرجل المختفي ، مجموعة من الرجال المسلحين كان من المفترض انهم يحتجزونه . واستطاع ١١ من القرويين الـ ٣٠ الهروب ، في حين خُطف ٢٢ فلاحا . وقدم اثنان من القرويين الذين استطاعوا الهروب وصفا لما حدث . وقد أدى ذلك إلى أن يكون من الممكن التحقق من هوية المجموعة المسلحة . فهي

تتمثل فيما يسمّى بالتنظيم الثوري للشعب المسلّح ، التي تنتمي إلى الوحدة الثورية الوطنية الغواتيمالية . وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، عُثر على جثة كارلوس هومبرتو غيّرا كابيخاس ، الذي كان قد اختفى في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، على بعد كيلومترين جنوبي قرية إل أغواكاتي . وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، عثرت دوريات عسكرية على جثث الـ ٣١ الآخرين في ثلاثة مقابر مشتركة جنوبي إل أغواكاتي . وظهرت على جميع الجثث علامات تعذيب وخنق .

وهناك دعوى مرفوعة أمام المحكمة الجنائية الأولى الابتدائية في محافظة تشيمالتينانغو . وقد أُودع في السجن رهن التحقيق أحد المدّعى عليهم لاتهامه بجرائم الابادة الجماعية والخطف والسرقة المشددة والحيازة غير المشروعة لأسلحة نارية . ويقوم القاضي الذي يرأس التحقيق بإعداد مذكرة للقبض على الأشخاص الأعضاء في المنظمة الثورية للشعب المسلح ؛

(ب) اليزابث بانياكا/بانيل بلانكا . لا تزال الدعوى في مرحلة ما قبل المحاكمة ؛

(ج) خوسيه رولاندو بانتاليون هيرنانديس . الدعوى قائمة حاليا أمام المحكمة الابتدائية الأولى للتحقيق الجنائي ، في مرحلة ما قبل المحاكمة . ولم تُوجّه تهم في هذه القضية ؛

(د) مذبحة كاسيريو سونغين ، بلدية باتسيسيا ، محافظة تشيمالتينانغو . الدعوى مرفوعة أمام المحكمة الابتدائية الثانية للتحقيق الجنائي ، وهي في مرحلة ما قبل المحاكمة ؛

(هـ) مارتا أوديليا راكساخال سيسيميت ، وماريا إستيبان سيسيميت ، وكاميلو غارسيا لويس . أعيد فتح ملفات هذه القضايا . والتحقيقات جارية لتحديد هوية المرتكبين . والدعاوى مرفوعة أمام المحكمة الابتدائية الأولى للمحاكمات الجنائية في محافظة تشيمالتينانغو .

١٩١ - في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، ورد رد من حكومة غواتيمالا على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، يحيل معلومات من وزارة الداخلية تفيد بأن الوزارة وقد تحرّكت ، فور أن تلقت طلب التدخل ، بأن أصدرت أوامر إلى الأجهزة المختصة بأن توفر على التو الحماية اللازمة ، كما طلبت أيضا من أجهزة الأمن في المنطقة مزيدا من المعلومات عن هذه الحالات .

١٩٢ - في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، ورد رد من حكومة غواتيمالا على برقيات المقرر الخاص وعلى رسالته المؤرخة في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، يذكر أن جميع الحالات المذكورة في تلك الرسائل قد أُحيلت رسميا إلى السلطات المختصة وأنه فيما يتعلق

بحالة أسرة شيتاي نيه ، فإن اللجنة الاستشارية الرئاسية لحقوق الانسان قد طلبت من المدعي العام أن يتخذ على سبيل الاستعجال الاجراءات اللازمة ضد المسؤولين عن التهديدات والمضايقات الموجهة ضد هذه الأسرة .

غيانا

١٩٣ - في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، أرسل المقرر الخاص رسالة إلى حكومة غيانا يحيل فيها ادعاءات تقول إن عدة أشخاص قتلوا بشكل تعسفي على أيدي أفراد في قوات الشرطة ، وخاصة على أيدي من ينتمون إلى إدارة التحقيق الجنائي وإلى الفرع الخاص . وذُكر أن الوفيات التالية قد حدثت في عام ١٩٨٩:

(أ) في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، عثر على بودرام خايمال ، عمره ٤٣ سنة ، ميتا في زنزانته في مركز الشرطة . وذكر أنه كان قد قُبض عليه بعد أن أطلق عليه أحد رجال الشرطة النار وأصابه بجراح في ١ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، في وقت بينما كان يعاني فيه من نوبة مرض عقلي . وعلى الرغم من أنه ذُكِر أن الشرطة فسرت وفاة خايمال بأنها انتحار ، فإن تشريح جثته قد كشف عن نزيف في المخ ووجود كدمات . ولم يُذكر أن أحدا قد أُتهم في هذه الوفاة ؛

(ب) ادُّعي أنه في ١٦ آذار/مارس ١٩٨٩ ، قُتل كل من راميش نيرمال وكريشندات نيرمال ، وهما مزارعان شابان يعملان في تربية الأغنام ، على يد شرطي مسلح في هجوم لم يسبقه استفزاز أثناء نزاع بين ثلاثة من الاخوة نيرمال وقانصين مسلحين للبقر الطليق . ولم يُذكر أن أحدا قد اتُّهم في هذا الشأن ؛

(ج) ادُّعي أنه في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، ضُرب حتى الموت تولارام رامكيليوان ، مزارع عمره ٣٩ سنة ، على أيدي رجال ينتمون إلى إدارة التحقيق الجنائي التابعة للشرطة في مقرهم في جورج تاون . وقيل إن اجراءات المحكمة العليا لم تتم بعد هذه الدعوى . كذلك ذُكر أن الطبيب الحكومي قد أخبر المحكمة أن الإصابات التي أصيب بها المتوفي تشير إلى "سلسلة من الضربات لا إلى لطمات عرضية" ؛

(د) ادُّعي أنه في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، قُتل بالرصاص مالكولم بوين ، عامل ، في منزله على يد شرطي أطلق عليه النار بمسدسه دون إنذار أو سبب ظاهر عندما فتح بوين الباب . وقيل إن اجراءات المحكمة لم تتم بعد في هذا الشأن .

١٩٤ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الادعاءات وخاصة عن أية تحقيقات أجرتها السلطات المختصة ، بما في ذلك عن تشريح الجثة ، وعن أي تدابير تكون قد اتُّخذت لمنع تكرار حدوث هذه الوفيات .

١٩٥ - ووقت إعداد هذا التقرير ، لم يكن قد ورد من حكومة غيانا أي رد .

هايتي

١٩٦ - في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، أرسل المقرر الخاص رسالة إلى حكومة هايتي بشأن ادعاءات مفادها أن عدة أشخاص قد قُتلوا ، وخاصة على أيدي أفراد من قوات الأمن كثيرا ما كانوا يرتدون ملابس مدنية . وأورد المقرر الخاص قائمة بهذه الحالات على النحو التالي:

(أ) في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ ، أثناء مشادّة بشأن أراض ، قُتل ثلاثة فلاحين في "بارك شيفال" على أيدي فلاحين آخرين من "بيتي - جاردان" مسلحين بالعصي والمعاويل من المعروف عنهم أنهم يخضعون لأوامر رقيب وعريف من الجيش ؛

(ب) في ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ ، قتل جاك فيليب في "بون ريبو" على أيدي رجلين ، أحدهما كان يرتدي على ما يبدو زيا عسكريا . وإن فيليب ، الذي كان قد قدّم شكوى تتعلق باعتداءات سابقة ، كان من المقرر أن يحضر أمام القاضي في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ للاستماع إلى أقواله ؛

(ج) في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، عُثر على جثة فاريل جوزيف في مشرحة "بور - أو - برانس" وذُكر أنها كانت تحمل علامات معاملة سيئة . وفقا لما ذكره الرائد جان أوجين جوزيه ، مدير إدارة التحقيق المضادة للعصابات ، التي كان جوزيف مسجونا فيها منذ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، فإن وفاة هذا الأخير ، قد حدثت في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ بسبب حالته الصحية ؛

(د) ذُكر أنه في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، قُتل كل من ميشليه دوبريوس وجان فيليكس في منزل في "سيتي سوليي" على أيدي مجموعة مكونة من أربعة رجال ، يرتدون الملابس المدنية ، من بينهم أعضاء في إدارة التحقيق المضادة للعصابات ، وكان يصحبهم رقيب من الجيش يرتدي الزي العسكري ويُفترض أنه ينتمي إلى وحدة "فور ديمونش" . وإن دبريوس وفيليكس ، وهما عضوان في اتحاد رابطة سيتي سولي (FASS) ، قد سبق أن قالا في الاذاعة أنهما تلقيا تهديدات بالقتل بعد أن حددا علنا في صحيفة رابطتهم هويّة المرتكبين المفترضين للمذبحة التي وقعت في كنيسة سان جان بوسكو في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

١٩٧ - طلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الادعاءات ، وخاصة عن أية تحقيقات تكون قد أجرتها السلطات المختصة ، بما في ذلك عن تشريح الجثتين ، وعن أي تدابير تكون قد اتخذت لمنع وقوع المزيد من هذه الوفيات .

١٩٨ - وفي ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، أُرسلت رسالة أخرى إلى حكومة هايتي تُحال فيها الادعاءات التالية:

(أ) ذُكر أن السيد جوانيس مالفواسان ، عمره ٤٣ سنة ، قد قُتل بالرصاص في ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٩ في سافيان ، القسم الأول من "الابيتيت - ريفيير دي لارتيبونيت" وذُكر أن الأشخاص المسؤولين عن وفاته هم جنود هايتيون تحت قيادة العريف ويلفريد بيير - لويس . وكان مالفواسان داخلاً في عدد من المنازعات مع كبار الملاك في منطقة أرتيبونيت ، وأنه تلقى تهديدات ؛

(ب) ووفقاً لمصدر آخر ، قُتل ويسلي لوريوس ، عمره ٣٠ سنة ، بالرصاص من مسدس ، في بداية حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، على يد كريسنر أدريان رئيس قسم "باس - تر" ، القسم الثاني لمحلية "مارشان - ديسالين" (أرتيبونيت) ؛

(ج) ذُكر أن أربعة من أعضاء حركة شباب "الابادي" قد قُتلوا في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٨ على يد ما يقرب من عشرة رجال مسلحين ، كان بعضهم يرتدي الزي العسكري . ومن بين الذين أطلقوا النار ، تم التعرف على رئيس القسم وجنديين متمركزين في "الابيتيت - ريفيير دي لارتيبونيت" . ويبدو أن حركة شباب لابادي ما زالت موضوع تهديدات ومضايقات مستمرة من جانب العسكريين في منطقة لابادي . ويدّعى أن لجنة تحقيق حكومية قد شُكّلت في آذار/مارس ١٩٨٩ للتحقيق في الأحداث التي وقعت في آب/أغسطس ١٩٨٨ ، وإن كان لم تجر إحاطة المقرر الخاص علماً بنتائج مثل هذا التحقيق ؛

(د) ذكر أن السيد "جون ليبلان" ، عمره ٢٩ سنة ، قد قُتل في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٩ على يد أحد رجال الشرطة المضادة للعصابات ، بينما كان في أيدي الشرطة .

١٩٩ - وقد طلب المقرر الخاص معلومات عن الحالات المذكورة أعلاه وخاصة عن أي تحقيقات تكون قد أجريت وعن أي تدابير تكون قد اتخذتها السلطات و/أو القضاء لإثبات الوقائع وتقديم المسؤولين عنها إلى يد العدالة .

٢٠٠ - ووقت إعداد هذا التقرير ، لم يكن قد ورد رد من حكومة هايتي .

هندوراس

٢٠١ - في ٢ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، أرسل المقرر الخاص برقية إلى حكومة هندوراس بشأن ادعاءات تتعلق بتهديدات بالقتل موجهة من جماعة شبه عسكرية يُطلق عليها "تريبلي آه" (Triple A) ضد "خوان الميندارس بونييا" ، وهو مدير سابق لجامعة هندوراس الوطنية ورئيس اللجنة التنسيقية للمنظمات الشعبية ؛ وخورخي أرتورو رينا ، مدير سابق لجامعة هندوراس الوطنية ؛ ورامون كوستوديو لوبيس ، رئيس سابق للجنة الدفاع عن حقوق الانسان في هندوراس ؛ وأوسكار أنيبال بويرتو ، نائب رئيس لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في هندوراس ؛ وهيكتور هيرنانديس فوينتيس ، رئيس اتحاد العمال المتحدين في هندوراس .

٣٠٣ - وإن المقرر الخاص ، وقد تلقى تعبيرات عن القلق على حياة الأشخاص المذكورين أعلاه ، قد ناشد الحكومة أن تتخذ التدابير اللازمة لحماية حياتهم وطلب معلومات عن هذه الحالات .

٣٠٣ - وفي ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، أُرسلت برقية أخرى إلى حكومة هندوراس تتعلق بادعاءات عن تهديدات مستمرة بالقتل ضد رامون كوستوديو لوبيس ، وأوسكار أنيبال بويرتو ، وهيكتور هيرنانديس . ووفقاً للمعلومات التي وردت ، فإن الأشخاص ، هم وأفراد أسرهم ، قد تعرضوا لمزيد من التهديدات بالقتل ولهجمات على ممتلكاتهم من قبل جماعة "تريبلي آه" شبه العسكرية . وادُّعي أنه يجري تكرار هذه التهديدات بصفة متزايدة .

٣٠٤ - وكرر المقرر الخاص النداء الموجه في برقيته المؤرخة في ٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ بشأن الأشخاص المذكورين أعلاه وطلب معلومات في هذا الصدد .

٣٠٥ - وفي ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، أُرسلت برقية أخرى إلى حكومة هندوراس بشأن ادعاءات تقول بأن سالومون فاليسيليو أندرادي ، عمره ٣٤ سنة ، رئيس اتحاد عمال التبغ الهندوراسيين وأيضاً أحد زعماء اتحاد العمال المتحدين ، قُتل في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، وأن أسماء سالومون فالييسيليو أندرادي وزعماء نقابيين آخرين قد وردت في قائمة قتل وضعتها القوات المسلحة . وادُّعي أن هذه القائمة تشمل "غلاديس بترونا ويليامز لانسا" ، رئيس اتحاد عمال شركة الكهرباء الوطنية واسماعيل باراهولا ، وهو أحد زعماء الاتحاد نفسه ، واللذين ذُكر أنهما تلقيا تهديدات هاتفية بالقتل يوم مقتل فالييسيليو أندرادي .

٣٠٦ - وإن المقرر الخاص ، وقد تلقى تعبيرات عن القلق العميق بشأن انتهاكات الحق في الحياة التي حدثت مؤخراً وبشأن سلامة الأشخاص المهددين بالقتل ، ناشد الحكومة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة للتحقيق في الحالات المذكورة أعلاه ولحماية حياة الأشخاص المهددين بالقتل ، وطلب معلومات عن نتائج التحقيقات وعن التدابير التي اتُّخذت لحمايتهم .

٣٠٧ - في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، أُرسلت برقية أخرى إلى حكومة هندوراس بشأن ادعاءات قوامها تهديدات بالقتل تلقاها كل من هيكتور هيرنانديس فوينتي ، رئيس الاتحاد الموحد لعمال هندوراس (FUTH) ، ولوسيانو بارّيرا ، أمين عام سابق للاتحاد الوطني لعمال المزارع (CNTC) . وادُّعي كذلك أن خورخي البيرتو إسبينال كوراكسيولي ، رئيس وحدة الوثائق التابعة للجنة الدفاع عن حقوق الانسان في

هندوراس ، قد تلقى مكالمات هاتفية من مجهولين تهدده بالقتل ، كما جرى ترهيبه في مكان عام على يد شخص يرتدي ملابس مدنية . وادُّعي أيضاً أن إدغاردو هيرّيرا ، عمره ٣٧ سنة ، وهو أمين صندوق جبهة إصلاح الجامعة ، قد اغتيل في ٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ وأنه في اليوم نفسه قام أفراد يركبون سيارات ذات زجاج مصبوغ باقتفاء أثر صديقه كارلوس كاردونا مالدونادو ، وأن هؤلاء الأفراد ذهبوا أيضاً إلى منزله وسألوا عنه . وادُّعي أن عمليات القتل التي حدثت في سان بيدرو سولا كان لها بواعث سياسية وأن أسلحة مخصصة على سبيل الحصر للقوات المسلحة قد استخدمت في جميع هذه الحالات .

٣٠٨ - وناشد المقرر الخاص الحكومة أن تحقق في الحالات المذكورة أعلاه وأن تتخذ التدابير اللازمة لحماية الأشخاص المهدَّدين بالقتل ، وطلب معلومات عن نتائج هذه التحقيقات وعن التدابير التي اتُّخذت لحماية حياتهم .

٣٠٩ - وفي ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، أرسلت رسالة الى حكومة هندوراس تحال فيها ادعاءات تقول بأنه ما بين عامي ١٩٨٧ و١٩٨٩ ، وقع عشرة أشخاص ضحية عمليات قتل ذات بواعث سياسية ارتكبها أفراد في القوات المسلحة وأنه قد جرى أولا في معظم هذه الحالات خطف الضحايا وتعذيبهم وتفتيش منازلهم . وأورد المقرر الخاص وصفاً للحالات التالية على سبيل المثال:

(أ) في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، سُلِّمت جثة خوسيه ليتو اغيليرا إلى أقاربه من جانب ثمانية أشخاص مدججين بالسلاح ، من بينهم ضباط وضباط صف ؛ وكان قد ألقي القبض عليه في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ في السوق في سان إيسيدرو ونُقل الى كتيبة القوات الخاصة ؛

(ب) في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، قام جنود بقتل فيرخيل سانتوس ساين ، وهو لاجئ في مخيم كولومونكاغوا ، محافظة إينتيبوكا ؛

(ج) في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، أطلق أفراد عسكريون الرصاص على خوسيه ماريا آيالا ، عمره ٣٧ سنة ، وهو لاجئ سلفادوري في مخيم ميسا غراندي ، في أوكوتيبيكي ، فقتلوه ؛

(د) في ٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، عثر على جثة نوربرتو فلوريس فلوريس خارج تيغوسيغالبا . وكان قد قبض على فلوريس في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٩ في كولونيا دي لاس تورّس ، كوموياغويلا ، من جانب رجال تابعين للادارة الوطنية للتحقيقات (دائرة التحقيق الجنائي) ، الذين تركوه في مكان عام في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٩ لاعتقادهم أنه مات . ولدى وصوله إلى مستشفى إسكويلا ، في ٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، قام رجال الادارة الوطنية للتحقيقات بإعادة القبض عليه ؛

(هـ) في ٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، قُتل إدغاردو هيرّيرا ، عمره ٣٧ سنة ، رئيس مجلس أمناء كولونيا لا باث . ولم تسفر التحقيقات التي أجرتها الشرطة والسلطات القضائية عن نتائج حتى الآن ؛

(و) في ٥ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، قتل دانيلو مارتينيس ، وهو عضو سابق في نقابة عمال الاسمنت في هندوراس على يد شخص تابع لقوة الشرطة الخاصة (FSP) . وذُكر أن القضية قيد التحقيق من جانب المحكمة الجنائية الأولى لسان بيدرو سولا ؛

(ز) في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، قُتل بالرصاص في سان بيدرو سولا رئيس نقابة عمال شركة التبغ الهندوراسية ، سالومون فالييسيليو ، عمره ٣٤ سنة . ولم تسفر التحقيقات التي أجرتها الشرطة والسلطات القضائية عن نتائج حتى اليوم ؛

(ح) في ١١ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، قُتل بالرصاص أمام منزله في كولونيا ساتيليتي ، روبرتو رامون غاراي ، ٣٩ سنة ، مدير ادارة الدراسات اللاحقة التابعة للمركز الجامعي الاقليمي للشمال وزعيم الجبهة المتحدة الجامعية الديمقراطية وأستاذ القانون الروماني . ولم تسفر التحقيقات التي أجرتها الشرطة والسلطات القضائية عن نتائج حتى الآن .

٢١٠ - وردت تقارير أيضا عن تهديدات بالقتل ومضايقات متكررة موجهة ضد زعماء سياسيين ونقابيين وضد مناضلين من أجل حقوق الانسان . وادُّعي أن جماعة معروفة باسم "رابطة العمل المناهض للشيوعية" ، التي يُعتقد أن لها صلات مع القوات المسلحة ، قد وجهت تهديدات بالقتل ضد عدد من الأشخاص . وفضلا عن ذلك ، ادُّعي أنه لم يجر القبض على أحد أو اتهامه فيما يتعلق بحوادث القتل السابقة ، مثل مقتل أنخيل بافون سالازار وموسيس لاندافيردي .

٢١١ - وقد طلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الادعاءات ، وخاصة عن أي تحقيقات تكون قد أجرتها السلطات المختصة ، بما في ذلك عن نتائج تشريح الجثث ، وعن أي تدابير تكون قد اتُّخذت لمنع وقوع المزيد من حوادث القتل هذه .

٢١٢ - في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، أُرسلت برقية إلى حكومة هندوراس بشأن تهديدات بالقتل ادُّعي أنها قد وُجِّهت ضد "الميندارس بونيليا" ، طبيب ومدير سابق لجامعة هندوراس المستقلة ورئيس اللجنة التنسيقية للمنظمات الشعبية ؛ و"رامون كوستوديو لوبيس" و"أوسكار أنيبال بويرتو" ، رئيس ونائب رئيس لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في هندوراس ؛ و"هيكتور هيرناندس فوينتيس" و"كارلوس هـ . ريس" ، رئيس ونائب رئيس الاتحاد الموحد لعمال هندوراس ؛ وغلاديس لانسا ، رئيس نقابة عمال شركة الطاقة الكهربية ؛ ورامون فاريلا ، نقابي وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد الموحد لعمال هندوراس . ووفقاً للمعلومات الواردة ، أجرى مجهول ، في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، مكالمة هاتفية مع منزل غلاديس لانسا ، حدد فيها أسماء الأشخاص السبعة وقال إنهم سيموتون . وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، قيل إن قنبلة قوية قد انفجرت في منزل غلاديس لانسا فتسببت في أضرار جسيمة وفي إصابتها هي بجروح طفيفة في قدميها .

٣١٣ - وناشد المقرر الخاص الحكومة أن تحقق في هذه الحالات وأن تتخذ التدابير اللازمة لحماية حياة الأشخاص المهددين ، وطلب معلومات عن نتائج التحقيقات وعن التدابير التي اتُّخذت لحمايتهم .

٣١٤ - في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، ورد رد من رئيس اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بحقوق الانسان أعرب فيها عن قلقه بشأن حالة الأشخاص المذكورين أعلاه ويحث المجتمع الدولي على أن يعرب عن تضامنه مع هندوراس ، نظراً إلى أن هذه الأفعال التي ترتكبها مجموعات تنتمي إلى أقصى اليسار وأقصى اليمين على السواء تقوِّض النظام الديمقراطي في البلد . وقال إن هندوراس سوف تلجأ إلى جميع الوسائل المتاحة لها لمحاولة حماية هؤلاء الأشخاص ، مع تأييد اللجنة المشتركة بين الوكالات لها ، وطلب من المقرر الخاص أن يتدخل لدى هذه المجموعات من أجل تفادي حدوث نتائج مهلِكة .

٣١٥ - وفي ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، وردت رسالة من حكومة هندوراس ، تحيل رسالة من اللجنة المشتركة بين المؤسسات والمعنية بحقوق الانسان في هندوراس ، وتتعلق بحالات اعتقال وتهديدات بالقتل مدَّعاة . ووفقا لهذه الرسالة ، فإن ميلتون خيمينيس بويرتو يمارس عمله كمحام ، مع جميع الضمانات التي يحق له التمتع بها ، وأن حالة ديفيد فرانكو غير معروفة للجنة . وفيما يتعلق بتهديدات القتل المدَّعى توجيهها ضد خوان الميندارس بونيليا ، وخورخي أرتورو رينا ، ورامون كوستوديو لوبيس ، وأوسكار آنيبال بويرتو ، ذُكر أنه يبدو أن هذه التقارير قد عمِّمت للدعاية لهم وأن رامون كوستوديو لوبيس لم يقبل الحماية التي عُرضت عليه .

٣١٦ - وتلقى المقرر الخاص أيضا من اللجنة المشتركة بين المؤسسات والمعنية بحقوق الانسان تقارير رسمية عن حالات معينة على النحو التالي:

(أ) سالمون فالييسيليو أندرادي ، وإدغاردو هيرّيرا ، وروبيرتو غاراي ، وخوسيه ليتو أغيليرا . على الرغم من أن التحقيق في وفاتهم لم يُستكمل ، فإن التحقيقات التي قامت بها المحاكم المختصة تشير إلى أن بواعث جرائم القتل هذه ليست سياسية وأن جرائم القتل لم ترتكبها "فرق الموت" ، "نظراً إلى أنه لا توجد فرق موت في البلد" . وفيما يتعلق بمقتل خوسيه ليتو أغيليرا ، قامت المحكمة العسكرية المختصة بإجراء تحقيقات ولكن حتى الآن لم يُتَّهم أحد ولم يُقدَّم أحد إلى المحكمة ؛

(ب) رامون أباد كوستوديو ، وهيكتور هيرناندس ، وخوان الميندارس ، وأنيبال بويرتو ، وغلاديس لانسا . الادعاءات المتعلقة بتوجيه تهديدات قتل ضد هؤلاء الأشخاص لم تُقدَّم إلا تعطشاً للدعاية ، نظراً إلى أن الأشخاص المعنيين لم يسبق لهم على الاطلاق أن قدموا شكوى رسمية أمام المحاكم المختصة . وهؤلاء الأشخاص يتمتعون بجميع الضمانات التي يقررها دستور الجمهورية ؛

(ج) خوسيه ماريا ليفا . فيما يتعلق بحالة مقتل هذا اللاجئ السلفادوري ، قوضي ثلاثة جنود من كتيبة المشاة الثانية عشرة في سانتا روسا دي كوبان أمام المحكمة العسكرية لكوبان وصدر أمر باحتجازهم . ولا تزال الدعوى في مرحلة التحقيق ؛

(د) نولبيرتو فلوريس فلوريس ، الشهير ب "الخياط" . اتهمت قوة الأمن العام فلوريس بارتكاب جرائم مختلفة ، منها السرقة والاغتصاب ؛ وقبضت عليه المديرية الوطنية للتحقيق ، ووفقاً للمعلومات التي وردت من هذه المديرية ، فإنه أُخذ إلى مستوطنة أمبو سيلو لتحديد شركائه في ارتكاب هذه الجرائم . بيد أنهم عندما وصلوا إلى هناك ، هاجمهم شركاؤه في كمين وجُرح نولبيرتو فلوريس فلوريس . وبينما كان الضباط في حالة ارتباك ويحاولون الامساك بالمهاجمين ، هرب هو في سيارة أجرة أخذته إلى المستشفى التدريبي ، حيث عولج لإصابته بجرحين وعثر عليه ضباط المديرية الوطنية للتحقيق . وفي نهاية المطاف ، أخذهم نولبيرتو فلوريس فلوريس إلى الملاذ المفترض للمجرمين . وعندما وصلوا إلى هناك ولّى فلوريس فلوريس الأدبار وأخذ يجري ، ونتيجة لذلك فإن الضباط ، خوفاً منهم أن يقودهم إلى فخ آخر ، استخدموا أسلحتهم القانونية وأصابوه بجراح قاتلة . وذكرت المحكمة العسكرية بدورها ، أنه في ٦ نيسان/ابريل ١٩٨٩ بوشرت تحقيقات للتأكد من الظروف التي فقد فيها نولبيرتو فلوريس فلوريس حياته ؛ ووجّهت رسائل إلى إدارة الطب الشرعي التابعة لمحكمة العدل العليا ، وإلى المستشفى التدريبي ، وإلى المديرية الوطنية للتحقيقات ، الخ . وحتى هذا التاريخ ، مثُل ثلاثة ضباط من المديرية الوطنية للتحقيق أمام المحكمة العسكرية كيما يتسنى لها أن تحدد ما هي المسؤولية التي يتحملونها عن وفاة نولبيرتو فلوريس فلوريس وما هي الكيفية التي ينبغي أن يتحملوا بها تبعة أفعالهم إذا كانوا مذنبين ؛

(هـ) ميغيل أنخيل بافون وموييسيس لاندافيردي . واجهت السلطة القضائية صعوبة فيما يتعلق بتوضيح ودراسة الأفعال الاجرامية نظرا إلى أنه ليس لديها شرطة فنية قضائية . ولا يزال التحقيق مفتوحاً .

الهند

٢١٧ - أرسل المقرر الخاص رسالة في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، إلى حكومة الهند تحيل ادعاءات عن تورط قوات الشرطة في عدد من حالات القتل ، كما يلي:

(أ) ادُّعي أن أشخاصاً يعملون بالتواطؤ مع الشرطة قد قاموا منذ شباط/فبراير ١٩٨٩ في ولاية آسام . في سياق الحركة المطالبة بوطن منفصل لقبيلة بودو ، بقتل عشرة أشخاص على الأقل في مدينة أودلاغوزي ، بمن فيهم أوبين باسوماتاري ، وهو طالب في الرابعة عشرة من عمره ، قُتل في ١٦ آذار/مارس ١٩٨٩ . وذكر أن ما من إجراء قد اتخذ للتحقيق في حالات القتل هذه أو لإلقاء القبض على المسؤولين عنها ؛

(ب) ذكر أن راجيندير بال سينغ غيل ، وهو أستاذ في جامعة البنجاب الزراعية ، في لودهيانا ، قد قتل في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، بينما كان محتجزاً لدى الشرطة ، في إثر القبض عليه في منزل أحد أقربائه في شانديغار في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ . ووفقاً للشرطة ، فإنه لقي حتفه في صدام مسلح ، ولكنها لم تقدم أي دليل على ذلك ، وادعى شهود عيان أنهم رأوا الأستاذ رهن الاحتجاز في مقر الشرطة الإقليمية في لودهيانا ، في وقت متأخر من يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ، كما رأوه من جديد نحو الساعة التاسعة من صباح يوم ٢٦ . وقيل إن المحكمة العالية للبنجاب وهاريانا قد قامت ، بعد تقديم طلب إحضار أمام المحكمة - في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، بأمر الشرطة بإحضار الشخص إلى المحكمة في ١٠ شباط/فبراير . وذكر أن الشرطة طلبت تمديد المهلة ، وحدث في ١٥ شباط/فبراير أن أعلن المشرف الأعلى للشرطة أن الشخص المعني قد قتل مع شخصين آخرين في "صدام" مع الشرطة وقع في "خيهرا بيت" في ٢٦ كانون الثاني/يناير ؛

(ج) وفيما يتعلق بالوفيات التي ادعي أنها حدثت خلال أعمال العنف الطائفي في أواخر أيار/مايو ١٩٨٧ ، في ميروت ، بأوتّار براديش ، والتي أبلغها المقرر الخاص إلى حكومة الهند ، ذُكر أنه تم التعرف على ١٣ ضحية . وفي حين ورد في رد الحكومة على المقرر الخاص في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ أن حكومة ولاية أوتّار براديش تباشر التحقيقات ، فإنه لم يُعرف أن نتائج أيٍّ من هذه التحقيقات قد أُعلنت .

٣١٨ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الادعاءات ، ولا سيما عن أي تحقيقات تكون قد أجرتها السلطات المختصة ، بما في ذلك تشريح الجثث ، وعن أي تدابير تكون قد اتخذت لمنع حدوث وفيات أخرى من هذا القبيل .

٣١٩ - وفي ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ أُرسلت رسالة أخرى إلى حكومة الهند تحيل عدداً من التقارير التي تتعلق بمقتل عدد من المدنيين العزّل في سري لانكا ويُدّعى أن أفراداً من قوة حفظ السلام الهندية هم المسؤولون عنها (انظر الفقرات ٣٧٩ وما يليها ، أدناه) .

٣٢٠ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، أُرسلت برقية إلى حكومة الهند بشأن تقرير يفيد أنه قد حدث خلال الأسابيع القليلة السابقة في مدن مختلفة من ولايات أوتار براديش ، وراجستان ، ومادهيا براديش ، وبيهار ، والبنغال وغوجارات ، أن مات مئات الأشخاص نتيجة حوادث عنف طائفي ، وادُّعي أن أكثر من ١٠٠ شخص قيل إنهم مسلمون قد ماتوا في صدامات طائفية عنيفة وقعت في باغالبور ، في الفترة ما بين ٢٤ و٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ . وادعي أن السلطات المكلفة بإنفاذ القوانين لم تتدخل على أي

نحو فعال لمنع الصدامات الطائفية وموت المواطنين . وفي هذا السياق ، أُعرب عن القلق من أنه قد يقع المزيد من أحداث العنف في أيودهيا ومدن أخرى بسبب تصاعد التوتر الطائفي بشأن وضع حجر الأساس لمعبد هندوسي في موقع مسجد بابري .

٣٣١ - وأعرب المقرر الخاص عن ثقته في أن الحكومة تبذل قصارى جهدها لحماية حق كل مواطن في الحياة ، على الرغم من الصعوبات المختلفة التي قد تواجهها في تصديها للعنف الطائفي ، وناشد الحكومة كذلك تعزيز تدابيرها بغية ضمان حماية حق كل مواطن في الحياة .

٣٣٢ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، أرسلت رسالة أخرى إلى حكومة الهند تحيل ادعاءات مفادها أن الشرطة قد قامت خلال الأعوام القليلة السابقة في البنجاب ، في سياق حالة العنف السياسي ، بتدبير قتل عناصر نشطة سياسية مدّعاة أو حقيقية . وفي عدة حالات ، ادعي أن الشرطة قد قتلت الضحايا بطريقة موجزة ، بعد القبض عليه واحتجازهم غير المعترف به ، واستجوابهم الذي كثيراً ما أُجري في ظل التعذيب . وذُكر أن الحوادث التي تسفر عن وفيات من هذا القبيل بأنها كثيراً ما توصف رسمياً صدامات عنيفة مع الشرطة .

٣٣٣ - وسُرد بعض مثل هذه الحالات التي وقعت في البنجاب في عام ١٩٨٩ كما يلي:

(أ) في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٩ وفي باتيالا ، قتلت شرطة باتيالا أفتار سينغ بعد تعذيبه . ووُصفت الوفاة بأنها حدثت في إطار صدام ؛

(ب) في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، قام ضابط شرطة مساعد مشرف وضابط شرطة محلية مشرف في بهيلاور ، بإلقاء القبض على سوريندر سينغ ، الذي احتجز في مركز شرطة حيث تعرض للتعذيب . وقد توفي في اليوم التالي لإطلاق سراحه ؛

(ج) في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، ألقي القبض على هارجيندر سينغ في منزله في لودهيانا . وذكرت الشرطة في ٢١ نيسان/ابريل أنه قتل في صدام ؛

(د) في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، ألقى ضباط شرطة محليون مشرفون وضباط شرطة آخرون من شرطة خارار القبض في لودهيانا على شارانجيت سينغ الذي قتل قرب مولانبور في ليلتي ٢ و٣ من حزيران/يونيه . ووصفت السلطات الحادث بأنه وفاة حدثت خلال صدام ؛

(هـ) في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٩ ، ألقت شرطة بانغا القبض في قرية خاتكاركالان ، على منجيت سينغ ، وباهي سروان سينغ ، وسوخديف سينغ ، وقتل هؤلاء بالقرب من قرية بيروواسي ؛

(و) في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٩ ، ألقت شرطة نورمحل ، القبض على بالراج سينغ راجي . وقد عُذّب وتوفي في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ؛

(ز) في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، ألقت شرطة هوشياربور ، في باخوغار ، القبض على روشان سينغ . وقد أُحضر إلى المحكمة في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٩ . وأعلنت الشرطة فيما بعد أنه قتل في صدام ؛

(ح) في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٩ ، قام أفراد من الشرطة الاحتياطية المركزية في أمريتسار بإطلاق النار على سولخان سينغ بينما كان يزور أقرباءه ، فأردوه قتيلاً . وأكدت الشرطة أنه قتل في صدام ؛

(ط) في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، عثر في بهانو ، على جثتي ساربجيت كاور ، وعمرها ١٤ عاماً ، وسالويندر كاور ، وعمرها ١٣ عاماً . وكان رجلا شرطة قد اغتصباهما وقتلاهما ؛

(ي) في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، ألقت شرطة جالان القبض على غورنام سينغ بوتّر ، في جالاند . وأعلنت الشرطة فيما بعد أنه قتل في صدام ؛

(ك) في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٩ ، ألقت الشرطة في تالواندي ، القبض على بالبير سينغ وقتل هذا الأخير في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٩ بينما كان محتجزاً لدى الشرطة ؛

(ل) في ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، ألقت شرطة أمريتسار ، في جامليكا ، القبض على بهاي سوخديف سينغ ، وقتل هذا الأخير أثناء احتجازه لدى الشرطة في ١٣ نيسان/ابريل . وأعلنت الشرطة أنه قتل في صدام ؛

(م) في ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٩ ، ألقت شرطة بياس ، في وادالا كانال ، هارميندر بال سينغ وأفتار سينغ . وقتلتهما الشرطة في ٢٩ أيار/مايو بالقرب من قرية جودها شيرين . وأعلنت الشرطة أنهما قتلا في صدام ؛

(ن) في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ ، ألقى رجال شرطة تابعين لمركز الشرطة "ب" (B) في أمريتسار ، القبض على غيجا سينغ وقتل هذا الأخير في ٣٦ أيار/مايو . وأعلنت الشرطة فيما بعد أنه قتل في صدام .

٣٣٤ - وادُّعي كذلك أن شاباً من السيخ يدعى سارابجيت سينغ ، ويبلغ من العمر ٣٦ عاماً ، قد ألقي القبض عليه في حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، في قريته داولي بيشناه ، في ولاية جامو وكشمير ، فيما يتصل بقضية سرقة بنك . وقد مات صبيحة اليوم التالي أثناء الاحتجاز نتيجة للتعذيب في مركز الشرطة .

٣٣٥ - وبالإضافة إلى ذلك ، قيل إن عدة أشخاص في ولاية بيهار قد لقوا حتفهم أثناء احتجازهم لدى الشرطة نتيجة للتعذيب . وتلقى المقرر الخاص الادعاءات التالية المتعلقة بحوادث موت أثناء الاحتجاز:

(أ) في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، أودع في الحبس رام ناريش سينغ ، وعمره ٣٥ عاماً ، وهو مزارع من قرية ميدهول في مقاطعة بيغوساراي ، وذلك مع والده ، واحتجزا في مركز شرطة خودوباندبور ، فيما يتصل بخلاف على الأرض . وتوفي في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٩ في مستشفى بيغوساراي بعد أن تعرض لضرب شديد من رجال شرطة خودوباندبور

وشيريا باريباربور . وذكر أن حكومة ولاية بيهار أمرت بإجراء تحقيق قضائي ، وأن المشرف على شرطة مقاطعة بيغوساراي قد وجه تهمة القتل إلى الضابط المسؤول عن مركز شرطة خودوباندبور والمنشئ (سكرتير أو كاتب هندي) ، ووقف أربعة رجال شرطة اشتركوا في الحادثة عن العمل ، بمن فيهم الاثنان المذكوران آنفاً ؛

(ب) وفي ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، ألقي القبض على باسوديف (أو فاسوديو) رافاني ، البالغ من العمر ٥٥ عاماً . وهو عامل منجم فحم وعضو في نقابة عمال مناجم الفحم ، وضرب حتى الموت في مركز شرطة لوي آباد . وادُّعي أن الشرطة قد تصرفت بالتواطؤ مع الطبيب الذي فحص الجثة ؛ وقد أبرز الطبيب تقريراً لا يورِّط الشرطة ؛

(ج) وفي ٩ أيار/مايو ١٩٨٩ ، توفي محمد ممتاز ، من هازاريباغ ، في مستشفى بارهي بعد أن قامت شرطة بارهي بتعذيبه أثناء احتجازه . ووفقاً للشرطة . فإنه قد أصيب حين قفز من سيارة جيب تابعة للشرطة أثناء نقله من بارهي إلى هازاريباغ . ولم تسلم الشرطة جثته إلى أقاربه ، بل دفنتها في مكان مجهول .

٣٢٦ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن الحالات الآنفة الذكر أي تحقيقات تكون قد أجرتها السلطات و/أو القضاء وأي تدابير يكونا قد اتخذاها لتحديد الحقائق وإحالة المسؤولين عن هذه الحالات إلى المحاكمة .

٣٢٧ - وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، ورد رد من حكومة الهند على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، جاء فيه أن الدستور يكفل الحق في حرية الدين ويضمن أن يظل الناس ملتزمين بالتسامح ويتيح للأشخاص من مختلف العقائد التمتع تماماً بحقوقهم وحرياتهم ، وأن موظفي الخدمة المدنية والموظفين العموميين مأمورون بأن يضمنوا ، أثناء أداء واجباتهم الرسمية ، احترامهم الكامل للأديان والمعتقدات المختلفة وعدم التمييز ضد أشخاص يؤمنون بأديان أو معتقدات أخرى .

٣٢٨ - ووفقاً للرد ، فإنه على الرغم من الرغبة الصادقة لدى الحكومة في الحفاظ على الوئام الديني ، تقع أحياناً حوادث عنف طائفي . وقد نتجت هذه الحوادث في بعض الأحيان عن أنشطة أشخاص مضللين أو عناصر معادية للمجتمع ؛ كما أنها نتجت في أحيان أخرى عما ينشأ بين أفراد الطوائف المختلفة من سوء فهم أو تحيز . وكلما وقعت حوادث تنطوي على عنف طائفي تتحرك الحكومة بسرعة بغية السيطرة على الوضع ومعاقبة المذنبين ، ومتى توقعت الأجهزة الحكومية مثل هذه الحوادث ، تتخذ إجراءات وقائية لضمان عدم الإخلال بالسلام الطائفي والديني .

٣٢٩ - وفيما يتعلق بالأحداث المشار إليها في البرقية ، ذُكر أنه قد وقعت حقاً أحداث خطيرة تشمل طائفتين في بهاغالبور ، بمقاطعة بيهار ، في أواخر تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٩ ، وأنه لما بدا أن الإدارة المدنية قد تعجز عن حفظ القانون والنظام

بمفردها ، استُرعي الجيش لمساعدتها . وذكر كذلك أنه ، بغية تجنب وقوع مزيد من الخسائر في الأرواح ، أُصدرت في المدينة أوامر بإطلاق النار على كل من يُرى ، وفُرض حظر التجول على أجزاء معينة منها ، واتخذت خطوات للسيطرة على الوضع . وفي هذا الصدد ، اقتُبس في الرد المقطع التالي من البيان الذي أدلى به وزير الداخلية الاتحادي للهند في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩:

"لقد أوضحت الحكومة دائماً وتود أن تؤكد من جديد أنه سيجري الحفاظ بأي ثمن على السلام الطائفي وأنه سيجري التصدي بصرامة لمن يثبت انغماسهم في أحداث عنف طائفي ، مما يكفل الاحترام الكامل لمصالح الأقليات ومصالح طائفة الأغلبية المتأثرة بهذا العنف الطائفي . ولن يُسمح على أي نحو بانتهاك أو تدنيس أي مكان عبادة أو منطقة تعد مقدسة" .

٣٣٠ - وذكر الرد أيضاً أن القانون الهندي يحظر على رجل الشرطة أن يستخدم أكثر من الحد الأدنى للقوة المطلوبة للتصدي لحالة معينة ، وأن النصوص القانونية لا تبيح من السلطة ما يتسبب في وفاة الشخص المراد أن يلقي عليه رجل الشرطة القبض ، حتى لو كان يقاومه أو يحاول تجنب القبض ، وأن استخدام القوة بصورة لا تتناسب مع الحالة محظور . وذكر أيضاً أنه إذا لوحظ أي استخدام غير مشروع للقوة على يد الشرطة لأي غرض كان ، فإن التعليمات تقضي بإجراء تحقيق فوري في ظروف الحالة ، وأنه إذا وُجد أي دليل ظاهر على استخدام القوة بصورة مفرطة أو غير مشروعة كان الشرطي الجانح عرضة لعقاب شديد .

٣٣١ - وذكر أيضاً أن الحكومة ما فتئت تتخذ جميع التدابير الممكنة لضمان حماية الحق في الحياة لكل مواطن ، وأن الأحداث المشار إليها في البرقية لا تدخل ضمن ولاية المقرر الخاص . فالوفيات المشار إليها قد نجمت عن صدامات طائفية عنيفة ، وهي بوضوح ليست من قبيل الإعدام بإجراءات موجزة على أيدي أجهزة حكومية .

اندونيسيا

٣٣٢ - أرسل المقرر الخاص في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٩ رسالة إلى حكومة اندونيسيا بشأن الادعاء القائل إن عشرات الأشخاص قد قتلوا في مطلع شباط/فبراير ١٩٨٩ في لامبونغ الوسطى ، بسومطرة ، حين عمدت القوات الحكومية ، في أعقاب كمين نصب لها في ٣ شباط/فبراير وأُخذ خلاله أحد رجالها رهينة ، إلى تطويق قرية تالانغساري الثالثة ، وأطلقت النار على القرويين ، وأضرمت النار في بيوتهم . وادُّعي أن المجزرة كانت جزءاً من عملية قامت بها قوات مغاوير شبه عسكرية ، بقيادة النقيب سوتيمان الذي أُخذ رهينة فيما بعد . ووفقاً للتقرير ، فإنه بعدما أُخذ النقيب سوتيمان رهينة بثلاثة أيام ، انتقاماً منه للتعذيب الذي ادعي أنه أوقعه بعدة أشخاص ألقي القبض

عليه في أوائل كانون الثاني/يناير بسبب عقدهم اجتماعات دينية في بيوتهم ، هاجمت القوات المكان الذي كان سوتيمان محتجزاً فيه ، وأطلقت النار عشوائياً بصرف النظر عن وجود أشخاص أبرياء . وقيل إن محتجزي سوتيمان قد قتلوه أثناء الهجوم . وادعي أن ٥٧ شخصاً قد ماتوا في هذا الحدث وأن ٣٢ شخصاً قد أصيبوا بجروح بالغة .

٣٣٣ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن هذا الادعاء ، ولا سيما عن أي تحقيق تكون قد أجرته السلطات المختصة ، بما في ذلك تشريح الجثث ، وأي تدابير تكون قد اتخذت للحيلولة دون تكرار حدوث وفيات من هذا القبيل .

٣٣٤ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، أرسلت رسالة أخرى إلى حكومة اندونيسيا تحيل ادعاءات مفادها أن الأفراد العسكريين الاندونيسيين قد قتلوا منذ خريف عام ١٩٨٨ عدداً من المدنيين في تيمور الشرقية . ووصف الضحايا بأنهم كانوا ينتقدون السلطات الاندونيسية أو اشتركوا في أنشطة لا تتسم بالعنف سعياً إلى تحقيق تغيير سياسي في تيمور الشرقية . وفي بعض الحالات ، ادعي أن الإعدام تلاه التمثيل بجثث الضحايا أو قطع رؤوسهم أو توجيه تهديدات لحياة وممتلكات الشهود .

٣٣٥ - وتعدد بعض هذه الادعاءات علي سبيل المثال كما يلي:

(أ) ذُكر أن أفراداً من الكتيبة ٧٣٦ قد قاموا في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ ، في ديلور لاكلوتا ، بقتل كارلوس ميندس داسيلفا ، وعمره ٢٢ عاماً ، ولويس داكروس ، وعمره ٣٠ عاماً بإطلاق النار عليهما ، أثناء قيام هؤلاء الأفراد بحملة اعتقالات جماعية . وعلى الرغم من أن عدة أشخاص قد شهدوا عمليات القتل ، أصدر القائد العسكري المحلي بياناً ينسب فيه القتل إلى جبهة تحرير تيمور الشرقية "فريتيلين" ؛

(ب) وفي ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ، قام أحد أفراد الكتيبة ٣٢٨ ، بقتل اليكسو إكسيمينيس ، البالغ من العمر ٣٠ عاماً في فينيلالي ؛

(ج) وفي أوائل نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، قامت قوات "ساتغاس" (SATGAS) (وحدة المهمات الخاصة) التابعة للكتيبة ٣٢٨ ، بقتل خواكيم إكسيمينيس ، البالغ من العمر ٣٨ عاماً ؛

(د) وفي ١٤ أيار/مايو ١٩٨٩ ، قام أفراد من الكتيبة ٣١٥ ، بقتل خوليو فريتاس ، البالغ من العمر ٥٤ عاماً ، في وايلالي ؛

(هـ) وفي ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، قام أحد أفراد الكتيبة ٣١٥ ، في فينيلالي ، بقتل فيليكس إكسيمينيس ، البالغ من العمر ٥٥ عاماً ، وهو من قرية أوما - أومانو أولي ، وكذلك غاسبار دي سوسا ، البالغ من العمر ٥٠ عاماً .

٣٣٦ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن الحالات الآنفة الذكر وعن أي تحقيقات وأي تدابير تكون قد قامت بها السلطات و/أو القضاء لتحديد الحقائق وتقديم المسؤولين عن هذه الحالات إلى العدالة .

٣٣٧ - وفي ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، ورد من حكومة اندونيسيا رد على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٩ بشأن حالات القتل المدعاة التي حدثت في لامبونغ ، بسومطرة ، في شباط/فبراير ١٩٨٩ .

٣٣٨ - ووفقاً للرد ، فإن رئيس قرية تالانغساري ، في مقاطعة واي جابارا ، قد أبلغ في ١ شباط/فبراير ١٩٨٩ النقيب سوتيمان من السلطات المحلية المكلفة بإنفاذ القانون . بوجود مجموعة أشخاص تدعى "فرقة مغاوير المجاهدين في سبيل الله" في قريته ، الذين ذُكر أنهم مسلحون بزجاجات حارقة "كوكتيل مولوتوف" ، وسيوف ، وسهام مسمومة . وذكر أن أنشطة المجموعة تشمل في جملة أمور تحريض الجمهور ضد الحكومة والأيديولوجية الوطنية - البانكاسيلا - عن طريق استخدام العنف . وذكر أيضاً أنه قد ألقي القبض على خمسة أفراد من المجموعة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، لحيازتهم سهاماً مسمومة وسيوفاً ، اشتبه في أنهم كانوا يعدونها لتعكير صفو الأمن . وذكر كذلك أنه لما جاء ممثلو السلطات المحلية إلى مخبأ المجموعة لمناقشة المسألة بهدوء ، هوجموا بالسهام المسمومة والسيوف ، ومات النقيب سوتيمان خلال الهجوم . وقيل إن المجموعة رفضت تسليم جثته إلى السلطات المحلية . ولما حاولت الوحدة الإقليمية المكلفة بإنفاذ القانون استرداد جثة النقيب سوتيمان في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، فإنها تعرضت لهجوم ، ومات في الصدام الذي تلا ذلك ٣٣ شخصاً بمن فيهم أنور ، المعروف باسم ورسيدي ، زعيم المجموعة ، وفرد آخر من أفراد المجموعة . وقيل إنه ألقي القبض على تسعة عشر عضواً من أعضاء المجموعة .

٣٣٩ - وذكر كذلك أنه ، بالإضافة إلى هذا الحدث ، قامت المجموعة بالإغارة على مخافر شرطة منعزلة في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، وقتلت في ٧ شباط/فبراير شرطيين بشرطة الغابات في جبل بالاك ، وكذلك رئيس قرية سيدوريدجو ، واستولت على سيارة نقل عام ، وقتلت السائق وجندياً ، وألقت زجاجات حارقة على مكتب صحيفة "لامبونغ بوست" في بندر لامبونغ ، وأنها هاجمت في ٨ شباط/فبراير القيادة العسكرية في المقاطعة . واضطُرت القوات المسلحة ، ووحدات إنفاذ القانون والسلطات المحلية إلى اتخاذ إجراءات لحماية سلامة الجمهور بصفة عامة . وذكر كذلك أن الحكومة قد أوشكت على إتمام التحقيق في "حادث لامبونغ" ، وأنها بدأت في الدعوى القضائية ، وأن ستة من مرتكبي هذه الأعمال يحاكمون في محكمة تانجو نغكارانغ الابتدائية ، في لامبونغ ، وأن المحاكمة قد افتتحت في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وسيحال خمسة آخرون إلى المحاكمة

خلال فترة وجيزة . وقيل إنهم متهمون بانتهاك أحكام القانون رقم 11/PNPS لعام ١٩٦٣ والخاص بمكافحة التخريب .

٣٤٠ - وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، ورد من حكومة اندونيسيا رد على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، يحيل معلومات بشأن الحالتين المدعى وقوعهما في تيمور الشرقية على النحو التالي:

"١ - أليكسو إكسيمينيس ، البالغ من العمر ٣٠ عاماً ، وأب طفلين ، لا يزال على قيد الحياة ، وهو الآن رئيس مجلس النواب في منطقة باوكاو .

"٣ - فيليكس إكسيمينيس ، البالغ من العمر ٥٥ عاماً ، لا يزال على قيد الحياة ، وهو رئيس (primus inter pares) (راخا) منطقة فينيلالي" .

جمهورية إيران الإسلامية

٣٤١ - في ٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ، أرسل المقرر الخاص برقية إلى حكومة جمهورية إيران الاسلامية بشأن ما تداولته التقارير عن القتل الرسمي أو أمر الإعدام الصادر بحق شخص سلمان رشدي ، وهو روائي يحمل الجنسية البريطانية .

٣٤٢ - ووجه المقرر الخاص انتباه الحكومة إلى الالتزامات الدولية التي تشكل جمهورية إيران الإسلامية طرفاً فيها ، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، وذكر أنه وفقاً للمعايير المقبولة دولياً ، فإن حياة كل كائن بشري مقدسة وأنه لا يمكن حرمان أحد من الحياة على نحو تعسفي ودون اتباع الإجراءات القانونية . وفي هذا الصدد ، ناشد المقرر الخاص الحكومة أن تعيد النظر في أمر الإعدام الآنف الذكر ، إن لم يكن لشيء فلأسباب إنسانية .

٣٤٣ - وفي ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، أُرسلت برقية أخرى إلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية بشأن معلومات تفيد أن شخصين يدعيان روحانغيز بياحمدي وداريوس بياحمدي ، يواجهان إعداماً وشيكاً في طهران . وقيل إن روحانغيز وداريوس بياحمدي هما على التوالي شقيقة وشقيق العقيد عطاء الله بياحمدي ، أحد الضباط الذين اشتركوا في محاولة الانقلاب العسكري في عام ١٩٨٠ ، والذي ذكر أنه وُجد مؤخراً مقتولاً بالرصاص في دبي . وادعي أن سبب احتجازهما هو صلة القربى بينهما وبين العقيد عطاء الله بياحمدي وأنه يجري تعذيبهما في السجن .

٣٤٤ - وأعرب المقرر الخاص عن قلقه العميق على حياة روحانغيز وداريوس بياحمدي ، وناشد الحكومة أن تتخذ جميع التدابير بغية ضمان صون حقهما في الحياة . وفي هذا الصدد ، أشار إلى المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، الذي تشكل جمهورية إيران الإسلامية طرفاً فيه . وطلب أيضاً معلومات عن الحالتين المذكورتين آنفاً .

٣٤٥ - وفي ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، وجه المقرر الخاص رسالة إلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية ، يذكر فيها أن عدداً كبيراً من السجناء الذين يُدَّعى أنهم احتجزوا بسبب معارضتهم أو الاشتباه في معارضتهم للحكومة ، قد أُعدموا منذ آب/أغسطس ١٩٨٨ دون محاكمة أو بعد محاكمة بإجراءات موجزة . وادعي أيضاً أن عدة سجناء أعدموا بعد أن قضوا بالفعل أحكام السجن الخاصة بهم أو أثناء قضائها . وتلقى المقرر الخاص قوائم بأسماء السجناء الذين أعدموا تضم ما يزيد في مجموعه على ألف اسم ، من بينهم نساء وقصّر .

٣٤٦ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الادعاءات ولا سيما عن الإجراءات القانونية التي نُفذت بموجبها حالات الإعدام المذكورة .

٣٤٧ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، أرسل المقرر الخاص رسالة أخرى إلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية تحيل ادعاءات مفادها أن عدة آلاف من الأشخاص قد أعدموا خلال العام الفائت ، في أنحاء مختلفة من إيران ، دون محاكمة أو بعد محاكمة بإجراءات شديدة الإيجاز ، وأن عدد الإعدامات زاد زيادة ملحوظة ، لا سيما بعد غزوة مسلحة شنها في غربي إيران في تموز/يوليه ١٩٨٨ أفراد من منظمة مجاهدي الشعب . وقد تلقى المقرر الخاص قائمة بأسماء ٣٠٢٣ شخصاً ادُّعي أنهم أعدموا في عام ١٩٨٨ لأسباب سياسية ، وقوائم بأسماء ٤٠٤ أشخاص أعدموا بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ١٩٨٩ . وقيل إن معظم الضحايا هم أعضاء في منظمة مجاهدي الشعب أو من أنصارها ؛ ولكن قيل كذلك إن مئات السجناء المنتمين إلى زمر سياسية أخرى قد أعدموا أيضاً . وادعي أن كثيراً من الإعدامات قد نُفذت سراً ، دون إعلان تاريخها أو مكانها ولا مكان دفن الشخص المعدَم . وادعي كذلك أنه لم تُسلم أي جثة . وادعي أن من بين الذين أعدموا سجناء كانوا يقضون مدة السجن المحكوم بها عليهم أو أشخاصاً قضوا مدة سجنهم ولكن ظلوا رهن الاحتجاز ، فضلاً عن سجناء لم يحاكموا قط أو لم تصدر ضدهم أية أحكام . وقيل إن عدداً من الضحايا قد أعيد إلقاء القبض عليه بعد إخلاء سبيله . وزُعم أن من بين الذين أعدموا نساء وقصراً دون الثامنة عشرة من عمرهم .

٣٤٨ - ومن بين السجناء الذين وجه المقرر الخاص بشأنهم نداءات في رسائله السابقة في عام ١٩٨٨ وأوائل عام ١٩٨٩ ، ذُكر أن الأشخاص التالية أسماؤهم قد أعدموا:

يوسف آب ـ خون ، وهوشانغ عزيامي ، ومحمود فَرَجي ، وزُهرف غائني ، وكيومارس غودارزي ، وجعفر جاهانفيري ، وصادق كريمي ، ومحمد خان محمدي ، وزهرة ميرزاي ، وملكة محمدي ، وجلال نوري ، ومحمد باشا ، ولوهراسب سالافاتي ، وماجد سروري ، ونجف زارعي ، وخسرو أسيباني ، وفريبورز إسكندري ، وهادي فولادي ، وسلمان قاسمي ، وفاطمة إزادي ، وقاسم جافانشوجا ، ومحسن قاسمي ـ زاده . وحسين ماهيغوير ، وحسن مُعزي ، وبهمان موسابور ، وشاهروخ نوري ، ومحسن بيري ، وشهريار سنجابي ، وأصغر فاخشوري .

٣٤٩ ـ وفضلاً عن ذلك ، ادعي أن عدداً كبيراً من الأشخاص ، يقال إنهم أدينوا بجرائم غير سياسية ، مثل تجارة المخدرات ، والقتل والاغتصاب ، والسرقة المسلحة ، قد أعدموا منذ بداية عام ١٩٨٩ بعد محاكمات ذات إجراءات موجزة باشرتها المحاكم الثورية بموجب تعليمات جديدة إلى القضاء بالتعجيل بالمعاقبة على الجرائم . وقيل إن المجرمين المزعومين قد ألقي القبض عليهم وحوكموا وأعدموا في غضون إيام قليلة . وادعي أن المدعى عليهم لم يكن لديهم الحق في استدعاء شهود نفي أو في الحصول على تمثيل قانوني ، وأنه لم يكن لديهم أي حق فعلي في استئناف القرار أو الحكم . وورد ضمن التقارير المتعلقة بإعدام تجار مخدرات مزعومين أن ٥٠ شخصاً قد أُعدموا في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، وأن ٧٩ آخرين قد أعدموا في ١٩ آب/أغسطس . وفي وقت قريب جداً أعدم عدد من الأشخاص في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر . وذكر أن مجموع عدد حالات الإعدام المعلنة رسمياً بسبب جرائم متصلة بالمخدرات فيما بين شهري كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ١٩٨٩ قد بلغ ٨٥١ حالة من أصل مجموع يزيد على ٢٠٠ ١ حالة إعدام . وادعي أن عدداً كبيراً من المعارضين السياسيين قد أعدم بتهم متعلقة بالمخدرات . وكان من بين هؤلاء ، الأشخاص التالية أسماؤهم:

الاسم	المكان	التاريخ
هومايون سولاتي	طهران	غير معروف
شخروخ شمس	أسد آباد ، حمدان	نيسان/ابريل ١٩٨٩
مهدي ثابتي	مشهد	١٨ تموز/يوليه ١٩٨٩
محمد يونسي	حمدا	١٩ آب/أغسطس ١٩٨٩
محمد غولي إبراهيمي	رشت	١٩ آب/أغسطس ١٩٨٩
بيشان بيغلاري	كرمان شاه	١٩ آب/أغسطس ١٩٨٩
بهرام كاظمي	شيراز	١٩ آب/أغسطس ١٩٨٩
مسعود ثابت	شيراز	١٩ آب/أغسطس ١٩٨٩

٣٥٠ ـ وبالإضافة إلى ذلك ، ادعي أن عملاء للحكومة الإيرانية قد اعتدوا خارج البلد على مؤيدين تابعين لمنظمة مجاهدي الشعب . وشملت هذه الحوادث قتل السيد قاسملو وأعوانه في فيينا وقتل لاجئ إيراني في لارنكا ، قبرص ، فضلاً عن قتل مواطن إيراني في كراتشي ، باكستان ، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .

٣٥١ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن الحالات الآنفة الذكر وعن أي تحقيقات وأي تدابير تكون قد قامت بها السلطات و/أو القضاء لتحديد الحقائق وتقديم المسؤولين عن هذه الحالات إلى العدالة .

٣٥٢ - وفي ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، وصل من حكومة جمهورية إيران الإسلامية رد على برقيتي المقرر الخاص المؤرختين في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ و٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٩ (E/CN.4/1989/25 ، الفقرة ١٤٢) . وذكر الرد أن حملة الدعاية التي يقوم بها أعداء ومعارضو جمهورية إيران الإسلامية يبدو أنها ولدت انطباعاً بأن تنفيذ العقوبات في البلد لا يتم وفقاً للقانون ، وأن المتهمين يعاقبون دون اللجوء إلى الإجراءات القانونية . وذكر الرد ، وهو يشير إلى المواد ١٩ و٢٢ و٣٢ من الدستور ، التي تنص على حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، بما في ذلك حرية عدم التعرض للاعتقال التعسفي ، أن السلطات القضائية قد حققت في جميع الحالات ، واتخذت قرارات نهائية تفي بجميع الشروط القانونية ، دون أي تحيُّز ، وأن المتهمين كان لهم الحق ، أثناء الإجراءات القانونية ، في الدفاع عن أنفسهم وفي طلب تحقيقات أخرى يجريها خبراء .

٣٥٣ - وفي ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، وصل من حكومة جمهورية إيران الإسلامية رد على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ (E/CN.4/1989/25 ، الفقرة ١٤٣) ، يذكر أن علي أكبر شالفولني قد ألقي القبض عليه في ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ وحوكم في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٨ ؛ وثبتت إدانته بارتكاب أنشطة تخريبية ضد أمن واستقلال جمهورية إيران الإسلامية ، وحُكم عليه بالسجن مدة ١٥ عاماً ، وهو يقضي الآن مدة سجنه . وذُكر أيضاً أن عادل طالبي قد حوكم في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ وحكم عليه بالإعدام بسبب أنشطته العنيفة ضد جمهورية إيران الإسلامية ، وأن حكم الإعدام قد نُفذ فيه فيما بعد .

٣٥٤ - وفي ٤ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، وصل من حكومة جمهورية إيران الإسلامية رد على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ، يذكر أن تدخُّل المقرر الخاص في حالة الجريمة التي ارتكبها سلمان رشدي ضد الإسلام والأمة الإسلامية في العالم هو أمر خارج عن ولايته وبالتالي فلا مبرر له . وذكر الرد أيضاً أن الإعلان الذي اعتمد بتوافق الآراء في المؤتمر الإسلامي الثامن عشر لوزراء الخارجية الذي عقد في الرياض ، المملكة العربية السعودية ، في الفترة من ١٣ إلى ١٦ آذار/مارس ١٩٨٩ ، قد أعلن بكل جلاء أن سلمان رشدي مرتد عن الإسلام .

العراق

٣٥٥ - أرسل المقرر الخاص في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٩ رسالة إلى حكومة العراق بشأن حالات الإعدام المدَّعاة التالية:

(أ) في أواسط تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ ، أُعدم في أربيل ، بدون تهمة أو محاكمة ، أربعة أفراد من أسرة تنحدر من أصول آشورية . وقد ألقي القبض عليهم لدى عودتهم إلى العراق بعد مرسوم العفو الصادر في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ . وقيل إن الأربعة هم: بولس عزو شيبا ، البالغ من العمر ٦١ عاماً ؛ وميسكو و . شيبا ، البالغ من العمر ٥٩ عاماً ؛ وحمامة بولس عزو ، البالغة من العمر ٣٩ عاماً ؛ وصبيحة بولس عزو ، البالغة من العمر ٣٥ عاماً .

(ب) وفي أواسط كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، أعدم نحو ٨٣ شخصاً ، قيل إن أغلبيتهم فارّة من الجيش ، وذلك بعد القبض عليهم في حزيران/يونيه أو تموز/يوليه في قرى واقعة في منطقة كوي سنجق في محافظة أربيل . ولم يُعرف أنه قد عقدت لهم أي محاكمة ؛

(ج) وفي أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، أعدم ١٤ شخصاً ، من أفراد الجيش والمسؤولين في حزب البعث ، بعد إلقاء القبض عليهم في بغداد والموصل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ هم ونحو ٣٠٠ شخص للاشتباه في أنهم كانوا يدبرون انقلاباً . ولم يُعرف أنه قد عقدت لهم أي محاكمة قبل إعدامهم ؛

(د) وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، أعدم طبيبان هما هشام ماهر السلمان واسماعيل حسن التتر ، استناداً إلى دليل قوامه تسجيل على شريط لملاحظات بخصوص رئيس الجمهورية أبدياها خلال حفل خاص في بغداد . ولم يُعرف أنه قد عقدت لهما أي محاكمة قبل إعدامهما .

٢٥٦ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الادعاءات ، ولا سيما عن الإجراءات القانونية التي تم بموجبها تنفيذ الإعدامات المدّعاة .

٢٥٧ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، أرسل المقرر الخاص رسالة أخرى إلى حكومة العراق يحيل فيها ادعاءات مفادها أن أعداداً كبيرة من الناس قد لقوا حتفهم ، في مراكز اعتقال جماعية للأكراد المرحّلين بالقوة ، نتيجة لأوضاع قاسية جداً مثل سوء التغذية ، وسوء المعاملة الجسدية والنفسية ، وتفشي الأمراض المعدية . وقيل إن مراكز الاعتقال هذه هي: نقرة السلمان ، والرمادي ، ودارامان ، وطوب زوا ، والدبس ، وأبو غريب ، وذُكر أن المحتجزين شملوا مدنيين من ضحايا الهجمات بالأسلحة الكيميائية على مناطق محافظتي كركوك والسليمانية كما شملوا أشخاصاً آخرين من سكان القرى الكردية . وادعي أنه يحدث يومياً فقدان للأرواح فيما بين المحتجزين ، ولا سيما فيما بين الأطفال والشيوخ .

٢٥٨ - وذُكرت في الرسالة أسماء ١٣ شخصاً ادعي أنهم توفوا أثناء احتجازهم في سجن نقرة السلمان وأسماء أربعة رضّع وأب وأولاده الثلاثة زُعم أنهم ماتوا في سجن الدبس .

٢٥٩ - وبالإضافة إلى ذلك ، ادعي أن عدداً كبيراً من الأشخاص قد أعدموا في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٨ في مدن مختلفة دون محاكمة أو بعد محاكمة ذات إجراءات موجزة . وذُكر أن الذين أعدموا كانوا متهمين بالفرار من الجيش ، أو إيواء متمردين أو التعاون مع قوى المعارضة .

٢٦٠ - وعدِّدت على النحو التالي بعض حالات الإعدام المدعاة:

(أ) في البصرة ، ١٩٥ شخصاً ، بمن فيهم خالد سبحان الأسدي ، وجعفر عبد الحسن الأسدي ، وصبرة حمد الشماري ، وساهي عبد الوهاب ؛

(ب) في الناصرية ، ٢٨٥ شخصاً ، بمن فيهم كشوم الرمح شيخ قبيلة الفهود ؛

(ج) في ميسان ، العمارة ، ٢٧ شخصاً ، بمن فيهم موسى عبد الهادي ؛

(د) في النجف ، رَمَز ، ٩٦ شخصاً ، بمن فيهم عبد النبي هادي ، مختار بلدة رمز وخمسة من أبناء إخوته ؛

(هـ) في المثنّى ، ٥٩ شخصاً ، بمن فيهم رئيس المجلس الوطني للمنطقة ؛

(و) في بابل ، ٤٣ شخصاً ، بمن فيهم رئيس المنظمة الشعبية في المنطقة ؛

(ز) في الأنبار ، ٣٢ شخصاً ، بمن فيهم شيخ قبيلة الأحمدي ؛

(ح) في السليمانية ، ٣٠ شخصاً ، أُعدموا في تواريخ مختلفة لفرارهم من الجيش ؛

(ط) في الموصل ، حنان الحليل ، شخصان ؛

(ي) في دهوك ، فلاح يدعى أبو مسعود ؛

(ك) في أربيل ، إنكونوا ، أسرة عبد المسيح بولس ؛

(ل) في مدينة أربيل ، ١٢ شخصاً ، كانوا قد سلموا أنفسهم خلال فترة العفو ؛

(م) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، أعدم أحد الفارين من الجيش عند مفرق القُش .

٢٦١ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن الحالات الآنفة الذكر وعن أي تحقيقات أو أي تدابير قامت بها السلطات و/أو القضاء لتحديد الحقائق وتقديم المسؤولين عن هذه الحالات إلى العدالة .

٢٦٢ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، وردت مذكرة من حكومة العراق تحيل معلومات بشأن قرار الحكومة بإنشاء شريط حدودي مفرَّغ من السكان لا يزيد عرضه على ٣٠ كيلومتراً داخل الأراضي العراقية ويمتد على طول الحدود مع إيران وتركيا البالغ طولها ١ ٢٠٠ كيلومتر . وبغية تسهيل نقل السكان من هذه المناطق ، ستمنح الحكومة كل أسرة تعويضاً .

٣٦٣ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه ، ورد من حكومة العراق رد على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٩ ، يذكر أن سوسان عبد المسيح بولس سليوح ، الذي أشير إليه باسم بولس عزو شيبا في رسالة المقرر الخاص ، كان أحد قادة المجموعات التي تعاونت مع النظام الايراني ، وحمل السلاح ضد السلطة الشرعية ، وارتكب عدداً من الاغتيالات وأعمال التخريب ضد المؤسسات العامة والخاصة في مدينة أربيل ومنطقة عين كاوة . وقد قتل أثناء مناوشة بينما كان منخرطاً في إحدى عملياته الإجرامية . أما الأشخاص الآخرون المذكورون ، الذين هم من أفراد أسرته ، فقد قُتلوا في ثارات قبلية نتجت عن الجرائم الآنفة الذكر التي ارتكبها ضد المواطنين .

٣٦٤ - وفيما يتعلق بالادعاءات المنصبة على إعدام ٨٣ شخصاً ، ذُكر أن السلطات المختصة تنفي هذه الادعاءات وتطلب معلومات مفصلة ، بما في ذلك الأسماء والعناوين ، عن الأشخاص الذي ادُّعي أنهم أعدموا .

٣٦٥ - وذُكر كذلك أن السلطات المختصة نفت أيضاً نفياً قاطعاً الادعاء المتعلق بإعدام ١٤ شخصاً ، والذي يتمثل الغرض منه في اختلاق اتهامات ضد العراق ، وأنها طلبت مزيداً من المعلومات ، بما في ذلك أسماء الأشخاص المعنيين .

٣٦٦ - وفيما يتعلق بالطبيبين ، اسماعيل حسن التتر وهشام ماهر السلمان ، ذُكر أن محكمة مختصة قد حكمت عليهما بالإعدام في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٨ بموجب المادة ٢/١٩٣ج من قانون العقوبات المعدل ، وأن هذه المحكمة قد احترمت جميع الضمانات القانونية وعينت طالب وضائي محامياً لهما . وقد اتُّهما بارتكاب اعتداءات جنسية على مريضات في عيادتهما أثناء ممارسة أنشطتهما المهنية ، إذ استغلا ضعف ضحاياهما ، ضاربين عرض الحائط بأخلاق المهنية وحانثين بيمين أبقراط على احترام شرف المرضى .

إسرائيل

٣٦٧ - أرسل المقرر الخاص في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، رسالة إلى حكومة إسرائيل يحيل فيها ادعاءات مفادها أن رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي أبلغ لجنة الشؤون الخارجية والدفاع التابعة للكنيست في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، أن قوات جيش الدفاع الإسرائيلي قد قتلت ٤٦٩ فلسطينياً منذ بدء الانتفاضة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ وأن الغموض يكتنف ٢١ حالة وفاة أخرى . وقيل إن ١٠٠ فلسطيني آخرين قد قتلهم مواطنون فلسطينيون لتعاونهم المزعوم مع إسرائيل . ووفقاً لاحصاءات نشرها مركز المعلومات الإسرائيلي لشؤون حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ، "بيت زلم" ،

في ١ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، فإن الجنود والمدنيين الإسرائيليين قد قتلوا ٥٠٩ فلسطينيين منذ بدء الانتفاضة ، منهم ٤٧٧ بالذخيرة الحية والرصاص البلاستيكي ، بمن فيهم ٣٣ طفلاً دون سن الثالثة عشرة من عمرهم ، و٧٦ طفلاً تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٦ عاماً ؛ وأن ٣٣ آخرين قد ماتوا لأسباب أخرى ، مثل الضرب أو الحرق أو الصدمات الكهربائية ؛ وأن ٧٠ آخرين قد ماتوا بُعيد تعرضهم للغاز المسيل للدموع ، منهم نحو ٣٠ رضيعاً .

٣٦٨ - ووفقاً للتقارير الواردة ، فإن كثيراً من حالات الوفاة التي وقعت في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية قد حدثت خلال مواجهات بين جيش الدفاع الاسرائيلي والمتظاهرين الفلسطينيين . بيد أن قوات جيش الدفاع الإسرائيلي قد قتلت أشخاصاً آخرين خلال عمليات تفتيش المنازل منزلاً منزلاً أو عند الحواجز الطرقية أو في ظروف أخرى غير المظاهرات العنيفة . وادُّعي أنه قد جرى التحقيق على نحو واف في بضع من حالات الوفاة هذه وأن الذين ثبتت مسؤوليتهم عنها لم يتلقوا إلا عقوبات خفيفة لا تتناسب مع الجرم .

٣٦٩ - وفي تموز/يوليه ١٩٨٩ ، ذُكر أن أنظمة جديدة قد صدرت في قطاع غزة بشأن فتح النار على المشتبه فيهم ، يمكن وفقاً لها إطلاق النار على فلسطينيي الأراضي المحتلة الذين يخرجون إلى الشوارع ملثمين ، وذلك إذا تجاهلوا أمراً بالتوقف . وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، ذُكر أن جيش الدفاع الاسرائيلي قد أصدر أوامر جديدة بشأن فتح النار إلى الجنود الذين يخدمون في الأراضي المحتلة . وبموجب الأوامر الجديدة ، يُعتبر الأفراد الملثمون أشخاصاً مشتبهاً فيهم يجوز إطلاق الذخيرة الحية عليهم حتى وإن كانوا عزّلاً . وادعي أن هذه الانظمة والأوامر الجديدة قد أسهمت في الزيادة الهائلة في عدد القتلى .

٣٧٠ - وعدَّد المقرر الخاص ٣٩ حالة ذُكر أنها وقعت فيما بين شهري شباط/فبراير وأيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

٣٧١ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الادعاءات ، ولا سيما عن أي تحقيقات تكون قد أجرتها السلطات المختصة ، بما في ذلك تشريح الجثث ، وعن أي تدابير تكون قد اتخذت للحيلولة دون وقوع مزيد من الوفيات من هذا القبيل .

٣٧٢ - وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، أشار المقرر الخاص ، في برقية أرسلها إلى حكومة إسرائيل ، إلى برقيته المؤرخة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ (E/CN.4/1989/25 ، الفقرتان ١٦٩ و١٧٠) ، فيما يخص سُها بشارة ، التي ادُّعي أنها اعتقلت في الأراضي اللبنانية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ واتهمت بمحاولة اغتيال أنطوان لحد ، "جنرال جيش لبنان الجنوبي" .

٣٧٣ - وبعد أن تلقى المقرر الخاص رسائل أخرى تعرب عن الخوف من أن تكون قد أُعدمت بعد تسليمها إلى جيش لبنان الجنوبي ، وكذلك في ظل عدم وجود أية معلومات من الحكومة فيما يتعلق بظروف احتجازها والإجراءات القانونية المتخذة في حالتها ، أعرب المقرر الخاص عن قلقه بشأن مصيرها وناشد الحكومة أن تبذل كل جهد لضمان صون حقها في الحياة . وطلب أيضاً معلومات عن حالتها ، ولا سيما عن ظروفها الراهنة .

٣٧٤ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، أُرسلت برقية أخرى إلى حكومة إسرائيل بشأن الادعاء القائل بأن جيش الدفاع الإسرائيلي يقصف بصورة متكررة المدن والقرى الواقعة مباشرة شمال ما يسمى ب "الحزام الامني" في القسم الجنوبي من لبنان ، مما يتسبب في قتل وجرح المدنيين ويُحدث أضراراً مادية جسيمة . ووفقاً لهذه المعلومات ، فإن هذا القصف من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي لاهداف مدنية قد وقع مؤخراً ، في ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ حين قُصفت مدينة النبطية وقريتا كفر رمان وحبوش ، فقتل شخصان ، أحدهما طفل عمره سنتان ، وكما حصل في ٤ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٩ حين قُصفت المدينة نفسها ، فقتل أربعة أشخاص . وأبديت المخاوف بشأن سلامة المدنيين المقيمين في المناطق المعنية . وفضلاً عن ذلك ، ادُّعي أن شخصين قد قتلا في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ في معتقل الخيام في جنوب لبنان حين قام أفراد من جيش الدفاع الإسرائيلي ، الذين تصرفوا بالتعاون مع ما يسمى "جيش لبنان الجنوبي" ، بفتح النار دونما تمييز على المعتقلين الذين قيل إنهم كانوا مضربين عن الطعام ، احتجاجاً على أوضاع اعتقالهم . وادُّعي أن جيش الدفاع الاسرائيلي ومجموعة الميليشيا هذه قد رفضا السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بالدخول إلى معتقل الخيام .

٣٧٥ - وأعرب المقرر الخاص عن قلقه على المدنيين اللبنانيين في المناطق المعنية ، وناشد الحكومة أن تحقق في الحوادث الآنفة الذكر وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة للحيلولة دون حدوث مزيد من الوفيات ؛ وطلب معلومات عن الحوادث الآنفة الذكر ، ولا سيما عن نتائج التحقيق والتدابير المتخذة لحماية أرواح المدنيين .

٣٧٦ - ووقت إعداد هذا التقرير ، لم يكن قد وصل أي رد من حكومة إسرائيل .

ملاوي

٣٧٧ - في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، أرسل المقرر الخاص رسالة إلى حكومة ملاوي بشأن الادعاء القائل بأن أوسبورن مكانداويري ، وهو صحفي عمره ٣٧ عاماً يعمل في إدارة الإعلام بمكتب الرئيس ومجلس الوزراء ، قد توفي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ أثناء

احتجازه نتيجة للتعذيب ، وكان قد ألقي القبض عليه في أوائل أيار/مايو ١٩٨٨ واحتجز دون اتهام في سجن ميكويو بالقرب من زومبا . وذُكر أن السلطات قد أبلغت أسرته أنه انتحر .

٣٧٨ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن هذا الادعاء ، ولا سيما عن أي تحقيق تكون قد أجرته السلطات المختصة ، بما في ذلك تشريح الجثة ، وعن أية تدابير تكون قد اتخذت للحيلولة دون تكرار حدوث وفيات من هذا القبيل .

٣٧٩ - ووقت إعداد هذا التقرير ، لم يكن قد وصل أي رد من حكومة ملاوي .

ملديف

٣٨٠ - في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، أرسل المقرر الخاص برقية إلى حكومة ملديف بشأن الادعاء القائل بأن ١٦ شخصاً منهم أربعة مواطنين ملديفيين و١٢ مواطناً من سري لانكا ، قد حكم عليهم مؤخراً بالاعدام لاشتراكهم في محاولة للإطاحة بالحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . وذكر أن أحد الأشخاص الستة عشر يدعى عبد اللطفي . وادعي أن المدعى عليهم يمكنهم إلتماس الرأفة من الرئيس ولكن لا يحق لهم الاستئناف لدى محكمة أعلى .

٣٨١ - وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، ورد من حكومة ملديف رد على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، يذكر أن المحكمة العالية في ملديف قد حكمت بالإعدام في ١٢ آب/أغسطس ١٩٨٩ على ١٦ شخصاً ، منهم ٤ ملديفيين و١٢ من رعايا سري لانكا ، بالتطابق الكامل مع المتطلبات القانونية لملديف ، وذلك لاشتراكهم في مؤامرة للإطاحة بحكومة جمهورية ملديف القائمة بصورة قانونية ، وتنظيمهم الهجوم المسلح الإرهابي الذي حدث في مالي في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ .

٣٨٢ - وذُكر أيضاً أن الإجراءات القانونية لجمهورية ملديف تنص على أنه يجوز استئناف أي قرار تتخذه المحكمة العليا لدى رئيس الجمهورية لمراجعته قضائياً في غضون ٣٠ يوماً بعد صدور القرار . وذُكر كذلك أن الأشخاص الستة عشر ، على الرغم من إعلامهم بهذا الإجراء ، لم يقدموا أي التماس إلى الرئيس خلال الفترة المحددة ، وإنما التمسوا ، بدلاً من ذلك ، الرأفة من الرئيس الذي خفف ، بالنظر إلى هذا ، أحكام الإعدام إلى السجن مدى الحياة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

٣٨٣ - وأشار المقرر الخاص إلى الفقرة ٥ من المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، فطلب معلومات عن الحالات الآنفة الذكر ، ولا سيما عن أحكام الإجراءات التي تم وفقاً لها تحديد وضمان حقوق المدعى عليهم أثناء محاكمتهم .

موريتانيا

٢٨٤ - في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، أرسل المقرر الخاص رسالة إلى حكومة موريتانيا يحيل فيها ادعاءات مفادها أنه قد إلقي القبض على عدة أفراد من السكان السود في جنوبي البلد ، وأن قوات الأمن قد عذبت بعضهم وأعدمتهم في حزيران/يونيه ١٩٨٩ . وذكر أن معظم هؤلاء الأشخاص هم من الفلاحين أو الرعاة الذين قاوموا مصادرة أراضيهم وطردهم القسري إلى السنغال . ووُجه الانتباه إلى الحالات التالية:

(أ) محمد بيرو با ، ناظر مدرسة في تيتيان (كايدي) - ادُّعي أن رجال الشرطة قد عذبوه وأنه توفي في مركز شرطة كايدي ، بُعيد القبض عليه في النصف الثاني من حزيران/يونيه ١٩٨٩ ؛

(ب) عبد الرحمن عبدا لانس ، وهو راع في منطقة مبوت ، وأبو كا ، وهو راع من ديندي (كايدي) عمره ٢٦ عاماً ، وسامبا كا ، وهو راع من تيتيان (كايدي) عمره ٥٢ عاماً - ادعي أن أفراداً من قوات الأمن قد قتلتهم في حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

٢٨٥ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الادعاءات ، ولا سيما عن أي تحقيق تكون قد أجرته السلطات المختصة ، بما في ذلك عن تشريح الجثث ، وعن أية تدابير تكون قد اتخذت للحيلولة دون تكرار حدوث وفيات من هذا القبيل .

٢٨٦ - ووقت إعداد هذا التقرير ، لم يكن قد وصل أي رد من حكومة موريتانيا .

المكسيك

٢٨٧- في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، أرسلت برقية الى حكومة المكسيك فيما يتعلق بالادعاء القائل بأن أعضاء اتحاد جماعات السكان الأصليين في منطقة ميكسي في ايستموس (UCIZONIO) قد تلقوا تهديدات بالقتل من أفراد عسكريين ينتمون الى فوج المدفعية السادس . مفرزة ماتياس روميرو ، في أوواكساكا . وادُّعي أنه في ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، قُتل ممثل "ميكسي" ، كريستوفورو خوسيه بيدرو ، في مدينة بوينافسيتا ، وأووكساكا ، على أيدي أربعة أفراد يستخدمون المناجل . وذُكر أن أحد الأربعة قد احتُجز وحدد أحد شركائه وهو خوان آباد خوان فالديسبينو ، وهو جندي من الفوج العسكري المذكور أعلاه .

٢٨٨- وتشير أيضا المعلومات الواردة أن "لجنة الشؤون القضائية وحقوق الانسان" التابعة لاتحاد جماعات السكان الأصليين قد أقامت دعوى جنائية ضد القتلة المزعومين ، وأنها نتيجة لذلك تعرضت لعمليات ترهيب من جانب أفراد هذا الفوج العسكري بقيادة

الضابط الآمر لهذا الفوج وهو العقيد خافيير دل ريال ماغاليانيس . وشملت أعمال الترهيب هذه عمليات اقتحام عنيفة من قبل الأفراد العسكريين لمكاتب اتحاد جماعات السكان الأصليين في ٢٦ و٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٩ وتهديدات ضد العاملين في هذه المنظمة . وفضلا عن ذلك ، وردت معلومات مفادها أنه في ١١ أيار/مايو ١٩٨٩ ، خُطف "تيليسفورو لارا لارا" في هيدالغو على يد جماعة شبه عسكرية . وذُكر أنه عُثر فيما بعد على جثته مشوهة . وادُعي أن جماعات شبه عسكرية ، يؤيدها الجيش ، قد منعت ذويه من استعادة جثته . وبالاضافة الى ذلك ، ادُعي أن الفلاحين الذين أبلغوا عن الحادث قد اعتُقلوا .

٣٨٩- وناشد المقرر الخاص الحكومة أن تحقق في الحالات المذكورة أعلاه وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية الحق في الحياة للأشخاص المذكورين أعلاه الذين يواجهون تهديدات بالقتل . وخاصة أولئك الذين طالبوا بالعدل الجنائي أمام المحكمة . وطلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الحالات ، وخاصة عن التدابير التي اتُخذت لحماية حياتهم .

٣٩٠- وفي ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، ارسلت برقية أخرى الى حكومة المكسيك تتعلق بالادعاء القائل بأنه في ١٩ أيار/مايو ، في هيدالغو ، قُتل أنطونيو ماركوس هيرناندس ، وهو أحد زعماء الفلاحين ، في نزاع حول ملكية أراض . وادُعي أن زعماء آخرين للفلاحين ، كانوا قد قتلوا في السنوات الماضية لأسباب مماثلة . وذُكر أن كان من بين الذين قُتلوا بينيتو هيرناندس كروس في عام ١٩٨٤ ، وليوديغاريو مارتينيس في عام ١٩٨٥ ، وأناكليتو راموس راميريس في عام ١٩٨٧ . وادُعي أن بعض ملاك الأراضي المعروفين جيدا هم المسؤولون عن حوادث القتل هذه . وادُعي أيضا أنه لم يجر القيام بأي تحقيقات في هذه الحالات من جانب سلطات ولاية هيدالغو أو من جانب وكيل النيابة في الولاية ، وأن هذه الحالات ظلت بلا توضيح لسنوات ، بينما بقي المسؤولون عنها يتمتعون بالافلات من العقاب . وقد وردت رسائل تعرب عن القلق على حياة وسلامة شهود حوادث القتل هذه التي جرت في المنطقة ، وخاصة على حياة وسلامة المحامين ، تيليسفورو ميراندا ، وبيلار نوروييغا ، وباربارا زامورا ، الذين مثلوا الفلاحين في هذه الحالات .

٣٩١- وناشد المقرر الخاص الحكومة أن تحقق في هذه الحالات وأن تتخذ التدابير اللازمة لحماية حق الأشخاص المعنيين في الحياة ، وخاصة أولئك الذين طالبوا بالعدل أمام المحاكم . وطلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الحالات وعن التدابير التي اتخذتها الحكومة .

٣٩٣- في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، أُرسلت برقية أخرى الى حكومة المكسيك فيما يتعلق بادعاءات مفادها توجيه تهديدات بالقتل ضد المحامية روساريو هويرتا لارا . الممثل القانوني لجماعة ماهما للسكان الاصليين في ايمباركاديرو ، في بلدية ايلاماتلان ، في فيراكروس . ووفقا للمعلومات التي وردت ، فان الفلاح بيدرو هيرناندیس قد قُتل في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ في ايمباركارديرو . وذُكر أن مندوب ادارة الاصلاح الزراعي في فيراكروس ، ماريو راميريس بريتون قد سبق أن أنذره بألا يعود الى ايمباركارديرو لأنه سيُقتل اذا عاد . وذكر أن انذارا مماثل قد وجهه الى الفلاحين سوسيمو هيرناندیس وكارلوبينا راميريس والى المحامية روساريو هويرتا لارا . وفي ١٢ تموز/يولية ١٩٨٩ ، ادُعي أن الموظف نفسه قد أنذر المحامية مرة ثانية بألا تذهب الى هواياكوكوتلا لأنها ستُقتل هناك وأن نفس الانذار قد وُجه الى سوسيمو هيرناندیس ، لأنه "قد تم التعرف عليهما بوضوح" .

٣٩٣- وناشد المقرر الخاص الحكومة أن تتخذ تدابير لحماية حق الأشخاص المهددين في الحياة وطلب معلومات عن التدابير التي اتخذتها الحكومة في هذا الصدد .

٣٩٤- في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، ورد رد من حكومة المكسيك على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ٦ تموز/يولية ١٩٨٩ ، جاء فيه أن قتل أرتيميو ماركوس هيرندنايس لا يشكل بأي حال اعداما باجراءات موجزة أو اعداما تعسفيا بل يشكل جريمة عادية ، وأن بواسطة السلطات المختصة في ولاية هيدالغو قد حققت في الموضوع ، بما في ذلك تشريح الجثة ، ولكن لم يكن من الممكن حتى الآن تحديد المرتكبين .

٣٩٥- في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، ورد رد من حكومة المكسيك على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، جاء فيه أن الحادث المعني لا يشكل أمرا يدخل في نطاق ولاية المقرر الخاص . وذُكر فيه أن حكومة ولاية فيراكروس قامت بالتحقيق في الحالة ، وأن الدراسة الفنية القانونية الجاري القيام بها فيما يتعلق بالأرض المعنية في بلدية لياماتلان ، فيراكروس ، قد أشارت نوعا من السخط لدى صغار الملاك ، وأن المشكلة الخطيرة المتعلقة بملكية الأراضي في هذه البلدية قد تسببت في نزاعات ، من بينها نزاعات عنيفة . وفي هذا الصدد ، فان وزير الاصلاح الزراعي ، قد أنذر المحامية هويرتا بأنه ربما يجري اشارة السخط وأن مجرد وجودها قد يسبب اضطرابا . ويبدو أن المحامية قد قبلت الانذار الذي وجهه السيد راميريس بريتون دون أي استياء أو سوء فهم .

٣٩٦- في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، ورد رد آخر على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٩ المتعلقة بمقتل بيدرو هيرناندیس رييس . ووفقا لهذا

الرد ، فقد قُتل في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩ وهو في طريق عودته الى بيته من حضور اجراءات قانونية في ولاية هيدالغو ، في مكان اسمه "تيكوماتيتشيكو" على الطريق المؤدي من ايلاماتلان الى إيمباركاديرو . وقد أجرى مكتب المدعي العام لمنطقة هوا ياكوكوتلا ، في فيراكروس ، تحقيقا أوليا في هذه الحالة وتواصل الشرطة القضائية في هوا ياكوكوتلا وايلاماتلان التحقيق فيها .

نيكاراغوا

٣٩٧- في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، أُرسلت رسالة الى حكومة نيكاراغوا أُحيلت فيها ادعاءات مفادها أن أشخاصا يُدّعى أنهم من المتمردين "الكونترا" قد قُتلوا على أيدي قوات الأمن . وشُرح أن الحالات التالية قد حدثت في النصف الثاني من عام ١٩٨٨:

(أ) في ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، قام أفراد من شرطة ديريامبا بقتل الفلاح خوسيه مانويل هيرنانديس سوتو عندما اعترض على القبض على ابنه فرانسيسكو (إلكاريسال كارسو) ؛

(ب) في ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، ألقى رجال أمن الدولة بالقبض على الفلاح الفونسو لوبيس ريفيرا في ايستالي . وبعد ذلك ببضعة أيام ، أعلنت وزارة الداخلية أن لوبيس ، وهو عضو في الكونترا ، قد مات في اشتباك مع الجيش ؛

(ج) في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، قُبض على فيسينتي رويس أكونيا في سان ايسيدرو ، في ماتاغالبا . وبعد ذلك ببضعة أيام ، عُثر على جثته في مستشفى لا ترينيداد ؛

(د) في ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ ، قتل رجال الجيش غافينو مارتينيس غارسيا بينما كان يعمل في الحقل في واسلالا ، محافظة سيلايا ؛

(هـ) في ٢٧ تموز/يولية ١٩٨٨ ، قام جنود بقتل اليسار هيرّيرا ، رئيس المكتب الاقليمي لحزب المحافظين في ماتاغالبا ؛

(و) في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، قام جنود بقتل فاليريانو توريس غوميس ، وهو عضو في مجلس مدينة "فالييي دل وابي" ، في ميناء لا إسبيرانسا .

٣٩٨- وطلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الادعاءات وخاصة عن أية تحقيقات تكون قد أجرتها السلطات المختصة ، بما في ذلك عن تشريح الجثة ، وعن أي تدابير تكون قد اتخذت لمنع تكرار وقوع حوادث قتل من هذا القبيل .

٣٩٩- وفي ١٦ آذار/مارس و١٢ أيار/مايو و٦ حزيران/يونيه و٣ تموز/يولية و٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، وردت ردود من حكومة نيكاراغوا على رسالتي المقرر الخاص المؤرختين في ٢٨ تموز/يوليه و٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ بشأن ما ادعي وقوعه من حالات اعدام باجراءات موجزة أو اعدام تعسفي ، على النحو التالي:

(أ) روخير فرانسيسكو بوفيدا أوسوريو . في ٨ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، حكم على روخير فرانسيسكو بوفيدا أوسوريو بالسجن سنتين وستة أشهر في جريمة سرقة مسلّحة . وبدأ تنفيذ الحكم الصادر عليه في الوحدة التأديبية "ماريو غونساليس" . وفي ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٧ ، بدأ السيد بوفيدا يشرب الخمر في وقت مبكر من اليوم ثم قام ، في المساء ، بالتقاط مسدس وقال لاصدقائه إنه سيقتل نفسه بسبب مشاكل شخصية . وتم مع ذلك منع محاولة الانتحار هذه . وفي الساعات الأولى من الصباح استطاع السيد بوفيدا أن يضع يديه على مسدس آخر واستخدمه في اطلاق النار على نفسه في بطنه ؛ فمات في حضور شهود ؛

(ب) إيدي مويسيس بارّيرا موراليس . في الساعة ٨/٤٥ صباحا في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، كان إيدي مويسيس بارّيرا موراليس وفرانسيسكو بارّيرا ، وكلاهما عضو في جيش الشعب الساندينى ، يقفان في مركز "هيلاريو سانتشيس" للضباط في خينوتيغا ، فاقتربا من سيارة أجرة تقف في مواجهة مكتب المزاد العلني في ماناغوا . وهددا مالك السيارة الأجرة ، واستولوا على ما معه وأجبراه على أن يأخذهما الى مدينة ليون . وفي الساعة ١١/٠٠ صباحا من اليوم نفسه ، هدد هذان الرجلان ضابطين من الشرطة الساندينية بالقتل ببندقيتيهما ، وكان الضابطان متمركزين عند الكيلومتر ٨١ على طريق ماناغوا - ليون ، وجرداهما من السلاح وسرقا ما معهما . ثم تبادلا السيارات ، وتركا السيارة الأجرة ، وأجبرا الضابطين على أخذهما الى باغرونيكا في مالبايسيليو ، وتركاهما هناك . وفي الساعة ٧/٣٠ من صباح اليوم التالي ، ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٨ ، قام الاخوان بارّيرا اللذان كانا تواقين للهرب ، باعتراض سيارة نقل صغيرة خاصة وأجبرا سائقها على أخذهما الى مزرعة "كواترو بالوس" . واستطاع السائق اخبار الشرطة عن مكان الرجلين ، ونتيجة لذلك استطاعت شرطة "سان فرانسيسكو ليبري" ، بالتعاون مع شرطة ليون ، العثور على الأخوين باريرا في منزل غير مسكون ؛ وردا على الأمر دعوتهما الى تسليم نفسيهما ، أطلقا النيران ، وحدث تبادل للطلقات ترتب عليه مقتل إيدي بارّيرا واصابة فرانسيسكو بارّيرا بجراح ؛

(ج) كارلوس هودس دونس . قبضت شرطة كورن إيسلاند على كارلوس هودس دونس في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٨ وأُخذ الى وحدة شرطة . وقام كل من ميلفين دافيلا سوسا ، الملازم الثاني بوزارة الداخلية ، الذي أُرسل من بلوفيلدس للقبض على هودس دونس ، وعمر ابولينار أمادور فاليي ، وهو ميكانيكي مقيم في كوكراهيل ، بأخذ هودس دونس خارج وحدة الشرطة نحو الساعة ١١/٣٠ مساء ١٩ أيار/مايو ١٩٨٨ وقالا له أن يجري . وعندئذ قام كل من دافيلا سوسا وأمادور فاليي باطلاق النار عليه من الخلف . وأُخذ الى عيادة كورن ايسلاند حيث تلقى حدا أدنى من العلاج الاسعافي الأولي ، بسبب عدم خبرة الممرضات في علاج اصابات الرصاص . ومات هودس دونس في ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٨ نتيجة لنزيف . وحكمت المحكمة العسكرية على كل من ميلفين دافيلا سوسا وعمر أمادور فاليي بالسجن ٦ سنوات ؛

(د) خوسيه فيليكس لاغو سوتو . استجابة لشكوى قدمت فيما يتعلق بمقتل فيليكس لاغو سوتو في المنطقة العسكرية الخامسة ، قامت المحكمة العسكرية لهذه المنطقة بالتحقيق في الأحداث التي يُدّعى أن مرتكبيها هما اثنان من العسكريين . وفي الفترة ما بين ٤ و٧ آذار/مارس ١٩٨٨ ، حدثت مناوشة بين قوات من كتيبة بيدرو ومجموعة من المتمردين في مستوطنة "فيلا البيرس" ، بمنطقة "إلألمندرو" ، مقاطعة نويفا غينيا ، فأصابت فيليكس - الذي كان ينتحل إسم أدولفو - بجراح وألقت القبض عليه . وأُخذ في اليوم نفسه الى عيادة كتيبة المشاة الثالثة والخمسين ، حيث جرى علاجه . وفي ١٠ آذار/مارس في الساعة ٧/٠٠ مساء هرب من العيادة بالقفز من نافذة ، مما حدا بالجنود القائمين بالحراسة الى اطلاق صيحة تحذير له ولكنه لم ينصع للأمر . فأطلق الحراس حينئذ النار عليه فأصابوه بطلقة من بندقية اكا (AKA) ؛ ومات في اليوم التالي . وخلال التحقيقات التي تلت ذلك ، والتي شملت شهادة أدلى بها رئيس الخدمات الطبية لكتيبة المشاة الثالثة والخمسين واثنين آخرين ، كان الجميع متفقين على أن فيليكس قد لاذ بالفرار ، وعندما لم ينصع لصيحة التحذير أُطلق عليه الرصاص ، مما تسبب في وفاته . وأخيرا ، قررت المحكمة التي نظرت في هذه القضية ، رفض الدعوى ، نظرا الى أن الأفراد العسكريين قد تصرفوا تحت حماية الفقرة ٩ من المادة ٢٨ من قانون العقوبات ، التي تنص على ما يلي: "المادة ٢٨ - يعفى الأشخاص التالون من المسؤولية الجنائية: (٩) أي شخص يتصرف في سياق أدائه لواجب أو في سياق ممارسته الشرعية لحق أو سلطة أو منصب أو وظيفة" .

(هـ) أسرة كروس مايرينا . في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، في قرية اسمها "إلتشيلي" ، في مقاطعة سان رامون ، محافظة ماتاغالبا ، قُتلت أسرة كروس مايرينا على أيدي "أنطونيو ألتاميرانو سالميرون" ، و"خوان تريمينيو ميندوسا" و"خاسينتو" و"غيليرمو لوبيس" . وكان الباعث على القتل نزاعا يتعلق بقطعة أرض باعها المواطن سانتوس هيرناندس إلى فيليبي كروس . فقد دخل مرتكبو الجريمة في مزرعة ذرة مسلحين ببنادق "أكا" ومناجل ؛ ثم أطلقوا النار على أسرة كروس مايرينا ، فقتلوا "غلوريا مايرينا" و"فيليبي كروس" و"ساندرا مايرينا" ، والغلام "خوان كروس مايرينا" وغلاما آخر لم تحدد هويته ، وجرحوا الغلام خايرو كروس في ظهره . ثم صب القتلة جام غضبهم على جثث القتلى . ولدى ابلاغ وزارة الداخلية بما حدث ، أجرت تحقيقا وألقت القبض على "خاسينتو" و"غيليرمو لوبيس" ، اللذين أدينا وحكم عليهما بالسجن ثلاثين سنة . وقُتل خوان تريمينيو ميندوسا أثناء مقاومته القبض عليه ؛ أما فيما يتعلق "بأنطونيو ألميرون" فلم يُقبض عليه وبقي طليقاً . ولم تشترك أي من السلطات العسكرية للبلد في الأحداث الوارد وصفها أعلاه ، نظرا الى كون مرتكبي هذه الجرائم من المدنيين ؛

(و) ماريا إيوستاسيا ليون إسترادا . بناء على شكوى قدمها ماريو ليون سولانو ، اتُخذت إجراءات للتحقيق في الادعاء المتعلق بمقتل ماريا اوستاسيا ليون إسترادا . ونتيجة للتحقيقات التي أجريت وبناء على أقوال شهود العيان ، أمكن توضيح الحالة وتحديد الظروف التي حدثت فيها ، وهي كما يلي: في ليلة ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، وقعت فصيلة مكونة من ٣٥ رجلاً من جيش الشعب الساندينى في كمين أعده مجموعة من المتمردين في القطاع المعروف باسم لا كاميانا ، الواقع بالقرب من قاعدة إلغوابو لدعم العمليات ، في المقاطعة الادارية سينتو توماس ، تشونتالس . وعندما صُدّ الهجوم ، هرب المتمردون . وتعقبهم أفراد الجيش ، ولدى مرورهم بمنزل ماريا إيوستاسيا ليون إسترادا ، علموا أنها قُتلت هي وطفلاها أثناء تبادل النيران بينهم وبين المتمردين . وبالنظر الى ما تقدم ، قررت المحكمة العسكرية التي نظرت في القضية أنه لا يمكن عزو أي مسؤولية جنائية الى أفراد جيش الشعب الساندينى نظرا الى أنه لا يوجد تيقّن فيما يتعلق بسبب وفاة ماريا إيوستاسيا ليون وطفليها ، التي حدثت في ظروف من المستحيل في ظلها فعلياً تحديد أية مسؤولية فردية . وبناء عليه ، قررت المحكمة العسكرية رفض الدعوى بصورة عامة في هذه القضية على أساس أنه لا يمكن عزو أية مسؤولية جنائية بشأنها .

باكستان

٣٠٠ - في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، أُرسلت رسالة إلى حكومة باكستان أحيلت فيها ادعاءات مفادها أنه في ظل القانون رقم ٢٠ المؤرخ في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٤ ، الذي يحظر على الأحمدية إعلان أو نشر أو ممارسة عقيدتهم باعتبارها الإسلام ، قُتل عدد من الأعضاء المنتسبين الى هذه العقيدة أو أصبحوا هدفاً للقتل من جانب أشخاص غير محددي الهوية أو من جانب غوغاء مُثارة . وادُّعي أن السلطات لم تتدخل من أجل حماية هؤلاء الأشخاص من الهجوم أو من أجل التحقيق في حوادث القتل أو محاولات القتل .

٣٠١ - وأورد في الرسالة وصف للحالات التالية ، التي ادُّعي أنها وقعت في عام ١٩٨٩:

(أ) في ٩ آذار/مارس ١٩٨٩ ، حدث في سيالكوت ، أن هجم شخص على خواجة سارفاراز أحمد ، وهو محام ، وأصابه بجراح بالغة ، وكان هذا الشخص قد قام في الماضي بمحاولة فاشلة ليودي بحياة خبير اقتصادي من الأحمدية ؛

(ب) في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، حدث في فيصل آباد ، أن هجم أحد خصوم الأحمدية على زهير أحمد وأصابه بجراح بالغة ؛

(ج) في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٩ ، حدث في ساكراند ، مقاطعة نوابشاه ، إقليم السند ، أن أطلق شخصان مجهولان الرصاص على الدكتور مُنوَّر أحمد وقتلاه ؛

(د) في ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، حدث في شاك سِكندر ، مقاطعة جوجـــرات ، أن قام حشد من الناس بمهاجمة نظير أحمد وقُتل بالرصاص في حوادث شغب ضد السكـــان الأحمدية في القرية . وقُتل بالرصاص أيضا اثنان آخران من الأحمدية وواحد من مثيـــري الشغب من المناوئين للأحمدية . وكانت الشرطة تقف موقف المتفرج أثناء هذا الحادث ؛

(هـ) في ٣ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، حدث في قاضي أحمد ، مقاطعة نوابشاه ، إقليـــم السند ، أن أطلق مسلح مجهول الرصاص على الدكتور عبد القدير في عيادته . ومـــات الدكتور عبد القدير وهو في طريقه إلى المستشفى . وقيل إنه هو الضحية الثانية عشرة للهجمات الموجهة ضد الأحمدية في إقليم السند ؛

(و) في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، حدث في نوابشاه ، إقليم السنـــد ، أن أطلق مسلحان مجهولان الرصاص على الدكتور عبد القدوس ، وهو من الأحمدية ، أثنـــاء عودته إلى عيادته ، فقتلاه .

٣٠٢ - وبالإضافة إلى ذلك ، ادُّعي أن ٤ من السجناء الأحمدية ، الذين كان قد حُكـــم عليهم بالإعدام في عام ١٩٨٦ من جانب محكمة عسكرية خاصة ، قد استُبعدوا من العفـــو وإعادة المحاكمة ، على الرغم مما ذكر من أن الحكومة قد أعلنت في كانـــون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ أن أحكام الإعدام التي أصدرتها المحاكم العسكرية هي باطلة ولاغيـــة . وقيل إن الأشخاص الأربعة هم محمد الياس منير ونعيم الدين ، اللذان حكمت عليهمـــا المحكمة العسكرية الخاصة رقم ٦٢ في مولتان بالإعدام في شباط/ فبراير ١٩٨٦ ، وناصـــر أحمد قريشي ورفيع أحمد قريشي ، اللذان حكمت عليهما محكمة عسكرية خاصة في سُكـــور بالإعدام في ٣ آذار/مارس ١٩٨٦ .

٣٠٣ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الادعاءات ، وبصفة خاصة عن أي تحقيق تكـون قد قامت به السلطات المختصة ، بما في ذلك عن تشريح الجثث ، وعن التدابير التـــي اتُّخذت لمنع تكرار وقوع مثل حوادث القتل هذه .

بنما

٣٠٤ - في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، أُرسلت رسالة إلى حكومة بنما تحيـــل ادعاءات مفادها أنه خلال العام الماضي وقع عدد من حالات القتل يدّعى أن أعضـــاء القوات الحكومية مسؤولون عنها . وهذه الحالات هي كما يلي:

(أ) <u>نيكولاس فان كليف</u> . هذا الشخص الهولندي البالغ من العمر ٥٢ سنة عضـو في البعثة الارسالية التي تديرها في بنما الجماعة الدينية البوليـنيـــة (Poulirist Religious Order) ، وقد أصيب برصاص أطلقه عليه في ٧ أيار/مايو ١٩٨٩ أحد أفـــراد وحدة من كتيبة باس التابعة لقوات الدفاع عن بنما ، واسمه أولميدو اسبينوســـا .

ووفقاً للمعلومات التي وردت ، كان الأب فان كليف ، يقود سيارة يوم الأحد ٧ أيار/مايو بصحبة شاب عمره ١٦ سنة ، في محلية سانتا مارتا ، بوغابا ، بإقليم تشيريكيس ، للاعلان عن القداس الذي كان بصدد اقامته ، عندما وقع هذا الحادث . وأُخذ إلى مستشفى ديفيد حيث مات في اليوم التالي نتيجة لجراحه ؛

(ب) لويس أنطونيو غونساليس سانتاماريا . هذا الشخص البالغ من العمر ٢١ سنة ، هو طالب في السنة الأولى في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة بنما الوطنية ، قد أصيب بجرح قاتل في ٣ آب/أغسطس ١٩٨٩ بفعل طلق ناري أطلقه عليه أحد أفراد قوات الدفاع عن بنما يتبع وحدة مقاومة الشغب التي يطلَق عليها "دوبرمانس" (dobermans) وقد قع هذا الحادث في الساعة ١٥/٠٠ في حرم الجامعة وعلى وجه التحديد في مباني كلية الآداب ومدرسة الموسيقى ، في سياق الإجراءات التي اتخذتها قوات الدفاع ضد مظاهرة مناوئة للحكومة وضد رئيس بعثة منظمة الدول الأمريكية . وبعد ذلك بقليل ، مات بسبب جراحه في مستشفى بيلافيستا .

٣٠٥ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الادعاءات وخاصة عن أي تحقيق تكون قد أجرته السلطات المختصة ، بما في ذلك عن تشريح الجثتين ، وعن أي تدابير تكون قد اتُخذت لمنع تكرار وقوع حوادث قتل من هذا القبيل .

بيرو

٣٠٦ - في ٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ، أُرسلت برقية إلى حكومة بيرو فيما يتعلق بادعاء مفاده وجود تهديد لحياة بنيديكتا ماريا فالنسويلا أوكايو ، التي شهدت أمام النائب العام كارلوس إيسكوبار بينيدا بشأن إعدام ٢٨ شخصاً في كايارا في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٨ باجراءات موجزة أو اعداما تعسفيا . وأشار المقرر الخاص في البرقية إلى برقيته المؤرخة في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ المتعلقة بالادعاء المتعلق بقتل شهود حوادث كايارا والتهديدات بالقتل التي وُجهت ضد كارلوس إيسكوبار بينيدا وبالقلق على حياة بنيديكتا ماريا فالنسويلا أوكايو (انظر E/CN.4/1989/25 ، الفقرتان ٣٠٨ - ٣٠٩) .

٣٠٧ - وادُعي أن الأشخاص الآخرين الذين أدلوا بشهاداتهم أمام المدعي العام إيسكوبار بينيدا فيما يتعلق باشتراك القوات المسلحة في القتل ، قد قُتلوا أو اختفوا ، وأن فالنسويلا أوكايو كانت شاهدة على عمليات القتل هذه ولم تتخذ تدابير خاصة لحمايتها .

٣٠٨ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن التدابير التي اتُخذت لحماية حياة الأشخاص الذين تلقوا تهديدات بالقتل .

٣٠٩ - في ٨ آذار/مارس ١٩٨٩ ، أُرسلت برقية أخرى فيما يتعلق بادعاء مفاده توجيه تهديدات بالقتل ضد لوكاس كاتشاي هوامان ، رئيس جبهة الدفاع عن مصالح محافظة سان مارتين . ووفقاً للمعلومات التي وردت ، استخدمت أصابع ديناميت في هجمات على منزله في ٢٤ شباط/ فبراير و٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٨ ووُجهت تهديدات بالقتل فيما بعد ضده وضد أسرته ، ويدعى أنها جاءت من أفراد في الجيش وجماعة "مغاوير رودريغو فرانكو" شبه العسكرية .

٣١٠ - وناشد المقرر الخاص الحكومة أن تحقق في الادعاءات المذكورة أعلاه وطلب معلومات عن نتائج التحقيق وكذلك عن التدابير التي اتُخذت لحماية حياة الشخص المعني .

٣١١ - وفي ٣ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، أُرسلت برقية أخرى إلى حكومة بيرو فيما يتعلق بادعاءات مفادها توجيه تهديدات بالقتل ضد خوليو ك . فالكوني غونساليس ، وهو محام قيل إنه اشترك في قضايا تتعلق بحالات اعدام باجراءات موجزة وحالات اختفاء وجرائم سياسية أخرى . ووفقا للمعلومات التي وردت ، تلقى فالكوني غونساليس مؤخرا تهديدات كثيرة بالقتل من مصادر مجهولة كما جرى مراقبة مكاتبه من جانب أشخاص كانوا يدورون حولها بسيارات بدون لوحات تسجيل ، وبنوافذ ذات زجاج قاتم . وفضلا عن ذلك ، نشرت مؤخرا احدى المجلات في بيرو مقالا ورد فيه أن فالكوني غونساليس هو محام لـ "الدرب المشرق" (سنديرو لومينوسو) "Sendero Luminoso" نظرا الى علاقته المهنية مع المحامي مانويل فيبريس ، الذي قُتل في تموز/يوليه ١٩٨٨ على يد ما يسمى ب "مغاوير رودريغو فرانكو" . وقيل إن جميع هذه الاحداث قد جعلته يخشى على حياته وسلامته .

٣١٢ - وناشد المقرر الخاص الحكومة أن تحقق في هذه الحالة وأن تتخذ تدابير لحماية حياته ، وطلب معلومات عن نتائج التحقيق وكذلك عن التدابير التي اتخذتها الحكومة .

٣١٣ - وفي ٢٤ تموز/يولية ١٩٨٩ ، أُرسلت رسالة الى حكومة بيرو أُحيلت فيها ادعاءات مفادها أنه خلال النصف الاول من عام ١٩٨٩ ، حدثت في بيرو انتهاكات كثيرة للحق في الحياة ، وخاصة في المناطق المشمولة بحالة طوارىء . وحتى ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، طالت حالة الطوارىء ٥٥ اقليما و٨ محافظات وأكثر من ٤٥ في المائة من مجموع السكان . وفي المناطق المسماة "مناطق طوارىء" ، تتمتع القيادات العسكرية السياسية ، المنشأة بموجب القانون رقم ٢٤١٥٠ بسلطات رقابية واسعة على السكان . وفي عام ١٩٨٨ ، ارتفع عدد حالات القتل الناتجة عن أفعال من أفعال العنف السياسي الى ١ ٤٦٠ حالة ، وهو رقم أعلى من أي رقم سُجل في السنين السابقة . وذُكر أن معظم الضحايا كانوا من المدنيين (٧٨٧ وفقا لاحد المصادر) . ونُسب كثير من انتهاكات الحق في الحياة الى جماعات المتمردين مثل الدرب المشرق "سيديرو لومينوسو" وحركة توباك امارو (Tupac Amaru) .

٣١٤ - بيد أن تقارير كثيرة تنسب حالات القتل الى القوات المسلحة ودوائر الامن وجماعة شبه عسكرية تسمى "مفاوير رودريغو فرانكو" . وذُكر أن هذه الجماعة قامت بعمليات قتل مختلفة ، من بينها قتل برلماني بيرويّ وأنها ارتكبت أعمالا ارهابية أخرى ضد أعضاء أحزاب معارضة مختلفة . وقيل إن "مفاوير رودريغو فرانكو" مسؤولة عن أعمال ارهابية ضد أعضاء الكنيسة الكاثوليكية في بونو ، وعن خطف وقتل المحامي مانويل فيبريس في تموز/يوليه ١٩٨٨ وعن مقتل صحفيين ونقابيين ومدافعين نشطين عن حقوق الانسان وآخرين ، وأيضا عن توجيه تهديدات بالقتل أجبرت الضحايا على ترك مكان اقامتهم في بيرو من أجل حماية حياتهم وحياة أقاربهم . وتذكر التقارير وأقوال الشهود التي وردت أن أنواع الانشطة التي تقوم بها هذه الجماعة تشير الى أنها فرقة شبه عسكرية مكونة من أعضاء في الشرطة الوطنية و/أو من أشخاص مرتبطين بالحزب الحاكم . وادُعي أن جهاز الدولة المسؤول عن حفظ النظام العام لم يتخذ اجراء فيما يتعلق بالتحقيق في الأعمال الارهابية التي ارتكبتها هذه الجماعة ، اذ أنه على الرغم من أنه قد تم تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في أنشطة هذه الجماعة ، فإن السلطات القضائية لم تقبض على أحد أو توجه اليه الاتهام فيما يتعلق بهذه الاعمال ، التي حدثت في مناطق تمارس فيها القوات المسلحة سيطرة تامة . وقُدم وصف للحالة التالية فيما يخص هذه الفرقة:

٣١٥ - في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، عثر على جثتي كل من ساؤول كانتورال ، الامين العام للاتحاد الوطني لعمال المناجم والصناعات المعدنية في بيرو ، وكونسويلو غارسيا ، العضو في منظمة "لاس فيلومينا" (Las Filomenas) التي تقوم بتدريب زوجات عمال المناجم . وكانت الضحية الأخيرة ذات جمجمة مكسورة يبدو أنها قد ضُربت بسيارة ثقيلة . وكان معلقا على الجثتين ورقتان تضمان شعارات وتهديدات يمكن أن يُستدل منها على أن "الدرب المشرق" "سيندرو لومينوسو" هي المسؤولة عن قتلهما . بيد أن زعماء الاتحاد الوطني لعمال المناجم والصناعات المعدنية في بيرو قد ذكروا أنهم لا يعتقدون أن "الدرب المشرق" هي المسؤولة عن ذلك ، نظرا الى أن جميع زعماء عمال المناجم قد تلقوا من "مفاوير رودريغو فرانكو" تهديدات بالقتل أنها ربما جاءت من قوات حكومية . ووفقا للمعلومات التي وردت ، كان ساؤول كانتورال قد قاد اضرابين لعمال المناجم واتهمه أصحاب المناجم بأنه له صلات ب "الدرب المشرق" .

٣١٦ - وأُورد وصف للحالات التالية باعتبارها أنها أُرتكبت من جانب قوات حكومية:

(أ) في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٨ ، مات خافي ادواردو أرّاسكو كاتبو ، وهو طالب في كلية الاحياء في جامعة سان ماركوس ، بعد أن أطلق أفراد من قوات الشرطة النار عليه ؛

(ب) أما كارلوس أ . بارنيت أسبور ، البالغ من العمر ٢٨ سنة ، والطالب في السنة الخامسة في كلية الحقوق بجامعة سان ماركوس وزعيم سابق لاتحاد طلاب الجامعة

الوطنية للدراسات الهندسية ، فقد أُصيب في ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ برصاصة أطلقها عليه أفراد الحرس المدني خلال مظاهرة ؛

(ج) وأما هيرنان بوسو باربينوس ، البالغ من العمر ٢١ سنة ، والطالب في كلية الانثروبولوجيا في جامعة سان ماركوس ، فقد أطلق أفراد الشرطة الرصاص عليه فقتلوه خلال مظاهرة جرت في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ ؛

(د) وأما هيكتور راؤول لاوريانو ريموندو ، البالغ من العمر ١٨ سنة ، والطالب في السنة الأولى في كلية التربية ، فقد قُتل بالرصاص في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ على أيدي أفراد الحرس المدني الذين طرحوه أرضا وأطلقوا من مسافة قريبة مباشرة خمس رصاصات قاتلة على رأسه وصدره ، في الجامعة الوطنية لبيرو الوسطى (UNCP) ؛

(هـ) وخلال عام ١٩٨٨ ذُكر أن عددا من شهود مذبحة كاياارا (E/CN.4/1989/25 ، الفقرة ٢١٠) قد قتل . ففي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، اعترضت مجموعة من الرجال المقنّعين مركبة النقل العام التي كان يركبها عمدة مقاطعة كاياارا ، خوستينيانو تينكو غارسيا ، وأمينة بلدية المقاطعة ، فيرناندينا بالومينو كيسبي - وكلاهما كانا شاهدين لما حدث في كاياارا وسبق أن وجها اتهامات ضد أفراد عسكريين يُدعى أنهم مسؤولون عن جرائم مختلفة - وقد استخدم الرجال المقنعون التهديدات لاجبار جميع الركاب على ترك المركبة والتحرّك بعيدا ، باستثناء الشخصين المذكورين أعلاه وسائق المركبة . ووفقا للشهود ، جرى تعذيب تينكو غارسيا وفيرناندينا بالومينو وبعد ذلك قُتلا بوابل من رصاص مدفع رشاش . أما سائق المركبة ، أنطونيو فيليكس غارسيا تيري ، فقد رُبط بالمركبة التي تم تفجيرها بقنبلة ؛

(و) في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، أطلقت مجموعة من الرجال المقنّعين الرصاص على ادواردو روخاس أرسي ، وهو صحفي يعمل لمجلة كاريتاس وهوغو بوستيوس سافيدرا مراسل صحيفة أكتواليداد اليومية ، وكانا كلاهما مرسلين من قبل صحيفتيهما الى ايراباتا في إقليم هوانتا ، في أياكوشو . وقتلت هذه المجموعة بوستيوس سافيدرا وجرحت روخاس أرسي ، الذي أُخذ الى المستشفى . وادُّعي أن دورية من الحرس المدني وأفرادا من الجيش كانوا موجودين في المنطقة وقت وقوع هذا الحادث وذهبوا الى المكان الذي وقع فيه ولكنهم لم يتخذوا أي اجراء للحصول على أدلة تثبت القتل ، وأن الشهود قد ذكروا أن المسؤول عن القتل هم أفراد عسكريون ، من بينهم نقيب في الجيش اتجه الى بوستيوس سافيدرا وأجهز عليه برصاصة ؛

(ز) في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، أدّعي أن أفرادا من الجيش قتلوا ماكسيمو فيلاكريسيس هينريكس وويلبيرتو كونتريراس غارسيا ، في نياهوينبوكيو ، في كينا ؛

(ح) في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، ذُكر أن ماريا غيناريتا بيسكو بيسانغو ، البالغة من العمر ٣٦ سنة ، وزوجة خوان بابلو سابويا بويرتا الذي كان قد قُبض عليه واختفى في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، قد ألقى القبض عليها خمسة جنود اقتحموا منزلها . وبعد ذلك بقليل عُثر عليها ميتة ، مربوطة من رأسها وقدميها بشجرة ، وعليها علامات ظاهرة للتعذيب والاغتصاب والضرب بالرصاص ؛

(ط) في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، قام أفراد من الجيش يرتدون الزي الرسمي بالقبض علي ايليودورو باندييسو أنكاسي ، البالغ من العمر ٤٣ سنة ، وهو تاجر ، وذلك في مزرعة بامباتشوكا ، في لياوريكوتشا ، بمحافظة هوانكافيليكا . وعُثر على جثته في لياوريكوتشا في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وعليها علامات تعذيب شديد ؛

(ي) في ١ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، قُتلت إيلينا نياهوينيلا ، وهي طفلة عمرها شهران ، عندما اختطفها جنود من ذراعي أمها وألقوا بها على الأرض في كيلكاكاسا ، بمقاطعة كوتاروسي ، في اقليم ايامارايس ، في أبوريماك ؛

(ك) في ٩ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، وخلال مظاهرة سلمية نظمها اتحاد فلاحي أوكاياالي ، في ميدان بوكاليبا ، في أوكاياالي ، قُتل ثمانية من الفلاحين برصاص أطلقه عليهم رجال الشرطة . وأُدعي أن شعبة العمليات الخاصة التابعة للشرطة الوطنية هي المسؤولة عن عمليات القتل هذه . وأشارت تقارير غير مؤكدة الى أنه جرى أخذ نحو ٣٠ جثة من الميدان في شاحنة ؛

(ل) في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٩ ، قام جنود من كتيبة المشاة الثالثة في أوليانتايتامبو بغزو قرية كالاباسا ، بمقاطعة ماريبوسا ، في اقليم ساتيبو ، بمحافظة خونين ، وقبضوا على نحو ٣٠ شخصا . وفي ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩ ، عُثر على جثث ١١ شخصا من الذين قُبض عليهم في كالاباسا على ضفاف نهر كالاباسا . وذُكر أيضا أن ثلاثة من الأشخاص المقبوض عليهم قد استطاعوا الهرب ، وأُطلق سراح اثنين آخرين بعد تعذيبهما وأن أربعة أشخاص مفقودين .

٣١٧- في ١٥ حزيران/يونية ١٩٨٩ ، ذُكر أن فيرناندو ماخيا إغوتشياغا ، وهو محام ورئيس اللجنة الاقليمية لليسار المتحد في أوكسابامبا ، وألادينو ميلغاريخو بونسي ، وهو ناظر مدرسة وزعيم النقابة الوحيدة للعاملين في التعليم الابتدائي ، قد قُبض عليهما على أيدي أفراد من الجيش في منزليهما . وعُثر على الجثتين في ١٨ حزيران/يونية ١٩٨٩ في أوكسابامبا ، بمحافظة ثيرّو دي باسكو ، وعلى كل منهما اصابات بالرصاص وكذلك علامات تعذيب .

٣١٨- وطلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الادعاءات وخاصة عن أي تحقيق تكون قد اجرته السلطات المختصة ، بما في ذلك عن تشريح الجثث ، وعن أي تدابير تكون قد اتُخذت لمنع تكرار وقوع أعمال القتل من هذا القبيل .

٣١٩- وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، أرسل المقرر الخاص برقية أخرى إلى حكومة بيرو يشير فيها إلى برقياته المؤرخة في ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٨ و٩ كانون الثاني/يناير و٣ آذار/مارس ١٩٨٩ وإلى رسالته المؤرخة في ٢٨ تموز/يولية ١٩٨٨ بشأن عمليات القتل التي جرت في أيار/مايو ١٩٨٨ ، في كاياراا ، بمحافظة اياكوتشو ، وأيضا إلى ما تلى ذلك من احتجاز وقتل العديد من شهود الحادث المذكور أعلاه ، وإلى التهديدات بالقتل التي وُجهت ضد كارلوس إسكوبار بينيدا ، المفوض الخاص الذي حقق في هذا الحادث . وأشار المقرر الخاص أيضا إلى المعلومات الأخرى التي وردت ومفادها أن مارتا كريسوستومو غارسيا ، وهي ممرضة عمرها ٢٢ سنة ، واحدى شهود عمليات القتل التي وقعت في أيار/مايو ١٩٨٨ في كاياراا ، بمحافظة اياكوتشو ، قد قُتلت في ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩ في منزلها في حي سان خوان باوتيسا دي هوامانغا ، في اياكوتشو ، على يد ثمانية رجال يرتدون أغطية رأس وزيا عسكريا . وقيل إنها التاسعة من بين شهود عمليات القتل في كاياراا التي تقع ضحية "الاختفاء" أو القتل .

٣٢٠- ونظرا الى ما ذكرته التقارير عن مقتل عدد من شهود حادث كاياراا ، بما في ذلك قتل مارتا كريسوستومو غارسيا ، أعرب المقرر الخاص عن قلقه العميق على سلامة إسكوبار بينيدا وغيره من الشهود الباقين على قيد الحياة . وناشد الحكومة أن تجري تحقيقا شاملا في مقتل مارتا كريسوستومو غارسيا بقصد تقديم المسؤولين عن ذلك إلى القضاء وأن تتخذ جميع التدابير الضرورية لحماية حياة الأشخاص المعنيين ، كما طلب معلومات عن نتائج أو تطور التحقيقات التي تجريها الحكومة في حادث كاياراا وفي مقتل الشهود وأيضا عن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لحماية الأشخاص المعنيين .

٣٢١- وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ أُرسلت برقية أخرى إلى حكومة بيرو فيما يتعلق بتهديدات وُجهت ضد خوسيه انطونيو بورنيو لابرين ، المدير التنفيذي لمركز الدراسات والعمل من أجل السلم ، يدّعى أنها وُجهت بسبب عمله والعمل الذي تقوم به منظمته في مجال تقديم مساعدة إنسانية الى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان .

٣٢٢- وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، وبعد الواحدة صباحا بقليل ، قام رجل مسلح يرتدي زي الحرس المدني بالطرق بإصرار على باب منزل بورنيو لابرين في ليما ورفض تحديد هويته . وأعرب عن القلق على حياة بورنيو لابرين في ضوء حادث قتل كوكي هوانالي ، المحامي ، في منزله في باسكو في ظروف مماثلة .

٣٢٣- وناشد المقرر الخاص الحكومة أن تتخذ التدابير اللازمة لحمايته ، وطلب معلومات عن التدابير التي اتُخذت في هذا الصدد .

٣٢٤- وفي ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، أُرسلت رسالة أخرى إلى حكومة بيرو أحيلت فيها ادعاءات مفادها أن قوات حكومية أو جماعات شبه عسكرية ذات صلة بها قد انتهكت حق الاشخاص التالية أسماؤهم في الحياة ؛

(أ) استانيسلاو بولانكو روخاس ، وفرانسيسكو راموس باوتيستا ، وفيرخيليو باربينتوس راموس ، وفيرخينيو بارسينتوس بولانكو ، وإستيبان باربينتوس فيجا ، وأندريس هواماني بولانكو ، وماريا باوتيستا كيسبي ، وفرانكو راميريس ، وكليمينتي شوبيون باربينتوس ، وايفناسيو تيتو . وفي ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، ذُكر أن مجموعة من الجنود تحت إمرة أربعة ضباط احتلت منطقة بامباماركا ، بمقاطعة أوكارا ، في اقليم لوكاناس ، بمحافظة أياكوتشو . ويُدعى أنه تم اقتياد السكان الى ميدان القرية وأُجبروا على البقاء هناك لمدة يومين . وقام الجنود بنهب وقتل الاشخاص المذكورة أسماؤهم أعلاه لأنهم رفضوا التعاون ؛

(ب) دومينغو كيسبي ، عمره ٩٥ سنة ، وناتيفيداد كيسبي ، عمره ٩٠ سنة ، وكريسوستومو كوندوري كيسبي ، ٥٨ سنة ، وأليخاندرو كيسبي كوندوري ، عمره ٦٠ سنة - ذُكر أنهم قُتلوا ، في ظروف مماثلة للظروف الوارد وصفها في الفقرة السابقة ، في قرية سانتا آنا ، باقليم لوكاناس ؛

(ج) لويس ألبيرتو الفاريس أغيلار ، وخوسيه آبل بايس مالبارتيدا . ذُكر أن هذين الطالبين الجامعين قد قُتلا في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، بالقرب من منتجع سان بارتولو ، جنوب مدينة ليما ، ويُدعى أن ذلك تم على أيدي أعضاء في جماعة شبه عسكرية . وذُكر أيضا أن المكان الذي عُثر عليهما فيه هو "منطقة عسكرية" وأنه بهذه الصفة يخضع لعمليات تفتيش متكررة من جانب الجيش ؛

(د) كوكي ساموبل هوامالي سانتشيس ، وعمره ٣٣ سنة ، محام ، مدير الشؤون الوطنية والدولية في لجنة حقوق الإنسان في باسكو . ذُكر أنه في ٢٣ آب/أغسطس ، خلال فترة حظر التجول ، قام رجال يرتدون الزي العسكري ويرتدون خوذات تغطي الرأس والوجه من طراز "بالا كلافا" ومسلحون بالبنادق باخراجه من منزله الكائن في خيرون خوسيه أولايا رقم ٤٠٥ ، سان خوان بامبا ، شيرّو دي باسكو . وعُثر على جثته في اليوم التالي وعليها علامات تعذيب ؛

(هـ) بيدرو فالينسويلا تامايو ومانويل ميخيا كوترينا . ذُكر أن هذين الفلاحين ، وهما على التوالي رئيس وأمين صندوق محلّية هواريبامبا الريفية ، مقاطعة سان ماركوس ، باقليم هواري ، محافظة انكاش ، قد اختفيا في ٣١ تموز/ يوليه ١٩٨٩ في مقاطعة كاتاك ، باقليم ريكاوي . وعُثر على جثتيهما مشوهتين في ٦ أيلول/سبتمبر بالقرب من بحيرة كيروكوتشا ؛ وكان في الجزء الخلفي من جمجمة كل منهما ثقب ناتج عن رصاصة . واستنادا الى أقوال سكان سان ماركوس والقرويين أبناء محلية هواريبامبا ، توجد أسباب سليمة تدعو الى اعتبار أن المسؤولين عن ذلك هم غليسيريو ماوريسيو رودريغيس ، عمدة مقاطعة سان ماركوس ، وقوات الشرطة ، لأن كلا الفلاحين كان يتعرضان مؤخرا لمضايقات مستمرة من جانب هؤلاء لاتهامهم اياهم بممارسة أنشطة ارهابية مزعومة ؛

(و) والتر ويلفريدو فالر مونالیا . ذُكر أن هذا الطالب ، وعمره ٢٠ سنة ، قد احتُجز في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ على أيدي أفراد من الجيش بعد توجهه الى ثكنة لوس كابيتوس امتثالا لالتزاماته فيما يتعلق بالخدمة العسكرية الاجبارية . وعُثر على جثته وعليها علامات تعذيب في ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ على باب المكان الذي كان يعمل فيه .

٣٢٥ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الحالات وخاصة عن أي تحقيقات تكون قد أجريت وأي تدابير تكون قد اتُخذت من جانب السلطات و/أو القضاء لاثبات الحقائق وتقديم المسؤولين عن ذلك الى العدالة .

٣٢٦ - وفي ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، ورد رد من حكومة بيرو على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ٨ آذار/مارس ١٩٨٩ بشأن موضوع لوكاس كاتشاي هوامان ، يحيل ردا من وزارة الدفاع يذكر أن طلب المقرر الخاص قد أُحيل الى القيادة المشتركة للقوات المسلحة كيما يمكن لهذه القيادة أن تتخذ أنسب التدابير في هذه الحالة .

٣٢٧ - في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، ورد رد من حكومة بيرو يذكر أنه في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، قتلت جماعة "الدرب المشرق" الارهابية جوزيف بيشير ، وهو صحفي نمساوي ومسؤول في الهيئة النهرية الأمازونية ، وهي منظمة غير حكومية تنفذ برنامجا صحيا في محافظة اوكاياالي ، وأن حادث القتل هذا يثبت أن منظمة "الدرب المشرق" ليس لديها احترام لحياة الانسان وأنها هي الجماعة المسؤولة عن انتهاكات حقوق الانسان في بيرو .

٣٢٨ - وفي ٣ أيار/مايو ١٩٨٩ ، ورد رد من حكومة بيرو على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ، فيما يتعلق بحالة ماريّا فالينسويلا آوكايو ، يحيل ردا من وزارة الدفاع يذكر أن طلب المقرر الخاص قد أحيل الى القيادة المشتركة للقوات المسلحة كيما يمكن لهذه القيادة أن تتخذ أنسب التدابير في هذه الحالة .

٣٢٩ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، ورد رد آخر فيما يتعلق بهذه الحالة ، يحيل ردا من وزارة الدفاع يذكر "أن قوات حفظ القانون والنظام في المناطق المعلنة فيها حالة طوارىء ستوفر الحماية للأشخاص المدّعى بأنهم واقعون تحت تهديد بالقتل على نفس النحو الذي توفر به الحماية للسكان ككل" .

٣٣٠ - وفي ٣ أيار/مايو ١٩٨٩ ، ورد رد من حكومة بيرو على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ فيما يتعلق بالادعاء بوجود تهديدات بالقتل ضد أنخيلا ميندوسا دي أسكارسا وماريو كافالكانتي غامبوا . ووفقا لهذا الرد ، أحيل

طلب المقرر الخاص الى ادارات العدل والداخلية والدفاع ، وأن وزارة الدفاع قد ذكرت أن "قوات حفظ القانون والنظام في المناطق المعلنة فيها حالة طوارىء سوف توفر الحماية للسكان ككل" . وأشار الرد أيضا الى أنه اذ يوضع في الاعتبار العدد الصغير للقوات الموجودة في المنطقة الفرعية ٥ ، فانه "ليس من الممكن أن يجري على نحو فردي تناول الطلبات التي ترد من أشخاص يدّعى أنهم واقعون تحت تهديد بالقتل" .

٣٣١ - وفي ١٩ أيار/مايو ١٩٨٩ ، وردت رسالة من حكومة بيرو تذكر أنه في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، قتل إيديلبيرتو أرّويو ، وهو نائب عن اليسار المتحد ، كما قُتل أيضا ، في ٦ أيار/مايو ، بابلو نوربيرتو لي ، وهو نائب عن حزب أبريستا البيرويّ ، على أيدي جماعات ارهابية ، وهي الجماعات الرئيسية التي ترتكب أعمال العنف في بيرو . وذُكر أيضا في الرسالة أن هذه الأعمال توفر دليلا واضحا على أن نية الارهابيين هي اعادة الانتخابات البلدية والرئاسية القادمة التي ستعقد في بيرو وبالتالي تعريض الديمقراطية وسيادة القانون للخطر . والحكومة مقتنعة بأن ادراك الأفعال الاجرامية مثل الافعال المشار اليها أعلاه من شأنه أن يكون عاملا حاسما في الفهم السليم للمشاكل التي تواجهها بيرو اليوم ، بالنظر الى أنها ترى أن تطلعاتها للسلم والتنمية والعدالة الاجتماعية يجري تقويضها كل يوم بفعل تصرفات الجماعات الارهابية التي تعتبر حقوق الانسان وحرياته الأساسية مفاهيم فارغة من أي معنى .

٣٣٢ - وفي ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، وردت رسالة من حكومة بيرو تذكر أن جماعة ارهابية قتلت الصحفية بربارا داتشيلي ، من صحيفة "الكوميرسيو" وقد قُتلت السيدة داتشيلي ، وهي من المدافعين عن البيئة والمحافظين ، أثناء وجودها في محافظة هوانكافيليكا ، مع المهندس البيرويّ إستيبان بوتوركيس ، وهو أحد المسؤولين في مؤسسة تنمية المحافظات Department Development Corporation ، وكان في مهمة صحفية للحصول على مزيد من المعلومات بشأن تجار المخدرات في أمريكا الجنوبية .

٣٣٣ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، ورد رد من حكومة بيرو على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، يحيل ردا من وزارة الدفاع . ويذكر الرد أن التحقيقات التي أجريت بشأن حالات الاعدام باجراءات موجزة التي يدّعى أنها حدثت في منطقة الأمن الوطني للمركز (ZSNC) أثبتت أن الأفراد العسكريين للمنطقة لا صلة لهم بأي من الحالات المذكورة في الرسالة وأنه لا يوجد سجل لهذه الحوادث .

الفلبين

٣٣٤- في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، أُرسلت برقية الى حكومة الفلبين فيما يتعلق بادعاء مفاده أن الخطر يتهدد حياة ٣٥ شخصا ذُكر أن أسماءهم ترد فيما يسمى ب "قائمتي قتل" . ووفقا لهذه المعلومات ، فان "قوائم القتل" قد وُزعت مؤخرا في أنحاء من اقليم نيغروس الغربي على أيدي أعضاء الوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة (CAFGU) ، التي تخضع مباشرة لقيادة واشراف القوات المسلحة للفلبين . وتشترك أيضا في هذه العمليات جماعات اقتصاص أهلية شبه عسكرية . وادُعي أن السلطات العسكرية لم تتخذ أية تدابير لمنع تداول "قوائم القتل" هذه . والأشخاص الـ ٣٥ هم الأسقف المتقاعد لابرشية باكولود ، وخمسة قساوسة كولمبيين وثلاث من راهبات "التجلي" ، واثنان من قساوسة ابرشية كابانكالان ، وثلاثة من عمال الكنيسة من غير رجال الدين ، وثلاثة مذيعين ، وثلاثة من زعماء عماليين ، وثلاثة محامين ، وقسيسان من ابرشية باكولود .

٣٣٥- ونظرا الى ما جاء في تقارير عديدة سابقة من أن عددا من الأشخاص الذين وردت أسماؤهم فيما يُسمى "بقوائم القتل" قد قُتلوا بطريقة موجزة ، أعرب المقرر الخاص عن قلقه العميق على حياة الأشخاص الـ ٣٥ المذكورين أعلاه . وناشد الحكومة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية حياتهم ، وطلب معلومات عن هذه الحالات ، وخاصة عن التحقيقات التي أجرتها السلطات والتدابير التي اتخذتها لحماية حياة هؤلاء الأشخاص الـ ٣٥ ولمنع تداول "قوائم القتل" هذه .

٣٣٦- وفي ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، أُرسلت رسالة الى حكومة الفلبين أُحيلت فيها ادعاءات مفادها أنه خلال الشهور القليلة الماضية استمر قتل المدنيين العزّل بطريقة موجزة على أيدي أفراد من القوات المسلحة وأعضاء في الوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة (CAFGU) ، التي شُكلت حديثا ، ورجال مسلحين غير محددي الهوية . ومعظم الضحايا كان مشتبها في أنهم من المتعاطفين مع جيش الشعب الجديد ، أو من المنتمين الى نقابات العمال ، أو الى المنظمات الكنسية أو الى الجماعات المعنية بالمجتمعات المحلية . وقد قُتل بعض الضحايا خلال عمليات عسكرية موجهة ضد قوات المغاورين في المناطق التي يعيشون بها .

٣٣٧- وعدّد المقرر الخاص ٣٠ حالة من هذا القبيل على النحو التالي:

(أ) في ١ أيار/مايو ١٩٨٩ ، قُتلت الكاهنة البروتستانتية فيسمينيدا غران ، عمرها ٥٠ سنة ، وزوجها ، لوفينو جيفان ، وعمره ٤٣ سنة ، على أيدي خمسة رجال من أعضاء الوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة أو من الأفراد العسكريين ، في بارانغاي ليبرتي بمدينة باليانغو ، في ميساميس الشرقية ؛

(ب) في ٢٨ نيسان/ ابريل ١٩٨٩ ، قُتل تسعة من عمال مزارع الأسماك على أيدي رجال الكتيبة البحرية الثانية ، اللواء الأول في سيتيو مانيكنيك ، بارانغاي سان خوسيه ، باومبونغ ، بولاكان ؛

(ج) في ٦ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، قُتل كل من روفينو ريفيرا ، وعمره ٦٩ سنة ، عضو مجلس محلي ، والأب ديونيسيو مالاناي ، وعمره ٣٢ سنة ، قس ، وذلك في باغاديان ، سابينا ، في زامبوانغا دل سور (الجنوبية) ، على أيدي أفراد قوة الشرطة خلال اجتماع للطائفة المسيحية بالقرب من منزل ريفيرا ؛

(د) في ٢١ أذار/مارس ١٩٨٩ ، حدث أن أوسكار تونوغ ، البالغ من العمر ٣٧ سنة ، نائب رئيس نقابة المحامين الموحدة في الفلبين ، وعضو نشط في فريق المساعدة القانونية المجانية ، قد قُتل بالرصاص على يد رجلين مسلحين ، مرتبطين بالقوات المسلحة . وقبل مقتل أوسكار تونوغ بقليل ، كانت احدى محطات الاذاعة التي يديرها العسكريون قد وجهت انذارا الى المحامين المعنيين بحقوق الانسان ؛

(هـ) في ٢ أذار/مارس ١٩٨٩ ، قُتلت رومولا دي لاكروس في بارانغاي ، غيندابونان ، في دارام ، سامار ، على يد عضو في الوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة ؛

(و) في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، قُتل بيدرو باغاو ، البالغ من العمر ٥٦ سنة ، وزوجته ، اينكارناسيون باغاو ، وطفلاهما ، وذلك في كاباليوغ ، في سامار ، على أيدي أفراد من أعضاء الكتيبة الثامنة مشاة التابعة لجيش الفلبين ؛

(ز) في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، قام شخصان ينتميان الى الجيش باغتيال أوسكار فيرناندين ، رئيس تحالف السائقين المتحدين (NADSU-KMU) وأحد زعماء تحالف العمال (AGMA-Sugbu-KMU) .

(ح) في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، قام أفراد من قوة العمل الاقليمية الخاصة ، وهي وحدة تابعة لقوات الشرطة الفلبينية ، في تاليساي ، نيغروس الغربية بقتل ادواردو لازونا ، وهو سكرتير الاتحاد الوطني لعمال السكر والمهن العامة (NFSW-FGT) وذلك باطلاق الرصاص عليه ؛

(ط) في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، قتل بالرصاص جوزيف دوماسالا ، البالغ من العمر ٣٠ سنة ، بطريقة موجزة بعد أن قبض عليه أفراد من كتيبة المشاة السادسة عشرة (جيش الفلبين) ، خلال غارة على منزل تابع لجيش الشعب الجديد ؛

(ي) في ٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، قام أعضاء في الوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة في بوبلاسيون ، فالينسيا ، في بوكيدنون بقتل سابينيانو "بيبي" بورّيس ، ٣٦ سنة ، عامل في الكنيسة من غير رجال الدين ومزارع مقيم في غينوبورون ، فالينسيا ، بوكيدنون ؛

(ك) في ٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، قُتل أربعة من العمال الريفيين في ماهاياغ ، باناي - باناي ، في دافاو الشرقية ، على أيدي أفراد من قوة العمل

الاقليمية الخاصة وسرية الشرطة الفلبينية رقم ٤٣٨ وذلك مباشرة بعد عملية عسكرية ضد جيش الشعب الجديد ؛

(ل) في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، قتل كل من رودريغو فرانسيسكو ، البالغ من العمر ٣٩ سنة ، الرئيس النقابي المحلي للاتحاد الوطني لعمال السكر والمهن العامة ، ونيستور باروس ، البالغ من العمر ٣٥ سنة ، المنظم النقابي للاتحاد ، على أيدي أفراد من قوة العمل الاقليمية الخاصة ومن الوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة ، في سانتا روسا ، مورسيا ، في نيغروس الغربية ؛

(م) في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، قُتل بالرصاص ميليتون روكساس ، رئيس اتحاد الموظفين الفلبينيين في وحدة نيستلي في كابايو ، لاغونا ، على يد رجل مسلح ، عضو في جماعة اقتصاص أهلية ؛

(ن) في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، قُتل جورج باهاين ، البالغ من العمر ٤٥ سنة ، على أيدي أفراد من الوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة ، في بارانغي غينويوران ، فالينسيا ، بوكيدنون . وهؤلاء الرجال أنفسهم هم المسؤولون عن مقتل سابينيانو بورّيس في ٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ ؛

(س) في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ اغتيل كريسينسيانو إيسكونيلا وأسرته في ايسكالانتي على أيدي أفراد من العسكريين ؛

(ع) في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، قتل ليو تريينيداد ، البالغ من العمر ١٨ سنة ، على أيدي مجموعة شبه عسكرية "تادتاد" في بارانغي مابيني في جنوب كوتاباتو ؛

(ف) في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، قُتل بالرصاص ويلسون س. دابياهون ، البالغ من العمر ٢٢ سنة ، على أيدي ضباط شرطة في بلدية لاغونلونغ ، في ميسامس الشرقية ؛

(ص) في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، قُتل سيرابيو كوغولودو ، البالغ من العمر ٦٨ سنة ، هو وخمسة من أفراد اسرته عندما أصابت قذيفة أطلقها أفراد كتيبة المشاة رقم ٢٣ (جيش الفلبين) الكوخ الذي كانوا ينامون فيه بارانغاي موريتولا ، سان لويس ، أغوسان دل سور (الجنوبية) ؛

(ق) في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، قام أفراد من فرقة "الساماسا" شبه العسكرية بقتل راؤول كاسادو ، البالغ من العمر ٢٤ سنة ، وهو متمرد سابق ، وذلك في بوناوان . دافاو سيتي ؛

(ر) في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، قُتل بيدرو غالو ، وهو مزارع ، على يد أفراد من قوات الدفاع الداخلي المدني في ماتوغيناو ، في سامار .

٣٣٨ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الادعاءات وخاصة عن أي تحقيق يكون قد أجرته السلطات المختصة ، بما في ذلك تشريح الجثث ، وعن أي تدابير تكون قد اتُخذت لمنع تكرار وقوع حوادث قتل من هذا القبيل .

٣٣٩ - وفي ٢٨ تموز/يولية ١٩٨٩ ، أرسلت برقية أخرى إلى حكومة الفلبين فيما يتعلق بادعاءات مفادها أن عدة أشخاص معنيين بحالة اختفاء كل من الراهبة نونا سانتا كلارا وأ. ليبناريساس ، في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، في ناغا سيتي ، قد تلقوا تهديدات بالقتل . ومن بين الذين هددوا سانتا كلارا (شقيق الراهبة نونا سانتا كلارا) وثلاثة محامين ينتمون إلى فريق المساعدة القانونية المجانية . وأشار المقرر الخاص أيضا إلى معلومات وردت مفادها أن نحو ٧٣٠ شخصا كانوا في المعهد اللاهوتي التابع لابرشية باكولود ، في باكولود ، في نيغروس الغربية ، قد تلقوا تهديدات بالقتل صادرة عن جماعات شبه عسكرية تسمى "بولاهان" (Pulahans) ، التي يدّعى أنها مدعمة ومسلحة من قبل المؤسسة العسكرية .

٣٤٠ - وقد أعرب المقرر الخاص عن قلقه على حياة الاشخاص المذكورين أعلاه ، وناشد الحكومة أن تتخذ التدابير اللازمة لحماية حقهم في الحياة وطلب معلومات عن الحالات المشار اليها وكذلك عن التدابير التي اتخذتها الحكومة لحماية حياة الاشخاص المعنيين .

٣٤١ - وفي ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، أرسلت رسالة أخرى إلى حكومة الفلبين تحمل ١٣ ادعاء بوقوع حالات قتل على النحو التالي:

(أ) في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، قُتل رينالدو دوبيناس ، البالغ من العمر ٤٥ سنة ، وروخيليو سيمانينغ ، البالغ من العمر ٢٧ سنة ، في مايتوبيغ ، ايزابيلا ، بقذيفة "مورتار" أطلقتها كتيبة المشاة السادسة التابعة للقوات المسلحة الفلبينية وأعضاء في الوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة ؛

(ب) في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٩ ، قُتل كل من تيودور إيغوك ، الأب ، البالغ من العمر ٤٧ سنة ، وجيمي إيستوكي ، البالغ من العمر ٣٩ سنة ، ونيكاسيو اوبيار ، وأولاد نيكاسيو ، هيرناني ، وعمره ٤ سنوات ، ورينجي ، وعمره سنتان ، بعد خطفهم من منازلهم في "سيتيو كاباتانغاباتانغان" ، بارانغاي بوينافيستا ، سانتا كاتالينا ، في نيغروس الغربية ، على أيدي خمسة من أعضاء الوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة وجنديين يرتديان الزي العسكري ؛

(ج) في ٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، قُتل بالرصاص خيسوس لاهايلاهاي ، البالغ من العمر ٥٤ سنة ، وهو مزارع من سيتيو كامبوجيوت ، بارانغاي كامينديونغان ، سيبالاي ، على أيدي أعضاء في "الجوالة الكشافة" كانوا يقومون بعملية عسكرية في المنطقة ؛

(د) في الفترة ما بين ٢٤ نيسان/ابريل و١ حزيران/يونية ١٩٨٩ ، قتل بطريقة موجزة ١٧ فلاحا في منطقة هينوبان وسيبالاي التابعة لنيغروس الغربية . وادُعي أنهم قتلوا جميعا على أيدي أعضاء في جماعات اقتصاص أهلية تحمل اسم "غريهانس" (Greehnas) ، و"بولاهان" (Bulahans) و"بوتيان" (Putians) ، وأعضاء في الوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة وقوات عادية تابعة للقوات المسلحة الفلبينية وذلك أثناء عمليات عسكرية وعمليات اجلاء قسرى في هذه المناطق ؛

(هـ) في ٦ أيار/مايو ١٩٨٩ ، قُتل بالرصاص نوميريانو روناتو ، أمين الصندوق ببلدية بالاباغ ، في سامار الشمالية ، على أيدي أربعة من أعضاء الوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة . وادُعي أن رونادو كان قد تلقى تهديدات بالقتل من الوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة في بالاباغ ؛

(و) في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، قُتلت دوركاس غونساليس ، البالغة من العمر ٥٠ سنة ، وهي مزارعة ، على أيدي رجلين مسلحين وهي في بيتها في بارانغاي هينوندايون ، ناسيبيت ، في أغوسان دل نورتي (الشمالية) ، وقتل معها ستة من أولادها وحفيدتها البالغة من العمر ١٩ يوما . وكان أحد الرجلين ، وهو عضو في جماعة اقتصاص أهلية محلية تابعة تسمى "4K'S" يعمل في اطار كتيبة المشاة الثلاثين التابعة للقوات المسلحة الفلبينية المتمركزة في ماركوس بارك ، كارمين ، أغوسان الشمالية ؛

(ز) في ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، قتل أرنولد إيلوستريسيمو ، البالغ من العمر ٣٢ سنة ، وهو نقابي ونادل ، على أيدي أفراد من الجيش في نوفوتاس ، في مانيلا الكبرى . وكان إيلوستريسيمو قد تلقى تهديدات تحثه على وقف أنشطته النقابية ؛

(ح) في ١٣ تموز/يولية ١٩٨٩ ، ألقي القبض على كل من غواريبو سيلسو وسيدة غير محددة الهوية في سيتيو باتاك ، بارانغاي باروغ ١ ، في موندراغون ، سامار الشمالية ، على أيدي مجموعة من جنود الجيش وأعضاء في الوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة وقتلا في اليوم التالي بعد اخضاعهما لمعاملة سيئة ؛

(ط) في ١٤ تموز/يولية ١٩٨٩ ، قُتل رؤمولو كونتينينتي الابن ، البالغ من العمر ١٧ سنة ، على أيدي ثلاثة رجال مسلحين ، أعضاء في جماعة اقتصاص أهلية في ديليمون ، مدينة كيزون ؛

(ي) في ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، حدث أن وينيفريد أوتون ، رئيس كنيسة المسيح المتحدة في مقر زمالة الشبان المسيحيين الفلبينيين لجنوبي ميندناو ، قد طُعن حتى الموت في سانتا كروز ، دافاو دل سور (الجنوبية) ، على أيدي رجال مجهولي الهوية وذلك بعد وضع اسمه في قائمة يُدّعى أنها وُضعت في كتيبة المشاة الحادية والاربعين (القوات المسلحة الفلبينية) في ديغوس ، دافاو الجنوبية ؛

(ك) في ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، قُتل بالرصاص روميل موسكوزا ، البالغ من العمر ٤ سنوات ، في بارانغاي سان اندريس ، بورونغان . في سامار الشرقية ، خلال غارة قام بها أفراد كتيبة المشاة رقم ٧٠ التابعة للقوات المسلحة الفلبينية ، يقودها اثنان من أعضاء الوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة ، من معسكر اسيديليو ، بورونغان ، في سامار الشرقية ؛

(ل) في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، قُتل ، كريسوستومو إيبارا ، الشهير باسم كا سيبتي ، الذي يُفترض أنه قائد برتبة عالية في جيش الشعب الجديد في باتان ، وذلك بالقرب من منزله بعد أن قبضت عليه مجموعة من الجنود يقودهم النقيب سليم والملازم فير تابعة لسرية الشرطة الفلبينية رقم ١٦١ المتمركزة في بالانغا ، باتان ؛

(م) في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، قُتل كل من راؤول ماغاريون وبيتينغ أنداتوان وذلك في بارانغاي ماتوتونغان ، سانتا كروز ، في دافاو الجنوبية ، بميندناو ، على أيدي ثلاثة من أعضاء الوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة ، يعملون في اطار كتيبة المشاه رقم ٤٦ ، المتمركزة في بارانغاي ، بيناتون ، في ديفوس ، بدافاو الجنوبية .

٣٤٢ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الحالات وخاصة عن أي تحقيقات تكون قد أجريت وعن أي تدابير تكون قد اتخذتها السلطات أو القضاء لاثبات الحقائق ولتقديم المسؤولين عن هذه الحالات الى العدالة .

٣٤٣ - ووقت إعداد هذا التقرير ، لم يكن قد ورد أي رد من حكومة الفلبين .

رومانيا

٣٤٤- في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، أرسلت رسالة إلى حكومة رومانيا أحيل فيها الادعاء القائل بأن الآنسة آنا سيهيريان ، عمرها ٢٧ سنة ، قد وجدت ميتة في حديقة عامة في ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، في اليوم التالي لالقاء الشرطة القبض عليها في تيميسوارا . وذكر أنه قد جرى إيقافها بسبب ذهابها إلى فندن يرتاده أجانب - وهذا فعل يعتبر غير قانوني . وذكر أن الآنسة سيهيريان قد اغتصبت وأن ذراعيها وساقيها كانت مكسورة . وكان قد سبق أن سجنت في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ لمحاولتها مغادرة البلد بشكل غير قانوني .

٣٤٥- وطلب المقرر الخاص معلومات بشأن هذا الادعاء وبشأن أي تحقيق تكون قد أجرته السلطات المختصة ، بما في ذلك التقارير المتعلقة بتشريح الجثة ، وكذلك بشأن أي تدابير تكون قد اتخذت لمنع تكرار وقوع هذه الحوادث القاتلة .

٣٤٦- وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وجّهت برقية الى حكومة رومانيا بشأن معلومات أفادت بأن الشرطة قد فتحت النار بالأسلحة الرشاشة على آلاف المتظاهرين العزّل في بوخارست في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ . وذكر أن نحو عشرين شخصاً قد قتلوا وعشرات الأشخاص قد جرحوا من جراء ذلك . وسحقت الدبابات العديد من الأشخاص . ووفقاً لهذه المعلومات أصيب أشخاص بوابل من نيران الأسلحة الرشاشة بينما كانوا يحاولون إغاثة الأشخاص الذين سحقتهم إحدى الدبابات . ومن ناحية أخرى ، ذكر كذلك أن جنوداً ورجال شرطة كانوا قد رفضوا فتح النار على المتظاهرين في تيميسوارا في عطلة

نهاية الأسبوع السابقة قد أعدموا في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر في ميدان كارادجي لوتسولي .

٣٤٧- وأعرب المقرر الخاص عن بالغ قلقه في هذا الشأن فوجّه نداء عاجلاً إلى الحكومة ناشدها أن يتم فورا انهاء الافعال التي من شأنها أن تعرض أرواح الناس وأمنهم للخطر ، وطلب موافاته على وجه الاستعجال بمعلومات عن الاحداث السالفة الذكر ، ولا سيما بشأن ما أجري من تحقيقات وما اتخذ من تدابير لمنع تكرار وقوع حوادث من هذا النوع .

٣٤٨- في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وجهت برقية أخرى الى حكومة رومانيا بشأن المحاكم العسكرية الخاصة التي أفيد بأنها ستقام في جميع أنحاء البلد وستخوّل اجراء محاكمات باجراءات موجزة والحكم بالاعدام على أشخاص كانوا مرتبطين بحكومة الرئيس السابق تشاوشسكو ولم يكفّوا ، بعد انقضاء الموعد النهائي ، وهو الساعة ١٧/٠٠ من يوم ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، عن مكافحة السلطات الجديدة التي تولت مقاليد الحكم في البلد . ونظرا الى هذه التقارير ، وكذلك للتقرير المتعلق بإعدام الرئيس السابق تشاوشسكو وزوجته إلينا ، بعد محاكمة باجراءات موجزة على ما يبدو ، وجه المقرر الخاص نداء إلى الحكومة مناشداً اياها أن تكفل احترام حق كل إنسان في الحياة وحقه في أن يحاكم محاكمة منصفة وعلنية أمام محكمة مختصة ومستقلة ونزيهة احتراما تاما ، طبقا لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، وطلب موافاته ، على وجه الاستعجال ، بمعلومات بشأن ما اتخذ من تدابير لضمان حق كل انسان في الحياة .

٣٤٩- ووقت إعداد هذا التقرير ، لم يكن قد ورد أي رد من حكومة رومانيا في هذا الصدد .

المملكة العربية السعودية

٣٥٠- في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، أرسلت رسالة الى حكومة المملكة العربية السعودية أحيل فيها الادعاء القائل بأن زهراء حبيب منصور الناصر ، وهي ربة بيت عمرها ٤٠ سنة من قرية أوجم في المقاطعة الشرقية ، قد توفيت في ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ نتيجة للتعذيب أثناء توقيفها لدى الشرطة في مركز الاحتجاز ونقطة التفتيش في الحديثة . وقد ألقي القبض عليها مع زوجها في ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٩ على الحدود السعودية - الاردنية لدى عودتهما من دمشق ، حيث قيل إنهم قد قاموا بتأدية شعائر دينية .

٣٥١- وبالاضافة الى ذلك ، ففي ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، أعلن عن إعدام ١٦ شخصاً ، جميعهم من رعايا الكويت ، بضرب أعناقهم . وادعي أنه ، منذ إلقاء القبض عليهم في ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٩ بشأن تفجيرات وقعت في مكة أثناء موسم الحج في عام ١٩٨٩ ، لم تجر لهم محاكمات ، وأنه لم يسمح لأسرهم ومحاميهم برؤيتهم ، وأن الاتهامات والادانات لم تصدر على أساس أحكام قانونية واضحة ودقيقة .

٣٥٢- وطلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الادعاءات ولا سيما عن أي تحقيق أجرته السلطات المختصة ، بما في ذلك تشريح الجثث ، وأية تدابير اتخذت لمنع تكرار حدوث وفيات على هذا النحو ، وأيضا عن الاجراءات القانونية التي نفذت بموجبها أحكام الإعدام المزعومة .

٣٥٣- ووقت إعداد هذا التقرير لم يكن قد ورد أي رد من حكومة المملكة العربية السعودية .

الصومال

٣٥٤- في ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ أرسلت برقية الى حكومة الصومال فيما يتعلق بادعاء بشأن حالة حكم بالإعدام صادر عن محكمة الأمن الوطني في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٩ . وتفيد المعلومات الواردة أن حسن عبد الكريم حجي ابراهيم قد حكم عليه بالإعدام بعد احتجازه في حبس منعزل منذ إلقاء القبض عليه في أوائل عام ١٩٨٨ . وادعي أيضا أن محكمة الأمن الوطني قد ترأسها أحد الوزراء في الحكومة . وأنه جرى الحد بشكل خطير من إمكانية الحصول على تمثيل قانوني ، وأن استئناف الحكم أمام محكمة أعلى ليس ممكناً بمقتضى إجراءات محكمة الأمن الوطني .

٣٥٥- وأشار المقرر الخاص إلى المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، التي تنص على اجراء محاكمة منصفة وعلنية وعلى ضمانات اخرى ، ولا سيما الحق في استئناف الحكم أمام محكمة أعلى ، وناشد الحكومة أن تدرس الحالة الآنفة الذكر ، وطلب معلومات أو ملاحظات بشأنها ، ولا سيما بشأن إجراءات محكمة الأمن الوطني ، التي أدعي أن المذكور قد حكم عليه بالاعدام نتيجة لها .

٣٥٦- وفي ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، ارسلت رسالة الى حكومة الصومال أحيلت فيها ادعاءات مفادها أن الجنود قد قتلوا عدة مئات من الأشخاص في الشارع بالرصاص ، في حادث شغب واسع الانتشار عقب مظاهرات للاحتجاج على إلقاء القبض على عدة زعماء دينيين في ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٩ . وفي ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، ادعي أن عدداً كبيراً

من بين الاشخاص الذين ألقي القبض عليهم بعد المظاهرات قد أعدم على أيدي الجنود دون محاكمة وذلك على شاطىء يقع في منطقة جزيرة ، على بعد ٣٠ كم جنوب - غربي مقديشيو . وذكر أن الاشخاص التالية أسماؤهم هم بين من أعدموا: عبد الرزاق عايديد محمد ، موظف في وزارة الاعلام ؛ ومحمد بايله ، محاسب في وكالة المياه الوطنية ؛ وعلي عبد الرحمن هرسي ، محلل تربة في وزارة الزراعة ؛ ومحمد علي فاغان ، موظف في مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ؛ وعبد الرشيد أحمد محمد ، رجل أعمال .

٣٥٧- وطلب المقرر الخاص موافاته بمعلومات عن هذه الادعاءات ، ولا سيما عن أي تحقيق تكون قد أجرته السلطات المختصة ، بما في ذلك تشريح الجثث ، وعن أية تدابير أتخذت لمنع تكرار حدوث وفيات من هذا النوع .

٣٥٨- ووقت إعداد هذا التقرير ، لم يكن قد ورد أي رد من حكومة الصومال .

جنوب أفريقيا

٣٥٩- في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٩ ، وجهت برقية الى حكومة جنوب أفريقيا فيما يتعلق بحوادث قتل وقعت لمناهضين نشطين للفصل العنصري ، بما في ذلك اغتيال البروفيسور ديفيد ويبستر في ١ أيار/مايو ١٩٨٩ في ضواحي جوهانسبرغ على أيدي مجموعة رجال مجهولي الهوية .

٣٦٠- ووفقا للمعلومات فإن ظروف قتل البروفيسور ويبستر تبين أنه قد اغتيل ، بسبب أنشطته المناهضة للفصل العنصري ، على أيدي قتلة محترفين لديهم معلومات جيدة عنه . ووفقا للجنة حقوق الإنسان لجنوب أفريقيا ، فإن ٦١ شخصاً من المناهضين النشطين للفصل العنصري قد قتلوا في جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٧٨ ، ولكنه باستثناء حالة واحدة فقط ، لم يتم اتهام أو إدانة أشخاص ممن يشتبه ارتكابهم جرائم القتل هذه . وأثناء الفترة ذاتها ، ذكر أن ما لا يقل عن ٦١ من المناهضين النشطين للفصل العنصري ومن أفراد أسرهم قد قتلوا خارج جنوب افريقيا . وزعم كذلك أن ما يسمى ب "فرق الموت" أو "فرق الضرب" التي تهاجم المناهضين النشطين للفصل العنصري تشمل أفرادا من قوات الأمن وتعمل خارج نطاق القانون تماماً ، سواء داخل البلد أو خارجه .

٣٦١- وأعرب المقرر الخاص عن قلقه بشأن جميع حوادث القتل هذه ، بما في ذلك حادثة قتل البروفيسور ديفيد ويبستر ، التي لم يتم توضيح ملابساتها ، وحث الحكومة على إجراء تحقيقات شاملة في هذه الحالات جميعاً واتخاذ إجراءات لتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة . كذلك ناشد المقرر الخاص الحكومة أن تتخذ كل ما يلزم من تدابير لمنع

تكرار حدوث هذه الاغتيالات ، وطلب من الحكومة معلومات أو ملاحظات بشأن الحالات المذكورة أعلاه ، والتدابير التي اتخذت للحيلولة دون وقوع المزيد من حدوث قتل المناهضين النشطين للفصل العنصري .

٣٦٢- في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٩ ، ارسلت برقية اخرى فيما يتعلق بثلاثة أشخاص أدعي أنهم يواجهون الإعدام الوشيك . ووفقا للمعلومات الواردة فإن سينالي ماسوكو ، البالغ من العمر ٢٢ عاما ، وأوبا جوزياس امبونانه ، البالغ من العمر ٢١ عاماً ، من المقرر إعدامهما في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ ، وأبراهام منغوميزولو ، البالغ من العمر ٢٣ عاما ، من المقرر إعدامه في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٩ . وكان قد حكم بالإعدام على ماسوكو وامبونانه في آب/أغسطس ١٩٨٧ في محكمة بريتوريا العليا بعد إدانتهما بالقيام ، "في إطار قصد مشترك" مع آخرين ، بقتل أحد رجال الشرطة في سوشانغوفي في شباط/فبراير ١٩٨٦ . وادعي أن الأدلة التي أفضت إلى ادانتهما قد ادلى بها ، في غرفة المشورة ، شهود لم يفصح عن هويتهم . وذكر أن محكمة راند العليا قد حكمت بالاعدام على منغوميزولو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، بعد إدانته بقتل شخص اشتبه بأنه مخبر للشرطة في سوويتو في نيسان/ابريل ١٩٨٦ . وذكر أيضا أن المحكمة قد تبين لها أنه قد أدى دورا رئيسيا في ارتكاب الجريمة ، مع أنه لم يشترك اشتراكا ماديا في عملية القتل .

٣٦٣- وأشار المقرر الخاص إلى الضمانة ٥ الواردة في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٤/٥٠ المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤ ، والمعنون "ضمانات تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام" ، فناشد الحكومة أن تبذل كل جهد لحماية حق الأشخاص الثلاثة المذكورة أسماؤهم أعلاه في الحياة ، وطلب معلومات عن هذه الحالات ، ولا سيما عن الإجراءات القانونية التي حكم بموجبها على الأشخاص الثلاثة بالإعدام .

٣٦٤- في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، ارسلت برقية أخرى إلى حكومة جنوب أفريقيا تتعلق بتقرير عن الإعدام الوشيك لـ "مانغينا جيفري بوزمان" . ووفقا للتقرير فإن محكمة غراهامستاون العليا قد حكمت على بوزمان بالإعدام في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ بتهمة القتل في بليدة السود التابعة لمدينة سيتركستروم في سياق الاضطرابات التي حدثت في البليدة . وادعي أنه لم يتح تمثيل قانوني للمتهم إلا بعد أن أدلى أربعة شهود دولة بشهاداتهم بالفعل وأن بوزمان لم يمنح الاذن في استئناف الحكم أمام محكمة أعلى .

٣٦٥- وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، أرسلت برقية أخرى إلى حكومة جنوب افريقيا تتعلق بمعلومات أفادت أنه ، بالاضافة الى "مانغينا جيفري بوزمان" ، هناك ثلاثة

أشخاص ، هم "نافتان متشونو" و"ألفرد اندليلا" و "جيكوبوس فريمان" ، من المقرر أيضا إعدامهما في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وفي حالتي "ألفرد اندليلا" و "نافتان متشونو" ، اللذين حكمت عليهما محكمة بيتروماريتزبرغ العليا بالإعدام في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٨، فلم يجر منحهما الاذن في استئناف الحكم ، كما رفض في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٩ التماس قدم الى رئيس القضاة طلباً للاذن باستئناف الحكم .

٣٦٦- وفي ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، ارسلت برقية أخرى إلى حكومة جنوب أفريقيا تتعلق بأربعة أشخاص ، هم "يوهانس غروتبوم" و"رايموند جوردن" و"سايمون سايمان" و"ديفيد فان ويك" ، كان من المقرر إعدامهم في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ . ووفقا للمعلومات فإن محكمة كيب تاون العليا قد حكمت في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٧ على هؤلاء الأشخاص الاربعة بالاعدام بتهمة قتل أحد زملائهم السجناء . وذكر أيضا أنه لم يتم منحهم الاذن باستئناف الاحكام أمام محكمة أعلى .

٣٦٧- وأشار المقرر الخاص ، في هذه البرقيات الثلاث ، إلى الضمانة ٥ من مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٠/١٩٨٤ المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤ ، وعنوانه "ضمانات تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الاعدام" ، كما أشار الى الفقرة ٥ من المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، التي تنص على أن "لكل شخص أدين بجريمة حق اللجوء ، وفقا للقانون ، إلى محكمة أعلى كيما تعيد النظر في قرار ادانته وفي العقاب الذي حكم به عليه" .

٣٦٨- وناشد الحكومة أن تبذل كل جهد لحماية حق الأشخاص المذكورين في البرقيات في الحياة ، وطلب معلومات عن هذه الحالات ، ولا سيما عن الاجراءات القانونية التي حكم بمقتضاها على هؤلاء الأشخاص بالاعدام .

٣٦٩- وفي وقت لاحق ، علم المقرر الخاص أن "مانغينا جيفري بوزمان" و"جاكوبوس فريمان" قد أعدما في الموعد المقرر ، وأن "نافتان متشونو" و"ألفرد اندليلا" قد منحا وقف تنفيذ حكم الاعدام الصادر بحقهما .

٣٧٠- وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، أرسلت رسالة الى حكومة جنوب افريقيا أحيلت فيها ادعاءات قائلة بأن حوادث اغتيال للحركيين السياسيين أو للمناهضين النشطين للفصل العنصري قي استمرت في عام ١٩٨٩ ، كما كان الأمر في الأعوام السابقة . وأدعي أن بعض الضحايا قد قتلوا على ايدي رجال الشرطة ، الذين كثيرا ما كانوا يتصرفون في ظل حصانة من المحاكمة ودون وجود قيود قانونية فعالة على استخدام

الأسلحة الفتاكة في "حالات الاضطراب" أو في ظروف "الأنشطة الارهابية" . وأدعي أيضا أن السلطات قد أحجمت عن إجراء تحقيقات علنية في هذه الوفيات وأنه ، عندما أظهرت التحقيقات أن رجال الشرطة كانوا مسؤولين عن الوفيات ، أبدت المحاكم إحجاماً عن مقاضاتهم ، وخاصة في الحالات التي قيل فيها إن الضحايا كانوا مشتركين في أفعال احتجاج سياسي . وفي بعض الحالات الأخرى التي ذكر فيها أن الفاعلين "مجهولون" ، ادعي أنه لم يحرز سوى تقدم ضئيل في التحقيقات الرسمية ، وأن معظم المرتكبين قد ظلوا بلا عقاب . بل وحتى عند مقاضاة ومحاكمة المسؤولين عن حوادث قتل من هذا النوع ، تكون الأحكام الصادرة بحقهم خفيفة بدرجة لا تتناسب مع أفعالهم .

٣٧١- وتم ايراد وصف للحوادث المدّعاة التالية على سبيل المثال:

(أ) في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، قام مسلحون مجهولو الهوية في سوويتو بقتل الدكتور أبوبكر أصفت ، البالغ من العمر ٤٦ عاماً ، في عيادته ، وهو من الأعضاء القياديين في حركة وعي السود وأمين الصحة في منظمة شعب آزانيا . وذكر أنه قد وقع سابقاً ما لايقل عن محاولتين لقتله ؛

(ب) في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، أطلق أفراد الشرطة في "ديفيد سنفيل " بالقرب من رودبورست في راند الغربية النار على ثلاثة أشخاص أثناء حدوث اضطرابات فأردوهم قتلى ؛

(ج) في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩ قتل مهاجمون مجهولو الهوية في إنانـدا "كريس شاندازاني انتولي" ، البالغ من العمر ٣٠ عاماً وهو أحد القائمين على التنظيم في مؤتمر شباب ناتال ، وهو في طريقه الى منزله قادماً من مركز الشرطة ؛

(د) في حالة موت "ستيفن مانونييه" في عام ١٩٨٨ ، تبين في نيسان/ابريل ١٩٨٩ أن اثنين من المزارعين البيض في أوركني بغربي ترانسفال مذنبان في تهمة الاعتداء وذلك في محاكمة أمام القاضي في كليركسدورب وحكم على كل منهما بغرامة مقدارها ٢٠٠ ١ راند أو بالسجن لمدة أربعة أشهر ، وبالسجن لمدة ستة أشهر مع وقف التنفيذ مدة خمس سنوات . وذكر أن مانونييه قد توفي بسبب نزيف في المخ من جراء اعتداء عليه ؛ وكان المزارعان قد اتهما بسرقة ماشية ؛

(هـ) في ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، قام مهاجمون مجهولو الهوية باطلاق النار ، في بليدة كواماشو للسود الواقعة في دائرة مدينة دربن ، على إريك غوميدا ، البالغ من العمر ٢٧ عاماً ، وهو أحد المناهضين النشطين للفصل العنصري ، وهو في بيته فتوفي إثر ذلك في المستشفى في ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٩ .

٣٧٢- وكما حدث في السنة السابقة ، أبلغ عن حدوث وفيات عديدة أثناء الاحتجاز . ولم يعرف أنه قد أتيحت نتائج أي تحقيق رسمي . وأورد المقرر الخاص وصفاً للحالتين التاليتين اللتين حدثتا في عام ١٩٨٩:

(أ) حالة باتريك ديكس داكوزي ، الذي ألقي القبض عليه في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، في خاييليتشا ، وقتله رجال الشرطة بالرصاص في ٢٣ كانون الثاني/يناير ؛

(ب) حالة ديننا امبيشيني ، الذي عثر عليه مشنوقاً بسلك كهربائي في زنزانته في مركز الشرطة في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، في أليس في سيسكاي .

٣٧٣- وعلاوة على ذلك ، ادعي أنه قد فرضت أحكام إعدام على السكان السود على نحو غير متناسب ، من قبل هيئة قضائية مكونة بكاملها تقريبا من البيض ، إذ أن ٩٧ في المائة من الأشخاص الـ ١٠٧٠ الذين أعدموا شنقاً في جنوب أفريقيا في الفترة ما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥ هم من السود . وأدعي كذلك أن الإدانات في المحاكمات السياسية تستند جميعها تقريبا الى أقوال تم الحصول عليها ، سواء من المدعى عليهم أو من الشهود ، في ظل نوع ما من الإكراه . وقيل أنه كثيرا ما يوضع المدعى عليهم رهن الاحتجاز المنعزل لفترة مطولة قبل المحاكمة ويتعرضون للتعذيب . وأدعي أن المحامين المتاحين للمدعى عليهم كثيرا ما يكونون معينين من قبل الدولة والمحكمة وأنه لا يتاح موكّل للإعداد مسبقاً للمحاكمة . وليس ثمة حق تلقائي في استئناف الحكم أمام محكمة أعلى . وذكر أنه ، في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، أعدم ٤٢ شخصاً محكوما عليهم بالإعدام بسبب حوادث قتل متصلة بالسياسة ، من بينهم "أبراهام منغوميزولو" ، الذي أعدم في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٩ ، و"مانغينا جيفري بوزمان" ، الذي أعدم في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، والذي رفضت التماساته بالاذن له باستئناف الحكم . وأدعي أيضا أنه ، كما حدث في حالة "ستة شاربفيل" ، ظل مبدأ "القصد المشترك" يُطبق في عام ١٩٨٩ لتبرير عدد من الأحكام بالإعدام . وثمة قضايا ثلاث قيل إنها تعد أمثلة توضيحية لهذا المبدأ ، تم إيراد وصف لها على النحو التالي:

(أ) قضية "اثني عشر بيشو" . ففي ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، حكمت محكمة بيشو العليا في سيسكاوي على ١٢ شخصاً بالإعدام لاشتراكهم المزعوم في قتل خمسة رجال اختطفوا وأحرقوا حتى الموت في "مدانتسامة" في ١ شباط/فبراير ١٩٨٧ . وقد أدينوا على أساس "القصد المشترك" ، مع أن أغلبية الـ ١٢ المدّعى عليهم لم يكونوا مشتركين مباشرة في عملية القتل . وذكر أن قدراً كبيراً من الأدلة التي أدت الى الادانة كانت تستند الى افادة شاهد عيان شهد بأنه رأى أربعة من المدعى عليهم يشاركون بصورة مباشرة في جرائم القتل . وذكر أن المحكمة قد خلصت الى نتيجة مفادها أن المدعى عليهم اشتركوا في "قصد مشترك" هو ارتكاب جريمة قتل ، الأمر الذي يكفي لادانتهم بالقتل حتى في غياب أي دليل على أنهم قد اضطلعوا بدور مباشر في القتل . وفي ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، منحت محكمة بيشو العليا للمدانين الـ ١٢ الاذن في أن يستأنفوا ادانتهم وأحكام الإعدام الصادرة بحقهم ؛

(ب) قضية "ستة وعشرين أبينغتون" . في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، حكم بالإعدام على ١٤ من المدعى عليهم الـ ٢٦ لما أدعي من اشتراكهم في قتل ضابط في الشرطة البلدية يدعى لوكاس تشيمولو "جتا" سيشويلا ، في "باباليو" ، وهي بُليدة للسود تقع خارج أبينغتون في الكاب الشمالي ، في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ . وأدعي أن القتل قد وقع عندما قام حشد من نحو ٣٠٠ شخص برشق بيت "سيشويلا" بالحجارة بعد أن قامت قوات الأمن بفض اجتماع احتجاجي . وتبين أن واحداً فقط من المدعى عليهم ، هو "جستيس بابيكي" ، الذي أنكر أمام المحكمة أنه مذنب ، هو الذي عثر على أنه مذنب بإنزال الضربات القاتلة التي أودت بحياة "سيشويلا" . أما الأشخاص الـ ١٣ الآخرون المحكوم عليهم بالاعدام ، فأدينوا بمشاطرته "قصداً مشتركاً" . وفي ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، منحت محكمة الاستئناف في بلومفونتين لـ ١٣ من الأشخاص الـ ١٤ المحكوم عليهم بالاعدام الاذن باستئناف حكم الادانة ، ومنح جميع المدانين الـ ١٤ ، بمن فيهم "جستيس بابيكي" ، الاذن باستئناف أحكام الاعدام الصادرة بحقهم ؛

(ج) في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، أعدم "اندوميسو سيلو سيفينوكا" ، البالغ من العمر ٢٥ سنة ، و"ماكيزوانا مينزي" ، البالغ من العمر ٤٠ سنة ، والعضوان في مؤتمر شباب أدو ، بعد إدانتهما استناداً إلى "القصد المشترك" والحكم عليهما بالاعدام في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، الى جانب "سيمولو لينوكس وونسي" و"مزيووكيولو كريستوفر ماكيليني" ، لقتلهم مزارعاً وزوجته في كيركوود في حزيران/يونيه ١٩٨٥ . وكان من المقرر أن ينفذ حكم الاعدام ، في بادىء الأمر ، في ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، لكنه تم ، في وقت لاحق ، وقف تنفيذ الحكم الصادر بحق الأشخاص الأربعة جميعا . وتم فيما بعد تخفيف الحكمين الصادرين بحق وونسي وماكيليني الى السجن لمدة ٢٥ عاماً .

٣٧٤- وذكرت التقارير أيضا أنه ، عقب بدء تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) في ناميبيا في نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، قامت قوات أمن توجهها جنوب أفريقيا بأسر عدد كبير من المقاتلين المسلحين التابعين للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية "سوابو" كانوا قد تسللوا الى الجزء الشمالي من ناميبيا ، واعدموا باجراءات موجزة . وذكر أن معظمهم قد دفنوا في مقابر جماعية بعد اطلاق النار عليهم في رؤوسهم من مسافة قريبة جداً . وأدعي أيضا أن قوات الأمن الخاضعة لتوجيه جنوب افريقيا كانت تعمل بأوامر قوامها "عدم أخذ أسرى" ، وأن هذه القوات قامت ، بصورة منهجية ، بمطاردة المقاتلين وتصفيتهم . وعلى الرغم من أن مصادر رسمية من جنوب افريقيا قد زعمت أنه قد قتل ما يربو على ٣٠٠ من مقاتلي سوابو بحلول نهاية نيسان/ابريل ، ادعت مصادر محلية أن كثيرا من القتلى هم من المدنيين .

٣٧٥- وطلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الادعاءات ، ولا سيما عن أية تحقيقات تكون قد أجرتها السلطات المختصة ، بما في ذلك تشريح الجثث ، وعن أية تدابير تكون قد أتخذت للحيلولة دون تكرار حدوث وفيات من هذا القبيل ؛ كما طلب معلومات ، فيما يتعلق بأحكام الاعدام ، عن الاجراءات القانونية التي تم بموجبها الحكم بالاعدام على الأشخاص المعنيين .

٣٧٦- وفي برقية اخرى ارسلت الى حكومة جنوب افريقيا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، أشار المقرر الخاص إلى رسائل عديدة سبق له أن وجهها الى الحكومة فيما يتعلق بادعاءات كثيرة مفادها قتل حركيين سياسيين أو مناهضين نشطين للفصل العنصري على أيدي رجال الشرطة أو مرتكبين "مجهولين" . وفي جميع هذه الحالات تقريبا ، ادعي أنه لم يحرز سوى تقدم ضئيل في التحقيق الرسمي ، وأن معظم مرتكبي هذه الجرائم ما زالوا دون عقاب .

٣٧٧- وأشير أيضا الى معلومات أخرى مفادها ان نقيب الشرطة السابق ، ديرك جوهانس كوئيتزي ، وشرطيين سابقين ، هما ألموند نوفوميلا وديفيد تشيكالانغي ، كانا يعملان تحت أمرته ، قد اعترفوا باشتراكهم في فرق اغتيال انشئت في إطار شرطة جنوب افريقيا وكانت مسؤولة عن عشرات الاغتيالات المرتكبة من قبل "أشخاص مجهولين" . وادعي أن عمليات القتل هذه قد تمت بإذن من أعلى مستويات مسؤولي الأمن .

٣٧٨- وأعرب المقرر الخاص عن بالغ قلقه إزاء ما يدعى عن تشكيل فرق موت أو اغتيال تعمل في إطار شرطة جنوب افريقيا ، وأشار الى أن المجتمع الدولي قد أدان على نحو متكرر ، بأشد لهجة ممكنة ، الممارسة البغيضة المتمثلة في قيام الحكومة بتشكيل فرق من هذا النوع ، أو حتى تغاضيها عن ذلك . وناشد الحكومة أن تقوم ، على سبيل الاستعجال ، بتعيين لجنة قضائية مستقلة رفيعة المستوى للتحقيق فيما إذا كانت الشرطة أو أي من هيئات الحكومة ، أو أي أشخاص آخرين قد قاموا بتشكيل مثل هذه الفرق ، وفي مسؤوليتهم عن حوادث القتل الكثيرة التي وقعت في جنوب افريقيا . كذلك طلب معلومات فيما يتعلق بإنشاء لجنة تحقيق من هذا النوع وعن سير التحقيقات من وقت الى آخر .

٣٧٩- ووقت إعداد هذا التقرير ، لم يكن قد وصل أي رد من حكومة جنوب افريقيا .

سري لانكا

٣٨٠- أرسلت في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٩ رسالة الى حكومة سري لانكا فيما يتعلق بادعاءات بشأن حوادث قتل ارتكبتها قوات حفظ السلم الهندية في سري لانكا ، هي على النحو التالي:

(أ) في مساء ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، قتل في باندا تيّروبو ، سافيريموثو أليكسيس سيباراتنام ، وهو موظف مدني متقاعد ورئيس لجنة المواطنين المحلية ، نتيجة إطلاق الرصاص عليه وهو في بيته على أيدي خمسة مسلحين شبان مجهولي الهوية . وقبل الحادثة ، في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، كان سافيريموثو أليكسيس سيباراتنام قد احتجز لفترة وجيزة في معسكر قوات حفظ السلم الهندية في باندا تيّروبو للاشتباه في تأييده لمنظمة نمور تحرير تاميل إيلام ؛

(ب) في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، عثر على جودي زاكاري تشاندراكومار ميتا بالقرب من بركة "مارافاكولام" في طريق أولد بارك ، في جافنا . وأدعي أن جسده كانت عليه آثار جروح واصابات بطلقات نارية . وكانت قوات حفظ السلم الهندية قد ألقت القبض عليه في اليوم السابق ؛

(ج) في ١٥ آذار/مارس ١٩٨٩ ، قامت قوات حفظ السلم الهندية باطلاق الرصاص على الشقيقتين ج. أ. شافاراسا ، التي كانت حاملاً في شهرها التاسع ، و إ. ج. فيجاياشاسان ، في منزلهما الذي لا يبعد عن كنيسة اودوبيدي في المقاطعة الشمالية .

٣٨١- وطلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الادعاءات ، ولا سيما بشأن أية تحقيقات تكون قد أجرتها السلطات المختصة ، بما في ذلك تشريح الجثث ، وعن أية تدابير اتخذت للحيلولة دون تكرار حدوث مثل هذه الوفيات .

٣٨٢- وفي ١٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، ارسلت برقية إلى حكومة سري لانكا فيما يتعلق بمعلومات ادعي فيها أن اثنين من المحامين ، هما برينز غوناسيكارا وكانتشانا ابهايابالا ، قد تلقيا هاتفيا تهديدات بالقتل من شخص مجهول الهوية ادعى مسؤوليته عن مقتل محام آخر ، هو تشاريشا لانكابورا ، في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ . وادعي أن عملية القتل المذكورة والتهديدات بالقتل مرتبطة ارتباطا مباشرا بالعمل القانوني لهؤلاء المحامين في ميدان حقوق الإنسان ، ولا سيما بالالتماسات التي قدموها في المحاكم بشأن أوامر إحضار أمام المحكمة فيما يتعلق بأشخاص معتقلين بصورة غير قانونية أو مختفين . وعلاوة على ذلك أشير الى اشتراك قوات الأمن الحكومية في حادثة قتل تشاريشا لانكابورا .

٣٨٣- وقام المقرر الخاص ، في إثر تلقيه رسائل تعرب عن القلق على حياة برينز غوناسيكارا وكانتشانا ابهايابالا ، بمناشدة الحكومة أن تتخذ كل ما يلزم من تدابير لحماية حقهما في الحياة وطلب معلومات عن التدابير المتخذة لحماية سلامتهما ، وكذلك عن أية تحقيقات تكون قد أجريت بشأن هاتين الحالتين وبشأن حادثة قتل تشاريشا لانكابورا ، بغية تقديم المسؤولين عن عملية القتل والتهديدات بالقتل الى العدالة .

٣٨٤- وفي ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، أرسلت رسالة أخرى الى حكومة سري لانكا أحيلت فيها ادعاءات مفادها أن قوة حفظ السلم الهندية مسؤولة عن عمليات القتل التالية التي أبلغ عنها نتيجة حوادث وقعت في سري لانكا:

(أ) في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، اقتاد أفراد قوة حفظ السلم الهندية ر. نيشيناشان ، وهو طالب في طب الأسنان بجامعة بيرادانييا ، إلى معسكرهم في كالووانتشيكودي وقتلوه رميا بالرصاص . وتخلف ممثل قوة حفظ السلم الهندية عن حضور جلسة الاستجواب الاضافية التي قام قاضي باتيكالووا بالترتيب عقدها في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٩ ؛

(ب) في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٩ قتل في شيرونيلفيلي ، س . براباهاران ، وهو طالب في جامعة جافنا ، برصاص قوات حفظ السلم الهندية ؛

(ج) في نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، قتل راسياه كريشنابيلاي ، البالغ من العمر ٣٢ سنة ، وسري رانغان ساندير ابالا ، البالغ من العمر ٢٥ سنة ، بإطلاق النار عليهما في غابة في مولانكافيل في بوناكيري ؛

(د) في ١ أيار/مايو ١٩٨٩ ألقي القبض في شافادي على فيلاوثام ، البالغ من العمر ٥٤ سنة ، وسلمت جثته الى أقربائه فيما بعد ؛

(هـ) في ١ أيار/مايو ١٩٨٩ ، قتل راساراتنام ، البالغ من العمر ٦٠ سنة ، برصاص إحدى الدوريات بينما كان يقوم بزيارة في تشوليبورام ؛

(و) في ٢ أيار/مايو ١٩٨٩ قتل ك. غانيشامورثي ، البالغ من العمر ٥٥ سنة ، وكامالافاشاني ، وهي فتاة عمرها ١٢ سنة ، عندما دخل جنود قاعة الرابطة الهندوسية لشباب سودهانانداً في فافونييا وفتحوا النار عشوائياً ؛

(ز) في ٤ أيار/مايو ١٩٨٩ ، ألقي القبض على ت. غوبالاكريشنان ، البالغ من العمر ٢٢ سنة ، وهو في بيته في سيلفابورام ؛ وفي اليوم التالي قامت قوات حفظ السلم الهندية بتسليم جثته في المستشفى الحكومي في كيلينوتشتشي .

٣٨٥- وطلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الحالات ، ولا سيما عن أية تحقيقات تكون قد أجرتها السلطات و/أو الهيئة القضائية وأية تدابير تكون قد اتخذتها لإقرار الحقائق وتقديم المسؤولين عن هذه الحالات الى العدالة .

٣٨٦- وفي ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، أرسلت رسالة أخرى إلى حكومة سري لانكا أحيلت فيها ادعاءات مفادها أنه ، أثناء الأشهر العديدة الماضية ، وفي سياق منازعات عنيفة في المناطق الجنوبية من سري لانكا ، قتل عدة أشخاص بصورة مستعجلة . وأورد المقرر الخاص وصفا لهذه الحالات على النحو التالي:

(أ) في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، قتل تشاريتا لانكابورا ، وهو محام مدافع عن حقوق الإنسان ، عندما قام رجال مجهولون بإطلاق النار عليه في كولومبو . وذكر أن

لانكابورا قد قدم مئات من الالتماسات أمام المحاكم لتصدر أوامر إحضار أمامها ، نيابة عن أشخاص اختفوا أو ألقي القبض عليهم في المناطق الجنوبية من سري لانكا . وأفيد أن الحكومة لم تقم باجراء أي تحقيق مستقل في هذا الشأن ؛

(ب) في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، قام رجل مجهول باطلاق النار على كانتشانا أبهايابالا ، وهو محام ، أثناء وجوده في بيته . وادعي أنه كان قد تلقى هاتفيا تهديدا بالقتل في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، وأنه قد قيل له إنه إذا قدم اي التماس آخر بإصدار أمر إحضار أمام المحكمة ، فسيُقتل ؛

(ج) في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، أطلق جنود في فوج غاجابا من جيش سري لانكار النار في حقل أرز على ساماراويرنا باتابيندیغي أجيث ، وهو طالب في غودانداً ماها فيديالايا في كاتوغاهاغيواتا ، في كوتيغودا بمنطقة ماتارا ، أثناء قيامهم بعملية تفتيش ، فتوفي بعد ذلك في بيته ؛

(د) في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، قام جنود من معسكر موراويسيهينا للجيش باطلاق النار في ملتقى طرق كاتشتشيغالارافي بينكاما ، على هيواواسالاغي سيناراتنا ، وهو طالب في هيئيناءارا في بينكاما ، في أنغوناكولابيليسا ، بمنطقة هامبانتوتا ، فأردوه قتيلاً بعد أن ألقى الجنود القبض عليه . وفي وقت لاحق من اليوم ذاته ، ادعي أن الجنود قد أحرقوا جثة سيناراتنا ؛

(هـ) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، قتل جنود في بوواكدانداوا بمنطقة هامبانتوتا ثلاثة من طلاب كلية بيليياتا دهارمابالا ، بعد اعتقالهم أمام منازلهم في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ؛

(و) في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، ألقى أفراد من الجيش القبض على أربعة شباب في سوق واساغالا . وفي وقت لاحق وجد اثنان منهم ميتين في السوق ، ووجد الثالث ميتا في باتاءاثا في تانغالهي ، ووجد الرابع ميتا في ملتقى طرق نوناغاما في أمبالانتوتا ؛

(ز) في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، ألقت قوات الأمن في منطقة ميغودا في أهانغاما على ثمانية شبان أثناء عمليات تطويق وتفتيش . وفي اليوم التالي ، عثر على جثث سبعة منهم محروقة في كوغالا ، وعثر على جثة الثامن ، محروقة أيضا ، في هابارادووا ؛

(ح) في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، اعتقل أفراد من الجيش من معسكر واسالا شخصين في باتيبابولا وقتلوهم بإطلاق النار عليهما علانية ؛

(ط) في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، تم العثور في باتاثا في هونغاما على جثتين ، إحداهما لفتاة صغيرة والأخرى لشاب ، بجانب طريق غالبوثا في باتاثا في هونغاما . وقيل إن الجثتين قد أحرقتا بإطارات . وأدعي أن أفراد الشرطة التابعين لمركز شرطة هونغاما هم المسؤولون عن عملية القتل ؛

(ي) في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٨ أو نحو ذلك قام جنود من معسكر ميغاسويوا للجيش في بولوناروا باعتقال وقتل كل من غونادينييغاما سيريناندا شيرو وميديريغيريي سومانا شيرو ، بعد تعذيبهما حسبما ادعي ؛

(ك) في ١٤ و١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، قامت قوات شبه عسكرية ، ادعي أنها مكونة من أفراد تابعين لقوات الأمن و/أو حرس خاص لرجال السياسة المحليين ، بقتل ما بين ٨٠ و١٥٠ من أهالي قرى مينيكينّا ، وكونداسالا ، وأرانغالا ، انتقاماً لقتل ١٦ من أقرباء ثلاثة من رجال الأمن في كونداسالا في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ على يد جبهة تحرير الشعب (جاناثا فيموكشي بيرامونا) .

٣٨٧- وبالاضافة الى ذلك ، ادعي وقوع حوادث قتل مدنيين في المنطقتين الشمالية والشرقية من البلد وذلك على ايدي قوات حفظ السلم الهندية . وتلقى المقرر الخاص قائمة بأسماء ١٤٤ من الضحايا قتلوا في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ١٩٨٩ .

٣٨٨- وطلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الحالات ، ولا سيما عن أية تحقيقات أجرتها السلطات و/أو القضاء وعن أية تدابير تكون قد اتخذتها لاثبات الحقائق وتقديم المسؤولين عن هذه الحالات الى العدالة .

٣٨٩- وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، أرسلت برقية أخرى الى حكومة سري لانكا تتعلق بمعلومات مفادها أن ساراث كارالييادا ، وهو محام ، قد عثر عليه ميتا في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، الى جانب أربعة أشخاص آخرين ، على بعد بضعة مئات من الأمتار من بيته في تيلدينييا ، قريبا من كاندي ، بعد أن قام باختطافه من بيته في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ثلاثة مسلحين ، كان أحدهم يرتدي زي الجيش . ووفقا للمعلومات ، فإن المحامي المذكور كان موكلاً ، في تحقيق قضائي بتمثيل أقرباء طالب عمره ١٦ سنة كانت الشرطة قد أطلقت عليه الرصاص أثناء مظاهرات جرت في تيلدينييا في حزيران/يونيه ١٩٨٩ . وذكر أنه قد جرى أثناء التحقيق استجواب سبعة من ضباط شرطة تابعين لمركز شرطة تيلدينييا ، وأن اثنين من الشهود قد قتلوا منذ بدء التحقيق .

٣٩٠- وذكر المقرر الخاص أنه قد تلقى رسائل تعرب عن القلق على حياة محامين وشهود آخرين يشملهم هذا التحقيق ، ولا سيما كبير المحامين ، باراكراما راناسينغي .

٣٩١- وعلاوة على ذلك ، ذكر المقرر الخاص انه قد وردت معلومات تتعلق بما يسمى بحوادث قتل انتقامية قتل فيها أشخاص عديدون على أيدي جماعات شبه عسكرية مرتبطة بقوات أمن الدولة انتقاما لحوادث قتل أدعي أن جيش تحرير الشعب قد ارتكبها ، وهي

على النحو التالي: مقتل ٢٤ شخصاً في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ في كاتوغاستوتا بمنطقة كاندي انتقاما لقتل أسرة أحد رجال الشرطة في كاتوغاستوتا في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ؛ مقتل ١٨ شخصاً داخل حرم جامعة بيرادينييا في كاندي في ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ انتقاما لقتل المسجل المساعد للجامعة في اليوم السابق ، وقيل إنه كان نقيباً في قوة المتطوعين التابعة لجيش سري لانكا .

٣٩٢- ونظراً الى ما تقدم ، ناشد المقرر الخاص الحكومة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية حق الأشخاص الوارد ذكرهم أعلاه في الحياة ، وطلب معلومات عن التدابير التي تكون قد اتخذت لحماية سلامتهم ، وكذلك عن أية تحقيقات تكون قد أجريت بشأن حالات القتل السالفة الذكر ، بغية تقديم المسؤولين عنها الى العدالة .

٣٩٣- وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، ارسلت برقية اخرى الى حكومة سري لانكا تتعلق بمعلومات مفادها أنه ، في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، اعتقل في مركز شرطة يوريلو في كولومبو ، فينورا اديريسنغي ، وهو طالب في جامعة كولومبو وأحد زعماء الحركة الطلابية . ووفقا للمعلومات ، فقد شوهد إسم فينورا في وقت لاحق مدرجا في القائمة السرية للطلاب المقتولين ، في مقر قيادة العمليات المشتركة . وفي الوقت نفسه ، أبلغ بأن خطيبة فينورا ، جاناني ، وهي طالبة طب في جامعة كولومبو ، وأخاها ، قد ألقي القبض عليهما واعتقلا في مركز شرطة بانادورا . غير أنه ، بعد ذلك بيومين ، ادعي أن الشرطة قد أنكرت اعتقالهما .

٣٩٤- وفي إثر تلقي المقرر الخاص رسائل تعرب عن القلق على حياة جاناني وأخيها ، ونظرا الى عدة تقارير وردت مؤخراً عن قتل أكثر من ٤٥ من العناصر الطلابية النشطة على ايدي أعضاء في جماعات شبه عسكرية وقوات الأمن منذ بداية عام ١٩٨٩ ، ناشد المقرر الخاص الحكومة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية أرواح الأشخاص المذكورين أعلاه . كذلك طلب معلومات عن التدابير المتخذة لحماية سلامتهم ، وكذلك عن أية تحقيقات تكون قد أجريت بشأن الحالة المتعلقة بما ادعي من قتل فينورا اديريسنغي ، بغية تقديم المسؤولين عن ذلك الى العدالة .

٣٩٥- في ٣ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، ورد رد من حكومة سري لانكا على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ١٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ جاء فيه أن التحقيقات جارية في حادثة موت لانكابورا . وذكر أيضا ، فيما يتعلق بتهديدات القتل التي ادعي أنها وجهت الى برينز غوناسيكارا وكانتشارا أبهايابالا ، أن أيا منهما لم يطلب الى الحكومة أن توفر له الأمن ، وأنه لو قدم مثل هذا الطلب ، لاستجابت له الحكومة بكل سرور .

٣٩٦- وفي وقت لاحق ، علم المقرر الخاص أن كانتشارا أبهايابالا قد أصيب برصاص أطلقه عليه مسلح مجهول الهوية في منزله في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، وانه توفي بعد ذلك بفترة وجيزة ، وأن برينز غوناسيكارا قد غادر سري لانكا والتمس اللجوء في الخارج .

السودان

٣٩٧- في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، ارسلت برقية الى حكومة السودان تتعلق بالادعاء القائل بأن محكمة الأمن الثورية في الخرطوم قد حكمت بالاعدام في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ على الدكتور مأمون محمد حسين . ووفقا للمعلومات فإن الدكتور حسين قد أدين لاشتراكه في إضراب مدته اسبوع دعت اليه نقابة أطباء السودان . وذكرت التقارير أنه على الرغم من أن القاضي قد أعلن مهلة مدتها سبعة أيام لاستئناف الحكم ، فإن الفريق عمر البشير قد أكد أن القرار نهائي وأنه لن يمنح المحكوم عليه رأفة . وادعي أيضا أن الدكتور حسين قد تعرض للتعذيب على نحو خطير أثناء احتجازه قبل المحاكمة على ايدي أفراد الأمن وجماعات تدعم الحكومة . وادعي أن طبيبا آخر يدعى محمد ابراهيم الياس قد توفي أثناء التعذيب . وأُبديت مخاوف من أن أطباء آخرين قد يحاكمون على اشتراكهم في الاضراب وقد يحكم عليهم بالاعدام .

٣٩٨- وأشار المقرر الخاص ، في هذا الصدد ، إلى المادتين ٦ و١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، الذي يشكل السودان طرفا فيه ، وكذلك إلى الضمانتين ٥ و٦ من مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٤/٥٠ المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤ ، والمعنون "ضمانات تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الاعدام" .

٣٩٩- وناشد المقرر الخاص الحكومة أن تبذل كل جهد لتكفل حق الدكتور مأمون محمد حسين في الحياة ، وطلب معلومات عن الحالة المذكورة أعلاه ، ولا سيما عن الاجراءات القانونية التي حكم بموجبها على الدكتور حسين بالاعدام .

٤٠٠- وفي ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، أرسلت برقية الى حكومة السودان تتعلق بمعلومات مفادها أن جرجس الغوس بطرس ، وهو قائد طائرة مساعد في الخطوط الجوية السودانية حكمت عليه المحكمة الخاصة رقم ١ في الخرطوم بالاعدام في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ لمخالفته أنظمة النقد التي تم الأخذ بها مؤخرا ، قد يواجه الاعدام الوشيك .

٤٠١- وأشار المقرر الخاص ، في هذا الصدد ، الى المادتين ٦ و١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، الذي يشكل السودان طرفا فيه ، وكذلك الى

الضمانتين ٥ و٦ من مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٤/٥٠ المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤ ، والمعنون "ضمانات تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الاعدام" ، وناشد الحكومة أن تبذل كل جهد لتكفل لجرجس الغوص بطرس حقه في الحياة وطلب معلومات عن الحالة المذكورة أعلاه ، ولا سيما عن الاجراءات القانونية التي حكم بموجبها على هذا الشخص بالاعدام .

٤٠٢- ووقت إعداد هذا التقرير لم يكن قد ورد أي رد من حكومة السودان .

سورينام

٤٠٣- في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، ورد من حكومة سورينام رد على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ والمتعلقة بالقاء القبض على ستانلي رينش واحتجازه (E/CN.4/1989/25 ، الفقرات ٢٥٩-٢٦٣) . وجاء في الرد أن الشرطة العسكرية قد أودعت ستانلي رينش في السجن بغرض استجوابه للاشتباه في دعمه لاشخاص رفعوا السلاح ضد السلطة الشرعية وتقديمه تسهيلات لهم ، وأنه قد أخلي سبيل رينش بعد يومين بأمر من المدعي العام الرئيسي . كذلك جاء فيه أن المدعي العام قد عرض القضية في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ على قاضي التحقيق بغية إجراء تحقيقات قضائية أولية في حق رينش لم يتم الفراغ منها بعد . وجاء في الرد كذلك أن احتجازه ليس مخالفاً للقانون ، وأن جميع الإجراءات الاخرى التي يتعين اتخاذها في هذا الشأن سيتم الاضطلاع بها وفقاً للاجراءات القانونية ومع مراعاة حقوق الإنسان المضمونة دستوريا .

تركيا

٤٠٤- في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، أرسلت رسالة الى حكومة تركيا أحيل فيها الادعاء القائل بأنه ، في ٣ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، توفي اثنان من السجناء الأكراد يدعوان مهمت كايالار وأورهان ايروغلو ، نتيجة لاساءة معاملتهما . وذكر أن السجينين ، اللذين كانا مضربين عن الطعام طوال ٣٥ يوماً في سجن إسكيسيهير ، قد نقلا في ظروف قاسية الى ايدين ونازيلي واسيئت معاملتهما .

٤٠٥- وطلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الادعاءات ، ولا سيما عن أية تحقيقات تكون قد اجرتها السلطات المختصة ، بما في ذلك تشريح الجثتين ، وعن أية تدابير تكون قد اتخذت لمنع تكرار حدوث وفيات من هذا القبيل .

٤٠٦- وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، ورد رد من حكومة تركيا على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، جاء فيه أن الشخصين المدعوين "مهمت

كايالار" و"اورهاب ايروغلو" غير معروفين لدى السلطات التركية المختصة . غير أن محتويات الادعاء المذكور في رسالة المقرر الخاص تتطابق مع حالة تنطوي على سجينين يدعوان مهمت يالتشينكايا وحوسنو ايروغلو ، وهما اثنان من السجناء الذين حاولوا الفرار من سجن اسكيسيهير بحفر نفقين . واكتشفت السلطات هذين النفقين في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٩ وقررت أن تنقل مؤقتا السجناء المعنيين الى سجون أخرى . وفي ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، بدأ السجناء المعنيون بمن فيهم مهمت يالتشينكايا وحوسنو ايروغلو ، في القيام باضراب عن الطعام . وجاء في الرد أن من الواضح أن ثمة ارتباطاً مباشراً بين الاحباط الذي سببه الفشل في الفرار من السجن والاضراب عن الطعام . وواصل السجناء الاضراب عن الطعام في السجن الذي نقلوا اليه ، وقد حدثت وفاة السجينين المشار اليهما أثناء الاضراب عن الطعام ، الذي دام ٥٢ يوماً .

٤٠٧- كذلك جاء في الرد أن الأطباء قد فحصوا السجناء المذكورين قبل مغادرتهم سجن إسكيسيهير وأقروا أن ليس لديهم مشكلة صحية تمنع نقلهم الى سجن ايدين . ونقل السجناء ، بمن فيهم الشخصان المعنيان الى سجن ايدين في مركبات النقل المعتادة ، ورافقت القافلة سيارة إسعاف تقل طبيبين فحصوا السجناء عدة مرات وهم في طريقهم الى ايدين . وذكر أنه لم تحدث أية حالة إساءة معاملة أثناء عملية النقل .

٤٠٨- وجاء في الرد كذلك أن فريقاً مؤلفاً من أربعة أطباء مؤهلين قد أجرى فحصاً شاملاً للجثتين بعد الوفاة وأعد في وقت لاحق تقريراً عن تشريح الجثتين ، جاء فيه: "أن وفاة السيد يالتشينكايا والسيد إيروغلو قد حدثت نتيجة حالة صدمة وغيبوبة ؛ وأن ما سبب ذلك هو اصابتهما بالجفاف والكيتون المتصلين بالجوع والعطش" .

اتحاد ميانمار

٤٠٩- في ٩ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، ارسلت برقية الى حكومة اتحاد ميانمار فيما يتعلق بمعلومات مفادها أن محكمة عسكرية قد حكمت بالاعدام على ثلاثة أشخاص في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ أو نحو هذا التاريخ ، لما ادعي من اشتراكهم في أنشطة أفضت الى ما وقع في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ من انفجار طرد متفجر في منشأة سيريان لتكرير النفط التابعة للدولة والواقعة قرب يانغون ، وهو انفجار قتل فيه شخصان وأصيب شخص بجراح بالغة .

٤١٠- وفي ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، ارسلت برقية أخرى الى حكومة اتحاد ميانمار فيما يتعلق بمعلومات مفادها أن المحكمة العسكرية رقم ١ في يانغون قد حكمت بالاعدام على خمسة أشخاص في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ بمقتضى أمري القانون العرفي ٨٩/١ و٨٩/٢ .

وذكر أن الاشخاص الخمسة قد حكم عليهم بالاعدام فيما يتصل بقتل ثلاثة أشخاص في داغون ، في يانغون ، أثناء الاضطرابات المدنية التي حدثت في السنة السابقة .

٤١١- وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، أرسلت برقية أخرى الى حكومة اتحاد ميانمار فيما يتعلق بمعلومات مفادها أن محاكم عسكرية مشكلة وفقا لامري القانون العمر في ٨٩/١ و٨٩/٢ قد حكمت مؤخراً بالاعدام على خمسة أشخاص . ووفقا للمعلومات ، فإن المحكمة العسكرية رقم ٣ التابعة لقيادة يانغون العسكرية قد حكمت بالاعدام على ثلاثة أشخاص في ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ فيما يتصل بانفجار قنبلة في مدينة يانغون في ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٩ . وفي ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، ذكر أن المحكمة العسكرية رقم ١ التابعة لقيادة يانغون العسكرية قد حكمت على شخصين بالاعدام .

٤١٢- وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، أرسلت برقية أخرى الى حكومة اتحاد ميانمار فيما يتعلق بمعلومات مفادها أن محاكم عسكرية مشكلة وفقاً لامري القانون العرفي ٨٩/١ و٨٩/٢ قد حكمت على ١١ شخصاً بالاعدام . ووفقا للمعلومات ، فإن المحكمة العسكرية رقم ٤ التابعة للقيادة العسكرية للمنطقة الشمالية الغربية في شويبو قد حكمت بالاعدام على الاحد عشر شخصاً في نهاية شهر آب/أغسطس ١٩٨٩ فيما يتصل بهجوم شن على مركز للشرطة في مقاطعة ساغاينغ في شمالي ميانمار .

٤١٣- وذكر المقرر الخاص في هذه البرقيات الأربع أن المعلومات تفيد أن أمري القانون العرفي ٨٩/١ و٨٩/٢ ، اللذين أصدرهما مجلس إستعادة القانون والنظام بالدولة في ١٧ و١٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، يخولان القادة العسكريين سلطة إجراء محاكمات باجراءات موجزة في محاكم عسكرية ، ويسمحان للمحاكم أن "تتجاوز الشهود غير الضروريين" ، وأن "تدين الجاني دون الاستماع الى شهود النيابة العامة" ، وأن "ترفض استدعاء الشهود الذين سبق لهم أن أدلوا بشهادتهم" وأن تفرض أحكاماً بالاعدام "بصرف النظر عن الاحكام المنصوص عليها في القوانين القائمة حاليا" . ويدعى أن الأمر رقم ٨٩/٢ ينص على أن "القرارات والاحكام الصادرة عن محكمة عسكرية تكون نهائية" ؛ ولا يتعين الموافقة على الاحكام بالاعدام سوى من قبل القائد العسكري ، والملجأ الوحيد المتاح للمدان هو أن يطلب إلى القائد العام للجيش ، في غضون ٣٠ يوماً ، أن يعيد النظر في الحكم .

٤١٤- وأشار المقرر الخاص ، في هذا الصدد ، إلى المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، الذي ينص على ضمانات لحماية حقوق المتهم ، بما في ذلك حقه في "أن يناقش شهود الاتهام ، بنفسه أو من قبل غيره ، وأن يحصل على الموافقة على استدعاء شهود النفي بذات الشروط المطبقة في حالة شهود الاتهام" ،

وحقه في استئناف الادانة والحكم أمام محكمة أعلى ، كما أشار إلى المادة ١٥ من العهد ، التي تنص على أنه "لايدان أي فرد بأية جريمة بسبب فعل أو امتناع عن فعل لم يكن وقت ارتكابه يشكل جريمة بمقتضى القانون الوطني أو الدولي . كما لا يجوز فرض أية عقوبة تكون أشد من تلك التي كانت سارية المفعول في الوقت الذي ارتكبت فيه الجريمة" . وأشار أيضا الى الضمانة ٦ من مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٤/٥٠ المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤ والمعنون "ضمانات تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الاعدام" .

٤١٥- وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، ورد رد من حكومة اتحاد ميانمار على برقيات المقرر الخاص المؤرخة في ٩ آب/أغسطس و٦ تشرين الأول/اكتوبر و٣ و١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، جاء فيه أن أحكام الاعدام المشار اليها في برقيات المقرر الخاص تتعلق بحالات تنطوي على انفجار طرد متفجر في منشأة سيريان لتكرير النفط في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، وقطع رؤوس رجلين وإمرأة في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ في مكتب مجلس الشعب لبليدة داغون ، وتفجير قنابل في مقر بلدية مدينة يانغون في ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، وارتكاب جرائم والفرار إلى المتمردين التابعين لمنظمة كاتين الوطنية ، والتحريض على ارتكاب جرائم خطيرة وارتكاب هذه الجرائم ، ونهب أسلحة نارية ، وقتل موظفين مكلفين بانفاذ القوانين في ١٣ أيلول/سبتمبر في مركز شرطة دازاي . وأورد الرد شروحاً مفصلة لكل هذه الحالات واستشهد بأحكام قانون العقوبات وغيره من القوانين ذات الصلة بالموضوع التي حكمت على أساسها المحاكم العسكرية على هؤلاء الأشخاص بالاعدام .

٤١٦- ووفقاً للرد ، فانه قد ظهرت بحلول منتصف عام ١٩٨٩ اتجاهات تخريبية معينة ، وبدأت أيدي المتطرفين الذين اضطلعوا بدور رئيسي في اضطرابات عام ١٩٨٨ في الظهور مرة أخرى ، ومن الواضح أنها تشكل خطراً على الدولة . وفي ١٧ و١٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، بعد ما يقرب من سنة من تسلم مجلس استعادة القانون والنظام بالدولة زمام السلطة ، أصدر أمرا القانون العرفي رقما ٨٩/١ و٨٩/٢ اللذان يسندان سلطات قضائية الى القادة العسكريين لمقار القيادة الثلاثة . وفي هذا الشأن ، شدد الرد على ما يلي:

"(أ) المحاكم العسكرية المرخص لها بمقتضى أمري القانون العرفي ليست هي المحاكم الوحيدة التي تعمل في البلد ، حتى بعد إعلان القانون العرفي . فبموجب أمر القانون العرفي رقم ٨٩/٢ ، تواصل المحاكم القائمة بموجب القانون القائم غير القانون العرفي أعمالها ، وهي المحكمة العليا والمحاكم على مختلف مستوياتها ، وتقيم العدل فيما يتعلق بجرائم شتى وبموجب القوانين القائمة عادة .

"(ب) إن الحق في استئناف الأحكام وفي طلب إعادة النظر فيها أو مراجعتها أو تخفيفها أو ردها منصوص عليه في الفرعين ٧ و٨ فيما يتعلق بجميع الأحكام التي تنطوي على السجن لمدة ثلاث سنوات فما فوقها وعقوبة الإعدام . ويوجه طلب تخفيف أو رد الأحكام الصادرة عن محكمة عسكرية إلى قائد القيادة والقائد العام (للجيش) بالتسلسل .

(ج) لم يتم تنفيذ أي حكم بالإعدام في اتحاد ميانمار منذ سنوات عديدة ، إلا في قضية زين مو ، وهو ارهابي من كوريا الشمالية مسؤول عن تفجير قنبلة في ضريح الشهداء في يانغون في عام ١٩٨٣ ، عندما قتل اربعة وزراء من جمهورية كوريا .

"(د) من المقرر إلغاء القانون العرفي متى أصبحت مقتضيات الحالة لا تتطلبه ومتى انعدم وجود أي تهديد للوحدة الوطنية والاستقلال الوطني .

(هـ) تم بمقتضى أمر القانون العرفي رقم ٨٩/٣ المؤرخ في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ إلغاء القانون العرفي في ثماني بليدات ، نظرا إلى تحسّن سيادة القانون والحفاظ على السلم والهدوء تحسناً كافياً" .

٤١٧- وجاء في الرد كذلك أن أولئك الذين حكم عليهم بالاعدام قد قدموا طلبات باعادة النظر في الأحكام أو بتخفيفها أو ردها ، حسبما تكون الحالة ، وأنه لم يعدم أي منهم حتى تاريخ الرد .

٤١٨- وجاء أيضا أنه ينبغي أن يكون من الواضح تماما أن القانون العرفي ليس القانون الوحيد المعمول به في ميانمار ؛ بل إنه يمكن اعتبار تسميته مغلوطة ، نظرا الى أن محاكم القانون العرفي تقيم العدالة بقدر أكبر من الفعالية ، وبسرعة ، وبما يتفق بدقة مع القوانين القائمة عادة وأحكام دستور عام ١٩٧٤ ؛ كذلك فإن محاكم القانون العرفي هي ذات طابع مؤقت تتطلبها مقتضيات الحالة ، حيث يتعين صون حياة الابرياء ؛ وقد تحسنت الحالة تحسناً كافياً في ثماني بليدات ألغي فيها بالفعل إعلان القانون العرفي ؛ ولذلك فلا يوجد عنصر أيا كان يمكن تفسيره على أنه يتعارض مع أحكام أي من صكوك حقوق الإنسان القائمة حالياً التي استشهد بها المقرر الخاص في برقياته الاربع المذكورة أعلاه .

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

٤١٩- في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، أرسلت رسالة الى حكومة الاتحاد السوفياتي أحيلت فيها ادعاءات مفادها أنه قد توفي بتبيليسي بجورجا في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ما لا يقل عن ٣٦ شخصاً في صدامات وقعت بين المتظاهرين وقوات الأمن . ووفقا للمعلومات ،

فإن أفراد الوحدات الخاصة التابعة لوزارة الشؤون الداخلية قد سدّوا تقاطعات الطرق وطوقوا المواطنين وضربوهم بهراوات ومجارف . وذكر أن هذا العمل من جانب قوات الأمن كان مخططاً تخطيطاً مسبقاً . وذكرت مصادر رسمية أن ١٩ شخصاً قد ماتوا ، ودعا التقرير الصادر عن اللجنة الجورجية التي حققت في الحوادث مؤتمر نواب الشعب الى تحديد المسؤولين .

٤٣٠- وذكر المقرر الخاص في الرسالة أسماء الضحايا الـ ٣٦ المزعومين .

٤٣١- وطلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الادعاءات ، ولا سيما عن أية تحقيقات تكون قد أجرتها السلطات المختصة ، بما في ذلك تشريح الجثث ، وعن أية تدابير تكون قد اتخذت لمنع تكرار وقوع حوادث وفاة من هذا النوع .

٤٣٢- وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، أرسلت برقية الى حكومة الاتحاد السوفياتي تتعلق بمعلومات مفادها أن المحكمة العليا لجمهورية روسيا الاشتراكية السوفياتية قد حكمت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ بالاعدام على شخص يدعى أ. زابيفالوف ، وعمره ٣٣ سنة ، بعد إدانته بقتل إمرأتين في منطقة فورونيج . وادعي أنه لم يكن له حق استئناف الادانة والحكم أمام محكمة أعلى .

٤٣٣- وأشار المقرر الخاص إلى الفقرة ٥ من المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، الذي يشكل الاتحاد السوفياتي طرفاً فيه ، فناشد الحكومة أن تدرس هذه الحالة وأن تبذل كل جهد لحماية حق الشخص المذكور إسمه أعلاه في الحياة وفقا للعهد المذكور ، وطلب معلومات في هذا الشأن .

٤٣٤- وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، ورد من حكومة الاتحاد السوفياتي رد على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، أحيل فيه قرار مؤتمر نواب الشعب للاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بالتقرير المقدم من اللجنة التي أنشأها المؤتمر الأول لنواب الشعب للاتحاد السوفياتي للتحقيق في الأحداث التي وقعت في مدينة تبيليسي في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٩ . ونص القرار كما يلي:

"إن مؤتمر نواب الشعب لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وقد استمع الى النتيجة التي خلصت اليها اللجنة المكلفة بالتحقيق في الأحداث التي جرت في تبيليسي في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٩ تلاحظ أن المأساة التي انطوت على وقوع خسائر في الأرواح بين الأبرياء قد ألقت الضوء على عجز القيادة السابقة للجمهورية عن التصدي للحالة الاجتماعية والسياسية الآخذة في التدهور بشكل خطير والتي نشأت في جمهورية جورجيا الاشتراكية السوفياتية . كذلك كشفت هذه المأساة عن الأخطاء في التقدير والأغلاط الجسيمة التي ارتكبت على كل

مستوى من مستويات ادارة الاتحاد السوفياتي ادارة جمهورياته لدى اتخاذ وتنفيذ القرار المتعلق بقمع التجمّع غير المصرح به في الميدان أمام مقر الحكومة . ويلاحظ المؤتمر أيضا عدم وجود تنظيم تشريعي واضح محدد للجوانب الاجرائية والعملية لاستخدام القوات المسلحة لتسوية المنازعات الداخلية .

"إن مؤتمر نواب الشعب لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يقرر ما يلي:

"١- يحيط علماً بالنتيجة التي خلصت اليها اللجنة التي أنشأها مؤتمر نواب الشعب للتحقيق في الأحداث التي جرت في مدينة تبيليسي في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ؛

"٢- يدين استخدام العنف ضد المشتركين في المظاهرة التي جرت في مدينة تبيليسي في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ؛

"٣- يعهد الى مجلس رئاسة مجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بمهمة تقديم المقترحات التي تقدمت بها اللجنة المنشأة للتحقيق في الأحداث التي جرت في مدينة تبيليسي في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٩ إلى الهيئات المناسبة من أجل النظر فيها واتخاذ قرار بشأنها ورصد تنفيذها ؛

"٤- يعمد ، واضعاً في اعتباره المناقشات التي أجريت ، إلى إعداد بلاغ للصحافة بشأن نتيجة التحقيق في أحداث تبيليسي" .

٤٣٥- وفي ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، ورد من حكومة الاتحاد السوفياتي رد على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، أحيلت فيها معلومات من مكتب المدعي العام للاتحاد السوفياتي .

٤٣٦- ووفقا لما جاء في الرد ، فإن المحكمة العليا لجمهورية روسيا الاشتراكية السوفياتية قد حكمت على أندريه فيكتوروفيتش زابيفالوف بتدبير عقابي استثنائي ، هو عقوبة الاعدام ، على مجموع جرائمه . ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، قام زابيفالوف ، بالتواطؤ مع شركاء بتنظيم عصابة مسلحة لأغراض الاستيلاء عن طريق اللصوصية على ممتلكات الدولة والممتلكات الشخصية للمواطنين ، وعبور حدود دولة الاتحاد السوفياتي بطريقة غير قانونية إلى فنلندا في وقت لاحق . وقد قاموا ، خلال الفترة كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ - آذار/مارس ١٩٨٩ ، بالاشتراك مع أشخاص آخرين في فورونيج ، وبغرض تسليح العصابة ، بصنع وشراء أسلحة نارية وأسلحة ومتفجرات وذخائر أخرى ، وخاصة جهاز لإطلاق القنابل اليدوية مع مقذوفات ، ورشاش خفيف ، ومسدسات ، وبندقية منشورة ، وألغام قتال ، ونحو ٨ كغ من المتفجرات ، و١٧ سكيناً وما شابهها ، وما يزيد عن ٣٠٠ خرطوشة . وجاء في الرد أيضا أن زابيفالوف ، سعيا إلى تحقيق مآربه الإجرامية ،

وبغية الحصول على الاموال اللازمة لتسليح العصابة ، قد سرق وقتل امرأتين في موسكو في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، اذ أخذ منهما أموالا وممتلكات يتجاوز مجموع قيمتها ١٠ ٠٠٠ روبل ، وأن المحكمة قد أمرت بالعقوبة نظراً إلى شخصية المدان وإلى الطابع الخطير اجتماعياً للجرائم التي ارتكبها .

الولايات المتحدة الامريكية

٤٢٧- في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، أرسلت برقية الى حكومة الولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بقضية وليام آندروز ، وعمره ٣٩ سنة ، الذي ذكرت التقارير أن من المقرر إعدامه في يوتا في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٩ بعد أن أدين بوصفه شريكاً في حادث سرقة محل تجاري قتل فيه ثلاثة أشخاص في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٧٤ . وأعرب المقرر الخاص ، فيما يخص هذه القضية ، عن قلقه إزاء تقارير مفادها أنه ، وفقاً لمحامي عن آندروز ، أقرت ولاية يوتا بأن آندروز لم يكن حاضرا أثناء ارتكاب القتل ، وأن آندروز ، وهو رجل أسود ، كان قد حوكم أمام هيئة محلفين جميعهم من البيض ، اختيرت من المجتمع المحلي الذي ارتكبت فيه الجريمة ، وأن آندروز ظل في انتظار تنفيذ حكم الاعدام طوال قرابة ١٥ عاما .

٤٢٨- وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ أرسلت برقية أخرى الى حكومة الولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بقضية دالتون بريجين ، وعمره ٣٩ سنة ، الذي ذكرت التقارير أن من المقرر إعدامه في لويزيانا في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ . وأفادت التقارير أن بريجين كان قد أدين في أيار/مايو ١٩٧٨ بقتل رجل شرطة . وقيل إن جميع سبل الاستئناف قي استنفدت في قضيته .

٤٢٩- ووفقا للمعلومات ، فإن دالتون بريجين كان يبلغ من العمر ١٧ عاماً عندما ارتكب جريمة القتل . وفي هذا الصدد ، أشار المقرر الخاص الى المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، الذي ينص على أنه "لا يجوز الحكم بعقوبة الاعدام على جرائم ارتكبها أشخاص دون الثامنة عشرة من العمر" ، وإلى مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٠/١٩٨٤ والمعنون "ضمانات تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام" ، الذي ينص على أنه "لايحكم بالموت على الاشخاص الذين لم يبلغوا سن الثامنة عشرة وقت ارتكاب الجريمة" .

٤٣٠- وناشد المقرر الخاص الحكومة ، في كلتا البرقيتين ، على أساس إنساني محض ، أن تحمي حق دالتون بريجين في الحياة ، وأن تنظر ، على وجه الخصوص ، في منحه الرأفة .

٤٣١- وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، ورد من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية رد على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ . ووفقا لما جاء في الرد ، فإن رأي الحكومة هو أن القانون الدولي العمومي لا يحظر إعدام من يرتكبون جرائم يترتب عليها الحكم بالإعدام في الوقت الذي ما زالوا فيه دون سن الثامنة عشرة ، شريطة توفير ضمانات وافية فيما يتعلق بإعمال قواعد الإجراءات القانونية ، وأنه على الرغم من أن عدداً من الدول تحظر إعدام هذا النوع من الجناة ، فإن ممارسة هذه الدول تفتقر الى الاتساق والرأي القانوني الضروريين لقيام قاعدة من القانون الدولي العرفي . وفي حين أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يحظر الحكم بعقوبة الإعدام على جرائم ارتكبها أشخاص دون الثامنة عشرة من العمر ، فهذا الحظر لا يسري إلا على الدول الأطراف في العهد ؛ والولايات المتحدة الأمريكية من الدول الموقعة على العهد ولكنها ليست طرفا فيه ، وهي بالتالي ليست ملزمة إلا بالامتناع عن أفعال من شأنها أن تبطل الغرض والمقصد الاجماليين لهذا الصك . وذكر كذلك أن غرض العهد ومقصده هما ، بوجه عام ، تعزيز احترام حقوق الإنسان وتشجيع الدول على سن تشريعات تحمي حقوق الإنسان ، وأن إعدام جناة من هذا القبيل لا يشكل انتهاكاً لغرض العهد ومقصده .

٤٣٢- أما فيما يتعلق بالنظر في وقف تنفيذ الحكم أو تخفيفه في هذه القضية ، فقد جاء في الرد أن رسالة المقرر الخاص لا تقدم أساساً وقائعياً أو قانونياً محدداً يمكن للسلطات المعنية بناء عليه أن تمنح الرأفة ، وأن ثمة سبلاً للتخفيف متاحة أيضا عن طريق المحاكم الاتحادية للولايات المتحدة حتى مستوى المحكمة العليا ، وأنه إذا كانت جميع سبل الاستئناف قد استنفدت بالفعل فإن حاكم ولاية لويزيانا قد لا تزال لديه سلطة وقف تنفيذ الحكم أو تخفيفه .

٤٣٣- وفي وقت لاحق ، علم المقرر الخاص أن المحكمة العليا للولايات المتحدة قد قضت في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ بوقف تنفيذ حكم الإعدام الصادر في حق دالتون بريجين .

فنزويلا

٤٣٤ - في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، أُرسلت رسالة إلى حكومة فنزويلا تتعلق بادعاء مفاده أن عدة أشخاص قد قُتلوا على يد قوات الأمن في سياق أحداث يوم ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ والأيام التي تلته . وقد قُدمت أسماء الضحايا كما يلي:

(أ) كريسانتو ميديروس ، قُتل في ٣ آذار/مارس ١٩٨٩ في لا باستورا على أيدي أفراد القوات المسلحة خلال تفتيش لمنزله ؛

(ب) إليزار مافاريس: قُتل في ٣ آذار/مارس ١٩٨٩ بينما كان يسير في الشارع في لا باستورا ويفترض أن من قتله هو ضابط شرطة بالمدينة تابع للمفرزة رقم ٥١ في ليسي ؛

(ج) آرماندو كاستيليانوس ، قُتل في ١ آذار/مارس ١٩٨٩ في بيتاري ، على أيدي أفراد قوة شرطة المدينة الذين أطلقوا النار إلى داخل منزله بينما كانوا تحت تأثير الكحول فأصابوه في رأسه ؛

(د) بوريس إدواردو بوليفار ماركانو ، قُتل في ٤ أو ٥ آذار/مارس ١٩٨٩ بعد أن احتجزه أفراد شرطة المدينة ونقلوه إلى الجيش ويفترض أن ذلك تم وهو لا يزال على قيد الحياة . وقد ذكرت زوجته أنها رأته حياً ، على الرغم من أنه كان قد تعرض لضرب مبرح ، وكانت يداه مقيدتين . وبعد عدة أيام ، قيل إنه تُوفي في الاضطرابات ؛

(هـ) ريتشارد باييس ، قُتل في ٣ آذار/مارس ١٩٨٩ في بتياري على يد أفراد قوة شرطة المدينة بينما كان واقفا على درج باب منزله . وزعمت الشرطة أنه مات نتيجة سقوطه من على درج الباب . وقد أكدت أسرته بأنه كانت هناك جروح في جسده ناجمة عن رصاصتين ؛

(و) خيسوس سامبرانو ، قُتل في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ في مركز التبضع في "لوس مولينوس" ، ويفترض قيام أفراد شرطة المدينة بإطلاق الرصاص عليه في ظهره ؛

(ز) كارمن مارلين دياس إيسكالانتي: قُتلت في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٧ في نويفا تاكاغوا ، على أيدي أشخاص مجهولي الهوية يركبون سيارة "جيب" ؛

(ح) خيسوس كارتايا ، قُتل في ١ آذار/مارس ١٩٨٩ في بيتاري برصاصات أطلقها عليه أفراد الجيش بينما كان في منزله ؛

(ط) خوان خوسيه غاريدو بلانكو ، قُتل في ٣ آذار/مارس ١٩٨٩ في نويفا تاكاغوا على أيدي اثنين من ضباط مديرية خدمات المخابرات والحماية (DISIP) بينما كان يتحدث مع رفيقته .

٤٣٥ - وبالاضافة إلى ذلك ، يُفترض أن أفراد قوات الأمن قد قتلوا أشخاصاً آخرين خلال أحداث يوم ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ وما تلاه ، وذكرت في الرسالة أسماء ١٢ شخصاً .

٤٣٦ - وعلاوة على ذلك ، ادعي أن مجموعة من الجنود قد حاولت قتل أنخيل راموس آمايس .

٤٣٧ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الادعاءات ولا سيما عن أية تحقيقات تكون قد أجرتها السلطات المختصة ، بما في ذلك تشريح الجثث ، وعن أية تدابير تكون قد اتخذت لمنع تكرار مثل هذه الوفيات .

٤٣٨ - وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، أُرسلت رسالة إلى حكومة فنزويلا أحيلت فيها ادعاءات مفادها أن عددا من الأشخاص قد ماتوا خلال السنوات العديدة الماضية نتيجة إجراء متعمد ، غير مسبوق باستفزازات ، قام به أفراد الشرطة والجيش . وادعي أن بعض أولئك الضحايا قد أطلقت عليهم قوات الأمن الرصاص في حوادث وصفتها السلطات بأنها مواجهات مسلحة مع مجرمين عاديين . وقيل إن آخرين قد ماتوا وهم رهن الحبس لدى الشرطة نتيجة للتعذيب . وادعي أيضا وجود مخالفات في التحقيقات القضائية ، وتأخيرات خطيرة في الدعاوى الجنائية أدت إلى إدانة قلة فقط من المسؤولين عن عمليات القتل . وقيل إنه حتى تلك الادانات قد انتهت بصدور أحكام مع وقف التنفيذ ، أو بإخلاء السبيل المشروط . ويُدعى أن انعدام التدابير التأديبية أو القضائية الصارمة في الحالات التي تنطوي على أفراد من الشرطة والجيش قد أسهم في تكرار وقوع حوادث قتل لا مبرر لها وغير مشروعة .

٤٣٩ - ووصف المقرر الخاص - على سبيل المثال - الحالات التالية:

(أ) في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، اعتُقل فريدي مانويل دوغارتي ، وعمره ١٨ عاما ، بعد إطلاق الرصاص عليه في ساقيه كلتيهما على أيدي أفراد مديرية خدمات المخابرات والحماية (DISIP) في نويفو هوريسونتي ، خارج كراكاس . وفي اليوم التالي ، تعرف أبوه على جثته وكان في رأسه إصابة بالرصاص . وفي آذار/مارس ١٩٨٧ ، وُجه الاتهام إلى اثنين من أفراد "مديرية خدمات المخابرات والحماية" بقتله ، ولكن محكمة الجزاء الابتدائية الثالثة قد أبطلت الاتهامات بسبب عدم كفاية الأدلة . وفي ٢٥ آذار/ مارس ١٩٨٨ ، أكدت المحكمة العليا الخامسة هذا القرار ، وعلقت التحقيقات ؛

(ب) وفي ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، تُوفي خوسيه لويس بالوماريس ، البالغ من العمر ١٦ عاما بسبب تمزق طحاله ، وكان طالباً في كلية للتدريب العسكري . وعلى الرغم من أن السلطات العسكرية قد ادعت أنه مات لأسباب طبيعية ، فإن ظروف وفاته قد أيدت الادعاء بأنه كان قد عُذب بعد أن حاول الهرب من الكلية . وقيل أيضا إن المحكمة العسكرية قد أقفلت التحقيق في القضية في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ بعد أن حكمت بأن الادعاء باطل . ومع ذلك ، فقد قال موظفو المحكمة لأسرته بأن التحقيق مستمر ؛

(ج) وفي ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ ، قُتل ١٤ شخصا على يد وحدة مشتركة من أفراد الجيش وأعضاء مديرية خدمات المخابرات والحماية ، والشرطة الفنية القضائية (PTJ) على الحدود بين فنزويلا وكولومبيا ، بينما كان أولئك الأشخاص مسافرين في قارب في نهر آرانكا . وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، أصدرت لجنة تابعة للكونغرس تقريرها الذي خلص إلى نتيجة مفادها أن الأشخاص الـ ١٤ قد قُتلوا في ظروف لم تكن مواجهة مسلحة . وأمر أحد القضاة العسكريين المحليين باحتجاز ١٩ فرداً من الدورية بتهمة القتل ولكن حدث في نيسان/أبريل ١٩٨٩ أن أطلق سراح جميع الأشخاص الـ ١٩ بسبب مخالفة فنية ؛

(د) وفي ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٨٧ ، سقط مارتن سوتو ميخاريس ، وعمره ٣٠ عاما ، قتيلاً بالرصاص على أيدي شرطة العاصمة في حي نويفا تاكاغوا في كراكاس . وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، قُدم طلب لاجراء تحقيق وقائعي بحث (investigación de nudo hecho) ولكن لم يُعرف حتى الآن أن ذلك التحقيق قد أجرى بالفعل ؛

(هـ) في ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، سقط فيلكس هومبيرتو بينيا تادينو قتيلا بالرصاص على يد الشرطة في منزله في حي موران دي كاتيا . وادعت الشرطة أنه قد قُتل في مواجهة مع الشرطة الفنية القضائية (PTJ) ولكن أسرته أنكرت ذلك . وعلى الرغم من تعيين مدع عام للتحقيق في هذه القضية ، فإنه لم يتمكن من الحصول على ملف القضية من المحكمة ؛

(و) وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، سقط لويس ميغيل فيلانويفا إيبارا ، البالغ من العمر ٢٧ عاما ، قتيلا بالرصاص على أيدي أفراد "مديرية خدمات المخابرات والحماية" . وقيل إن الشهود قد أنكروا تقرير الشرطة ومفاده أن فيلانويفا كان مسلحاً . وقيل إن الشرطة قامت فيما بعد بتهديد المصور والشهود الآخرين الذين كانوا في مكان الحادث . وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، قام قاض من المحكمة الجزائية العليا الثالثة لولاية آراغوا بتبرئة أفراد "مديرية خدمات المخابرات والحماية" بدعوى أنهم قد تصرفوا في إطار الدفاع عن النفس وأقفلت ملف القضية . وقُدم استئناف ضد هذا القرار إلى المحكمة العليا ، التي لم تستجب إلى هذا الطلب في غضون مهلة الأيام الخمسة التي يحددها القانون لذلك .

٤٤٠ - وبالاضافة إلى ذلك ، أدعي أن الجيش الفنزويلي قام في منطقة الحدود بين فنزويلا وكولومبيا بقتل عدد من مواطني كولومبيا بعد أن تم استدراج الضحايا الى فنزويلا على إيدي عملاء كولومبيين متعاونين مع "مديرية خدمات المخابرات والحماية" الفنزويلية . وقد وصف الضحايا بأنهم رجال عصابات تورطوا في عملية سطو مسلح . وقد أورد المقرر الخاص وصفا للحالتين التاليتين:

(أ) في تموز/يوليه ١٩٨٨ ، قتل الجيش الفنزويلي داغوبيرتو غونساليس فيلاسكويس ، وهو دهان من كوكوتا في كولومبيا وكان قد عرض عليه عمل في فنزويلا ، وغادر الوطن في ٩ تموز/يوليه ؛

(ب) وفي ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ ، قتلت قوات تابعة للجيش الفنزويلي شقيقين هما وليام وبزيد بيرتران أريفالو ، وفيرناندو الفاريز مونيواث وهم جميعاً مواطنون كولومبيون من كوكوتا في كولومبيا ، وقد قتلوا في إلفاليادو بمقاطعة أوريينيا بولاية تاشيرا . وقد ادعي أن الثلاثة قد استدرجهم إلى فنزويلا شخص كولومبي يعمل لحساب "مديرية خدمات المخابرات والحماية" ، وسُلّموا إلى الجيش الفنزويلي على أنهم مقاتلو حرب عصابات من جيش التحرير الوطني الكولومبي .

٤٤١ - وفي ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، تلقى المقرر الخاص رداً من حكومة فنزويلا على رسالته المؤرخة في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٩ . وحسبما جاء في ذلك الرد ، فإنه قد ارتكبت في الأيام المذكورة أعمال في عدة مدن في فنزويلا شكلت تعكيراً للسلم ، شملت عمليات تخريب وهجمات ضد أمن الأفراد والأسر ، وفقدان أنفس ، ووقوع أضرار كبيرة للممتلكات مما استلزم تدخل القوات المسلحة والشرطة وغيرهما من أجهزة أمن الدولة . وذُكر أيضا في ذلك الرد أنه من أجل الحفاظ على القانون والنظام لضمان أمن الجمهور ، استلزم الأمر اتخاذ تدابير مثل تعليق الضمانات الدستورية وفرض حظر التجول . وذُكر كذلك في الرد أن المدعي الحكومي قد أعلم فيما بعد بأن مخالفات معينة قد حدثت بما في ذلك حالات اختفاء ، واحتجاز تعسفي ، وفقدان الحياة ، والتعذيب ، وأنه لذلك أصدر المدعي الحكومي أوامر لممثليه في جميع أنحاء البلد بأن يتلقوا ويعالجوا جميع الشكاوى المتعلقة بالأحداث المذكورة وأن يباشروا التحقيق في تلك الشكاوى عن طريق الهيئات القضائية المختصة إذا كان قد حدث انتهاك للقانون .

٤٤٢ - وقد أرفقت بذلك الرد قائمة باثنتي عشرة حالة وفاة يجري التحقيق فيها من قبل المحاكم الابتدائية الثامنة عشرة والتاسعة عشرة والحادية والأربعين والثانية والأربعين والثالثة والأربعين ، وكذلك المحكمة الابتدائية العسكرية الثانية ، كما أرفقت به كذلك قائمة أصدرتها المشرحة .

اليمن

٤٤٣ - في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٩ ، ورد رد من حكومة اليمن على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ (E/CN.4/1989/25 ، الفقرات ٣٨٧ إلى ٣٩٠) . وجاء في الرد أن الادعاءات المشار إليها لا أساس لها من الصحة بتاتا ، وأن حوادث القتل المبلغ عنها مبالغ فيها ، ويمكن عزو بعضها إلى ثارات قبلية ناجمة عن طبيعة التركيب الاجتماعي والإرث الطويل المتراكم من الممارسات القديمة التي عفا عليها الزمن ، والتي ورثها النظام الجمهوري من نظام الإمامة الرجعي الذي كان يحكم اليمن قبل ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٢ .

يوغوسلافيا

٤٤٤ - في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، أُرسلت رسالة إلى حكومة يوغوسلافيا أحيلت فيها ادعاءات مفادها أنه في ٢٧ و٢٨ آذار/مارس ١٩٨٩ وخلال الأيام الأولى من نيسان/أبريل قتلت قوات الأمن عدة مئات من الأشخاص من أصل ألباني في مدن مختلفة في كوسوفو أثناء مظاهرات وقعت في سياق اضطرابات سياسية - عرقية . وقد ادعي أن الضحايا

تعرضوا للركل بالاقدام أو الضرب أو القتل بالرصاص . وكان من بين الضحايا الذين تم التعرف عليهم قائمة باسماء ٥٨ شخصا وردت إلى المقرر الخاص . وقد أدرجت فيها على سبيل المثال الحوادث المدعاة التالية:

(أ) في جور ، قُتل أو جرح بالرصاص العشرات من تلاميذ المدارس الابتدائية على إيدي قوات الامن التي أطلقت النيران بلا تمييز على الاطفال المتظاهرين من طائرة مروحية ؛

(ب) وفي ماليشيغيي ، قتلت قوات الامن كلا من ديم وأرسيم باكاريزي ، وعمرهما ٧ و٨ سنوات على الرغم من أنه قيل بأن الشرطة قد أوضحت بأن شقيق أحد الطفلين كان يلعب ببندقية تخص جنديا وأنه قتل الطفلين بطريق الخطأ ؛

(ج) وفي جيلان ، قُتل بصري إبراهيمي ، وعمره ٢٤ عاما ، بينما كان في سيارته بالقرب من إحدى المظاهرات . وادعي أن أفراد أسرته قد عُذبوا على أيدي الشرطة التي أرغمتهم على القبول بأنه قد انتحر .

٤٤٥ - وقد طلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الادعاءات وخاصة عن أية تحقيقات تكون قد أجرتها السلطات المختصة ، بما في ذلك تشريح الجثث ، وأية تدابير تكون قد اتخذت للحيلولة دون وقوع المزيد من مثل حوادث الموت هذه .

٤٤٦ - ووقت إعداد هذا التقرير ، لم يكن قد ورد أي رد من حكومة يوغوسلافيا .

الفصل الثالث

تحليل الظاهرة

ألف - التهديد بالقتل

٤٤٧ - خلال فترة الولاية الحالية للمقرر الخاص ، وردت نداءات كثر من الأعوام الماضية تناشد التدخل العاجل للمقرر الخاص في حالات التهديد بالقتل . واتخذ المقرر الخاص إجراءً فورياً في الحالات التي كان فيها مثل هذه التهديدات تشكل للوهلة الأولى خطرا وشيكاً على حياة الذين ادعي أنهم تلقوا تهديدات بالقتل .

٤٤٨ - ولا تزال التقارير المتعلقة بالتهديد بالموت والاغتيالات اللاحقة تقتصر على عدد محدود من البلدان في مناطق معينة . غير أن هذه الممارسة البغيضة للارهاب آخذة في الانتشار تدريجياً إلى بلدان لم تكن معروفة فيها من قبل ، ولكن الحالة السياسية والاجتماعية فيها ظلت تتدهور بشكل ملحوظ .

٤٤٩ - وحسب المعلومات الواردة ، فإن التهديد بالقتل يُوجه ضد أشخاص ذوي خلفيات ومهن مختلفة ، وخاصة النوعيات التالية:

(أ) القضاه ، والمحامون ، والموظفون العموميون ، والمدعون العامون المشتركون في المحاكمات أو التحقيقات أو الاجراءات القانونية الاخرى ؛

(ب) دعاة حقوق الإنسان الذين يجمعون وينشرون على الملأ حالات انتهاك حقوق الإنسان على الصعد المحلية ، و الإقليمية و/أو الدولية ، وينظمون أنشطة تتعلق بحقوق الإنسان ؛

(ج) شاغلو المناصب العامة ، بمن فيهم المشرّعون وأعضاء المجالس المجتمعية ، الذين يطالبون بالعدل علانيةً في حالات انتهاك حقوق الإنسان ؛

(د) النقابيون الذين ينظمون العمال ويحاولون الدفاع عن حقوقهم ؛

(هـ) المعلّمون الذين يعملون في برامج تعليم البالغين ويمارسون أنشطة تهدف إلى خلق الوعي بحقوق الإنسان في المناطق الريفية ؛

(و) الصحفيون الذين يحققون في حالات انتهاك حقوق الإنسان وينشرون عنها التقارير عبر وسائط الإعلام ؛

(ز) شهود العيان في الجرائم ، ممن هم على استعداد للادلاء بشهاداتهم في محاكمة أو أمام قاضٍ ؛

(ح) أعضاء مجموعات المعارضة ، بما فيها الاحزاب السياسية .

٤٥٠ - واستنادا إلى المعلومات الواردة بشأن الحالات المختلفة للتهديد بالموت ، فإنه يظهر أن الهدف منها هو إرهاب الأشخاص المعنيين لمنعهم من متابعة نشاطهم الذي يُنظر إليه على أنه مضاد لمصالح مصدري تلك التهديدات .

٤٥١ - ويظل مصدرو التهديدات بالقتل في العادة مجهولين . غير أنهم كثيراً ما يستعملون أسماء مجموعات شبه عسكرية أو مجموعات "قوات يقظة" تظل هوياتها غامضة أو غير معروفة .

٤٥٢ - وتوجه التهديدات بواسطة الهاتف أو الرسائل المنقولة إلى بيوت الضحايا ، أو النشرات أو "قوائم الموت" التي تحمل أسماء المستهدفين بالاغتيال .

٤٥٣ - ووفقا للنداءات التي وجهت إلى المقرر الخاص ، فإن السلطات في معظم الحالات لم تتخذ أية تدابير فعالة لحماية الذين تلقوا تهديدات بالقتل ، أو لاجراء تحقيقات مناسبة . وأوضحت هذه النداءات تورط الحكومات المعنية ، إما بصورة مباشرة عن طريق الأوامر الصادرة لموظفين أو عن طريق استخدام أفراد أو مجموعات تحت سيطرة الحكومة ، أو بصورة غير مباشرة عن طريق غض النظر أو التواطؤ فيما يخص مثل هذه التهديدات بالقتل الموجهة من أفراد خاصين أو مجموعات . وإن انعدام التحقيق الرسمي مع المسؤولين عن مثل هذه التهديدات ، وعدم مقاضاتهم و/أو معاقبتهم هو القاعدة ، وليس الاستثناء .

٤٥٤ - وفي بعض البلدان التي تفيد التقارير أن التهديدات بالقتل واسعة الانتشار فيها ، فإن أغلبية ضحايا حالات الإعدام باجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي كانوا قد تلقوا في الواقع تهديدات بالقتل قبل اغتيالهم .

باء - المدافعون عن حقوق الإنسان بوصفهم ضحايا لحالات الاعدام باجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي

٤٥٥ - إن الاهتمام بالآخرين مبدأ نبيل وكلّي في أي مجتمع إنساني . كذلك فإن الاهتمام بأولئك المحرومين وضحايا التمييز والاضطهاد شيء جدير بالثناء الرفيع . بل إنه لشيء خارق للعادة عندما يكون مثل هذا الاهتمام ممحوباً بوجود خطر جدي على نفس حياة من يبديه .

٤٥٦ - وفي الواقع ، فإن أولئك الذين يكافحون بلا مهادنة بغية مساعدة الآخرين ، والسعي الى تحقيق العدل ، وإلقاء الضوء على الحقائق المخفاة بعناية ، كثيرا ما ينتهي بهم الأمر إلى أن يصبحوا هم ضحايا للاعدام باجراءات موجزة أو للإعدام التعسفي . ومثل هؤلاء الأشخاص يكونون - حسب المهنة والنشاط - قضاه وموظفين قضائيين ، ومدعين عامين ، ومحامين ، وصحفيين ودعاة حقوق إنسان ، ومدرسين ، ومشرعين وأعضاء مجالس مجتمعية ، ورؤساء بلديات ، ونقابيين ... الخ . إذ يمكن أن يطلق عليهم بحكم طبيعة عملهم نفسها اسم "مدافعون عن حقوق الإنسان" .

٤٥٧ - ووفقا لما جاء في تقرير نشره الاجتماع الاستشاري الثامن لمنظمات الصحفيين الدولية والاقليمية ، والذي عقد في براغ في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ ، فإن ما لا يقل عن ٦٠٠ صحفي قد قُتلوا في شتى أنحاء العالم خلال السنوات العشر التي سبقت الاجتماع ، كما اختفى منهم عدد مماثل ، ويفترض أن معظمهم قد ماتوا . فقد أبلغ عن مقتل ٣٧ صحفيا في عام ١٩٨٧ ، و٣٩ آخرين في عام ١٩٨٨ . وقد يكون العدد الحقيقي أعلى من ذلك .

٤٥٨ - ووفقا لما جاء في تقرير آخر أعده مركز استقلال القضاه والمحامين ، فإن ٣٥ شخصا من المنتمين الى المهنة القضائية قد قتلوا في مختلف أنحاء العالم في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ وحزيران/يونيه ١٩٨٩ بسبب أنشطتهم المهنية كإسداء المشورة للزبائن وتمثيلهم والمناداة بالاصلاح القانوني وحقوق الانسان وإجراء التحقيقات واتخاذ القرارات القضائية .

٤٥٩ - وأما الأعضاء النشطون في منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية ، ونقابات العمال ، والأحزاب السياسية فقد كانوا أبرز مجموعات ضحايا الإعدام باجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي ، إذ أن جماعات السلطة المهيمنة القائمة تتصورهم غالبا على أنهم أعداء وعناصر مخربة . وكما لوحظ في الفرع السابق ، فإن المدافعين عن حقوق الإنسان هم كثيرا ما يتلقون تهديدات بالموت تطالبهم بالكف عن أنشطتهم . وإنه لاتجاه مفزع أن يتم بصورة متعمدة اختيار المدافعين عن حقوق الإنسان هدفا للإعدام باجراءات موجزة أو الاعدام التعسفي ، إذ أنه بدون الأنشطة التي يباشرونها فإن انتهاكات حقوق الإنسان تظل إلى حد كبير طي الكتمان ولن تبلغ إلى السلطات أو إلى عامة الناس ولن تحقق فيها السلطات ولا يعاقب عليها . وإن الآثار التي تنطوي عليها الهجمات التي تقع على مجموعات الأشخاص هذه خطيرة لا تدع مجالا للشك حول أهداف المهاجمين .

٤٦٠ - إن سلامة ورفاه المجتمع كله في بلد ما يعتمدان كثيراً على الكفاح غير المهادن الذي يقوم به هؤلاء المدافعون عن حقوق الإنسان . ولهذا السبب ينبغي إعطاؤهم حماية أفضل ، وطنياً ودولياً .

جيم - منع عمليات الإعدام باجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي والتحقيق فيها والمعاقبة عليها بصورة فعالة - توافق آراء بشأن المعايير الدولية

٤٦١ - يرى المقرر الخاص أنه مما يشكل أحد المعالم البارزة لولايته قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، دون تصويت ، في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ ، باعتماد القرار ١٩٨٩/٦٥ المعنون "المنع والتقصي الفعالان لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والاعدام التعسفي والإعدام باجراءات موجزة" . وهذا القرار هو حصيلة إيجابية جدا لعملية

تحضير طويلة ودقيقة ، وتعاون وثيق فيما بين منظمات غير حكومية وحكومات وأجهزة تابعة للأمم المتحدة . ويود المقرر الخاص أن يثني على العمل الجاد الذي قامت به في هذا المجال لجنة منع الجريمة ومكافحتها ، وكذلك الإسهام الفعال الذي قدمته المنظمات غير الحكومية ، ولا سيما لجنة محاميي مينيسوتا الدولية المعنية بحقوق الإنسان .

٤٦٢ - ويورد مرفق القرار عشرين مبدأً بشأن المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والاعدام التعسفي والاعدام باجراءات موجزة ، وهي مبادىء وصفها المقرر الخاص بإيجاز في تقريره الأخير (E/CN.4/1989/25 ، الفقرة ٢٩٧) . ونظرا إلى أن هذه المبادىء تعتبر بالغة الاهمية ، فإن مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٩/٦٥ مستنسخ بالكامل في مرفق هذا التقرير الحالي .

٤٦٣ - ويشعر المقرر الخاص أن هذا القرار قد دعم موقفه دعما قويا فيما يتعلق بتنفيذ ولايته . فالمقرر الخاص قد كرر في تقاريره السابقة القول بأن التحقيق الوافي والمقاضاة و/أو المعاقبة في حالات الموت في ظروف مُريبة هي أشياء ذات أهمية حساسة في جهود أية حكومة لإزالة الظاهرة البغيضة المتمثلة في الإعدام باجراءات موجزة والإعدام التعسفي . وبما أن المبادىء التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعكس أفكار وآراء المقرر الخاص بتفصيل كاف ، فإنه سيكون قادرا على الإشارة دون أي تحفظ ، إلى هذه المبادىء في فحصه لأية حوادث مدعاة عن إعدام باجراءات موجزة أو عن إعدام تعسفي . وما تنتهجه أية حكومة من ممارسة تفشل في بلوغ المعايير المبينة في هذه المبادىء هو أمر يمكن اعتباره دليلا على مسؤولية تلك الحكومة ، حتى ولو لم يثبت تورط موظفين حكوميين في عمليات الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي .

٤٦٤ - ومن الجدير بالذكر هنا أنه يجري حاليا ، تكملة للمبادىء التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، اعداد كتيب بشأن المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والاعدام التعسفي والإعدام باجراءات موجزة . ويأمل المقرر الخاص أن يتم توفير هذا الكتيب على نطاق واسع وعلى الأقل باللغات الرسمية للأمم المتحدة لكي يمكن استعماله في الحلقات الدراسية والدورات التدريبية في مختلف أنحاء العالم .

دال - الخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية

٤٦٥ - كانت لجنة حقوق الإنسان ، في قرارها ١٩٨٩/٧٢ المعنون: "الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان" قد طلبت إلى مقرريها الخاصين وممثليها ، وكذلك إلى الفريق

العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي "أن يُبلغوا الحكومات ، كلما كان ذلك مناسبا ، بإمكانية أن تستفيد من الخدمات المقدمة في إطار برنامج الخدمات الاستشارية ، وأن يدرجوا في توصياتهم ، كلما كان ذلك مناسبا ، مقترحات بمشاريع محددة تنفذ في إطار برنامج الخدمات الاستشارية" (الفقرة ١١) . وكان المقرر الخاص قد وضع في تقاريره السابقة توصيات ذات طبيعة عامة فيما يخص برامج تدريبية للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وحلقات دراسية وحلقات تدارس للموظفين الحكوميين . غير أنه قد امتنع عن وضع توصيات محددة لحكومات محددة إلا إذا كانت قد أتيحت له الفرصة لزيارة ميدانية في الموقع لبحث الحالة في بلدانها بتعمق .

٤٦٦ - من رأي المقرر الخاص أنه يجب مراعاة تواجد عدد من العناصر الأساسية لضمان النتيجة الإيجابية لأية برامج أو مشاريع خدمات استشارية أو مساعدة فنية تقدمها الأمم المتحدة ، ومن بين هذه العناصر ما يلي:

(أ) وجود رغبة صادقة لدى حكومة ما لمكافحة انتهاكات حقوق الإنسان ولتحسين الحالة في بلدها ؛

(ب) إجراء دراسة دقيقة لحالة البلد قبل اقتراح مشاريع محددة ، من أجل تحديد الحاجات بوضوح ، وإجراء تحليل نقدي لطلب الحكومة لمشروعات أو برامج محددة ؛

(ج) دعم المشاريع بموارد مالية وبشرية مخطط لها جيدا ؛

(د) التعاون والتنسيق بشكل وثيق مع أجهزة وإدارات الأمم المتحدة في تخطيط المشاريع وتنفيذها ؛

(هـ) إقامة آليات لرصد تنفيذ المشاريع والمنجزات وإجراء تقييم دوري لهذه المشاريع .

٤٦٧ - وإن المقررين الخاصين للجنة حقوق الإنسان وممثلي هذه اللجنة وكذلك الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي بمكنهم فعلا أن يسهموا في تحديد الاحتياجات وصياغة مشاريع محددة ، نظرا إلى كونهم في أفضل وضع يتيح لهم الحصول على معلومات متعمقة عن الحالة في بلدان بعينها عن طريق زياراتهم الميدانية في الموقع أو اتصالاتهم المباشرة مع الحكومات المعنية . بيد أن عملية إدارة وتنظيم البرامج والمشاريع ضمن إطار الخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية ينبغي ألا تعتمد حصرا على المساهمة الأولية للمقررين الخاصين والممثلين والفريق العامل . إنها تتطلب خبرتها الفنية الخاصة ، ويجب تزويد الأمانة العامة للأمم المتحدة ولا سيما مركز حقوق الإنسان بما يلزم من اختصاصيين وموارد أخرى .

٤٦٨ - ويأمل المقرر الخاص أن يجري تحقيق تحسن ملحوظ في المستقبل القريب في هذا المجال داخل مركز حقوق الإنسان ، بقصد توفير زخم مستمر وإدارة فعالة لهذه الانشطة .

الفصل الرابع

استنتاجات وتوصيات

٤٦٩ - بتقديم هذا التقرير ، يكون المقرر الخاص قد أكمل عامه الثامن منذ إنشاء ولايته في عام ١٩٨٢ . وهو يخلص ، باستعراض تقاريره السابقة والمعلومات التي تلقاها ، إلى نتيجة مفادها أنه مما يؤسف له أن ظاهرة الإعدام باجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي لا تزال سائدة في كثير من أنحاء العالم . فالنزاعات المسلحة التي تسبب موت المدنيين ، والاغتيالات السياسية ، والاستعمال غير القانوني و/أو المفرط للقوة من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين أو أفراد قوات الأمن ، والموت أثناء الاحتجاز والإعدام بلا محاكمة ، أو بمحاكمة تنقصها الضمانات الكفيلة بحماية حقوق المدعى عليه - وكامل نمط الإعدام باجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي قد تم بالفعل توثيقها جيدا وتحليلها جميعا في تقارير المقرر الخاص وحتى الوقت الراهن ، ظلت الصورة بلا تغيير .

٤٧٠ - وخلال السنوات القليلة الماضية ، تزايدت أنشطة المقرر الخاص تزايدا ملحوظا . فهو من ناحية قد تلقى كل عام مزيدا من الرسائل الحاوية لمعلومات تتعلق بحالات إعدام بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي ؛ وهو من الناحية الاخرى قد قام باجراءات أكثر تكراراً فيما يتعلق بالحكومات المعنية التي وردت بشأنها ادعاءات قوامها وقوع حالات إعدام باجراءات موجزة أو إعدام تعسفي . ويرى المقرر الخاص أن ذلك قد يدل على أن ولايته قد أصبحت معروفة بشكل أفضل .

٤٧١ - ويدرك المقرر الخاص أن المعلومات التي وصلته لا تمثل سوى جزء من الظاهرة الكلية لعمليات الإعدام باجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي . وهو يأمل أن تؤدي جهود وتعاون شتى المنظمات الدولية والوطنية الموجهة نحو إقامة شبكة معلومات أفضل إلى مواصلة تحسين إرسال المعلومات من حيث الكمية ومن حيث السرعة سواء .

٤٧٢ - وفي هذا التقرير ، أحاط المقرر الخاص علما باتجاه مثير للفزع بشكل خاص وينتشر بسرعة ألا وهو الممارسة المتمثلة في توجيه "تهديدات بالموت" بصورة متعمدة ، وخاصة ضد الأشخاص الذين يؤدون أدواراً رئيسية في الدفاع عن حقوق الإنسان وتحقيق العدل الاجتماعي والجنائي في مجتمع ما . ويجب اتخاذ إجراءات قوية لحماية هذه المجموعة من الأشخاص .

٤٧٣ - ومن الناحية الاخرى ، فإن المقرر الخاص سعيد إذ يلاحظ الانجازات الكبيرة التي حققتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام الماضي في مجالات تتصل بولايته على نحو مباشر أو غير مباشر .

٤٧٤ - فقد اعتمدت الجمعية العامة ، في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، القرار ١٧٣/٤٣ المعنون "مجموعة المبادىء المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن" . أما المجلس الاقتصادي والاجتماعي فقد اعتمد في ٢٤ أيار/ مايو ١٩٨٩ عدة قرارات تتعلق بإقامة العدل ، ولا سيما القرار ٦٥/١٩٨٩ المعنون "المنع والتقصي الفعالان لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام باجراءات موجزة" . وقد حدد هذا القرار المعايير التي سيطبقها المقرر الخاص عندما يفحص حالات مدعاة مفادها وقوع عمليات إعدام بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي . كما أنه لا بد أن يساعد هذا القرار الحكومات على تحسين و/أو حفظ مستوى حماية حق الحياة للأشخاص المشمولين بولايتها .

٤٧٥ - وفضلا عن ذلك ، فإن المقرر الخاص يحيط علما على وجه الخصوص بقرار الجمعية العامة ١٥٩/٤٤ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ الذي طُلب إليه فيه "أن يشجع تبادل الآراء بين الحكومات وبين أولئك الذين يقدمون معلومات موثوقا بها إلى المقرر الخاص ، في الحالات التي يرى فيها المقرر الخاص أن مثل هذا التبادل للمعلومات قد يكون مفيداً" (الفقرة ٧) . والمقرر الخاص على استعداد للاضطلاع بهذه المهمة من أجل تيسير التعاون البناء بين الأطراف المعنية ، ولالتماس طرق أكثر فعالية لمكافحة ممارسة الإعدام بإجراءات موجزة والإعدام التعسفي .

٤٧٦ - وفيما يتعلق بالخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية المتوخاة في قرار لجنة حقوق الإنسان ٧٣/١٩٨٩ المؤرخ في ٨ آذار/مارس ١٩٨٩ ، فإن المقرر الخاص مستعد لإجراء المزيد من بحث الكيفية التي يمكن بها على أفضل نحو صياغة واقتراح مثل هذه البرامج والمشاريع الخاصة بالخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في سياق ولايته . وقد حاول في الفصل الثالث ، دال ، أعلاه ، تفصيل الشروط والعناصر اللازمة لتنفيذ مثل هذه البرامج والمشاريع بصورة فعالة . وهو يرحب بأية اقتراحات في هذا الصدد .

٤٧٧ - وبالنظر إلى هذه الاستنتاجات ، يود المقرر الخاص أن يقدم عددا من التوصيات ، كما يلي:

(أ) فيما يخص الحكومات:

'١' استعراض القوانين والأنظمة الوطنية وكذلك ممارسات السلطات القضائية وسلطات انفاذ القوانين بقصد ضمان التنفيذ الفعال للمعايير التي يحددها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٥/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ ؛

'٢' اتخاذ تدابير ، على سبيل الأولوية ، لضمان الحماية الفعالة للأشخاص الذين يمارسون أدوارا رئيسية في الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيز العدالة الاجتماعية ضد التهديدات بالموت ومحاولات الاغتيال ؛

'٣' جعل تدريب جميع الأفراد المكلفين بإنفاذ القوانين والأشخاص العسكريين يتضمن منهجا شاملا لدراسة حقوق الإنسان ؛

'٤' إنشاء مكتب داخل الحكومة من أجل تحسين التعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في شؤون حقوق الإنسان .

(ب) فيما يخص المنظمات الدولية:

'١' التأكيد على أهمية إعمال المعايير والمبادىء الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان كما وردت في الصكوك والقرارات الدولية المتصلة بحقوق الإنسان ، ولا سيما تلك الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

'٣' تنظيم حلقات دراسية ودورات تدريبية عن حقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والدولي ، باستخدام الكتيب المتعلق بالمنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام باجراءات موجزة ؛

'٣' تدعيم مركز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بغية تلبية الاحتياجات المتزايدة باستمرار في مجال رصد حماية حقوق الإنسان والخدمات الاستشارية ؛

'٤' النهوض بالأنشطة الإعلامية من أجل النشر على أوسع نطاق ممكن عن أحدث المنجزات في ميدان حقوق الإنسان لكي يمكن أن يكون المجتمع الدولي على وعي بالطرق التي يمكن بها حماية وتعزيز حقوق الإنسان .

المرفق

المبادىء المتعلقة بالمنع والتقصي الفعّالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام باجراءات موجزة

(اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره ٦٥/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩)

المنع

١ - تحظر الحكومات ، بموجب القانون ، جميع عمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام باجراءات موجزة ، وتكفل اعتبار أي من هذه العمليات جرائم بموجب قوانينها الجنائية ، يُعاقب عليها بعقوبات مناسبة تضع في الاعتبار خطورتها . ولا يجوز التذرع بالحالات الاستثنائية ، بما في ذلك حالة الحرب أو التهديد بالحرب ، أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي أو أي حالة طارئة عامة أخرى ، لتبرير عمليات الإعدام هذه . ولا يجوز تنفيذ عمليات الإعدام هذه أيا كانت الظروف ، حتى في الظروف التي تضم ، على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ، حالات النزاع المسلح الداخلي ، وحالات استخدام القوة بصورة مفرطة أو مخالفة للقانون من جانب موظف عام أو شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية ، أو من جانب شخص يعمل بتحريض أو بموافقة صريحة أو ضمنية منه ، وحالات الوفاة أثناء الاحتجاز . ويكون هذا الحظر أقوى في مفعوله من المراسيم التي تصدرها السلطة الحكومية .

٢ - توخيا لمنع عمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام باجراءات موجزة ، تتكفل الحكومات بفرض رقابة صارمة ، بما في ذلك وجود تسلسل قيادي واضح ، على جميع الموظفين المسؤولين عن القبض على الأشخاص وتوقيفهم واحتجازهم وحبسهم وسجنهم ، وعلى الموظفين المخول لهم قانونا استعمال القوة والأسلحة النارية .

٣ - تحظر الحكومات صدور أوامر من الضباط الرؤساء أو من السلطات العامة ترخص لأشخاص آخرين بتنفيذ أي نوع من أنواع الإعدام خارج نطاق القانون أو الإعدام التعسفي أو الإعدام باجراءات موجزة أو تحرضهم على ذلك . ويكون لجميع الأشخاص حق وواجب تحدي هذه الأوامر . ويُشدد على الأحكام الواردة أعلاه في تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين .

٤ - تُكفل ، بالوسائل القضائية أو بوسائل أخرى ، حماية فعالة للأفراد والمجموعات المهددين بخطر الإعدام خارج نطاق القانون أو الإعدام التعسفي أو الإعدام باجراءات موجزة ، بمن في ذلك من يتلقون تهديدات بالقتل .

٥ - لا يعاد أحد عنوة أو يسلم إلى بلد توجد أسباب جوهرية للاعتقاد بأنه يمكن أن يصبح فيه ضحية للإعدام خارج نطاق القانون أو الإعدام التعسفي أو الاعدام بإجراءات موجزة في ذلك البلد .

٦ - تكفل الحكومات احتجاز الاشخاص المحرومين من حريتهم في أماكن للاحتجاز معترف بها رسميا ، وموافاة أقاربهم ومحاميهم أو غيرهم من الاشخاص المتمتعين بثقتهم ، فورا ، بمعلومات دقيقة عن احتجازهم وأماكن وجودهم ، بما في ذلك عمليات نقلهم .

٧ - يضطلع مفتشون مؤهلون ، بمن في ذلك موظفون طبيون ، أو سلطة مستقلة مناظرة ، بعمليات تفتيش منتظمة في أماكن الاحتجاز ، ويُمنحون صلاحية إجراء عمليات تفتيش غير معلن عنها ، بمبادرة ذاتية منهم ، مع توفير ضمانات كاملة لاستقلالهم في أدائهم هذه المهمة . ويكون للمفتشين حق الوصول بلا قيود إلى جميع الاشخاص المحتجزين في أماكن الاحتجاز هذه وكذلك إلى جميع ملفاتهم .

٨ - تبذل الحكومات كل جهد لمنع عمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام باجراءات موجزة ، وذلك باتخاذ تدابير مثل التوسط الدبلوماسي ، وتحسين امكانيات اتصال الشاكين بالهيئات الدولية الحكومية والهيئات القضائية ، والشجب العلني ، وتُستخدم آليات دولية حكومية للتحقيق في التقارير التي تنبىء بوقوع أي عمليات إعدام من هذا القبيل ولاتخاذ اجراءات فعالة ضد هذه الممارسات . وتعمد الحكومات ، بما في ذلك حكومات البلدان التي يشتبه على نحو معقول في أنه تحدث فيها عمليات إعدام خارج نطاق القانون أو إعدام تعسفي أو إعدام باجراءات موجزة ، إلى التعاون فيما بينها تعاونا تاما في التحقيقات الدولية عن هذا الموضوع .

التقصّي

٩ - يُجرى تحقيق شامل عاجل نزيه في جميع الحالات التي يشتبه فيها وقوع حالة إعدام خارج نطاق القانون أو إعدام تعسفي أو إعدام باجراءات موجزة ، بما في ذلك الحالات التي توحي فيها شكاوى الاقارب ، أو تقارير أخرى جديرة بالثقة ، بحدوث وفاة غير طبيعية في ظل الظروف المشار إليها أعلاه . وتحتفظ الحكومات بمكاتب وإجراءات للتحقيق بغية إجراء مثل هذه التحقيقات . والغرض من التحقيق هو تحديد سبب الوفاة وطريقة ووقت حدوثها والشخص المسؤول عنها ، وأي نمط أو ممارسة قد يكون السبب في وقوعها . ويتضمن التحقيق إجراء تشريح واف للجثة وجمع وتحليل جميع الادلة المادية والمستندية وأخذ أقوال الشهود . ويميز التحقيق بين الوفاة الطبيعية والوفاة بفعل حادث والانتحار والقتل .

١٠ - يكون لهيئة التحقيق سلطة الحصول على جميع المعلومات اللازمة للتحقيق . وتوضع تحت تصرف الاشخاص القائمين بالتحقيق جميع الموارد المالية والتقنية اللازمة لإجراء تحقيق فعال . وتكون لهم أيضا سلطة إلزام الموظفين المدعى تورطهم في أي من عمليات الإعدام هذه بالمثول أمامهم والإدلاء بشهاداتهم . وينطبق ذلك على الشهود أيضا . ويُخولون ، لهذه الغاية ، إصدار أوامر لإحضار الشهود ، بمن في ذلك الموظفون الذين يُدعى تورطهم في الحالة ، ليطلبوا منهم إبراز ما عندهم من ألة .

١١ - في الحالات التي تكون فيها اجراءات التحقيق المقررة غير وافية بسبب الافتقار إلى الخبرة الفنية أو النزاهة ، أو بسبب أهمية المسألة ، أو بسبب وجود نمط واضح قوامه اساءة استعمال السلطة ، وفي الحالات التي تقدم فيها أسرة الضحية شكاوي من وجود أوجه القصور هذه ، أو تكون هناك أسباب جوهرية أخرى ، تواصل الحكومات التحقيق عن طريق لجنة تحقيق مستقلة أو عن طريق إجراء مماثل . ويختار لعضوية مثل هذه اللجنة أشخاص مشهود لهم بالنزاهة والكفاءة والاستقلال كأفراد . ويكونون بوجه خاص مستقلين عن أي مؤسسة أو جهاز أو شخص قد يكون موضع التحقيق . ويكون للجنة سلطة الحصول على جميع المعلومات اللازمة للتحقيق ، وتجري التحقيق على النحو المنصوص عليه في هذه المبادىء .

١٢ - لا يجوز التصرف في جثة المتوفي إلا بعد إجراء تشريح واف لها بواسطة طبيب يكون ، إن أمكن ، خبيرا في باثولوجيا الطب الشرعي . ويكون من حق القائمين بالتشريح الاطلاع على جميع البيانات المتعلقة بالتحقيق ، ودخول المكان الذي اكتشفت فيه الجثة ، والمكان الذي يعتقد أن الوفاة حصلت فيه . وإذا اتضح بعد الدفن أن الوضع يتطلب إجراء تحقيق ، تُخرج الجثة حالا وفق القواعد العلمية لاجراء تشريح لها . وإذا اكتشفت بقايا الهيكل العظمي ، ينبغي اخراجها بعناية ودراستها وفقا للأساليب الانثروبولوجية المنهجية .

١٣ - تتاح جثة المتوفي لمن يجرون التشريح وذلك لفترة زمنية كافية للتمكين من إجراء تحقيق شامل . ويحاول في التشريح ، على الاقل ، تحديد هوية الشخص المتوفي وسبب الوفاة وكيفيتها . ويحدد أيضا قدر الإمكان ، وقت الوفاة ومكانها . وتُدرج في تقرير التشريح صور فوتوغرافية ملونة تفصيلية للشخص المتوفى بغية توثيق ودعم النتائج التي يخلص إليها التحقيق . ويجب أن يصف تقرير التشريح أي اصابات موجودة بالمتوفى ، بما في ذلك أي دليل على تعرضه للتعذيب .

١٤ - وبغية ضمان الحصول على نتائج موضوعية ، يجب أن يكون في مقدور القائمين بالتشريح العمل بنزاهة ، مستقلين عن أي أشخاص أو منظمات أو كيانات يحتمل أن تكون لهم يد في القضية .

١٥ - يُحمى مقدمو الشكاوي والشهود والمحققون وأسرهم من العنف والتهديد بالعنف وأي شكل آخر من أشكال الترهيب . ويجب إبعاد من يحتمل أن يكونوا متورطين في عمليات إعدام خارج نطاق القانون أو إعدام تعسفي أو إعدام باجراءات موجزة عن أي مركز يجعل لهم هيمنة أو سلطة ، سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة ، على مقدمي الشكاوي والشهود وأسرهم وكذلك على القائمين بالتحقيق .

١٦ - تُخطر أسر المتوفين وممثلوها القانونيون بأية جلسة استماع تُعقد ، ويسمح لهم بحضورها وبالاطلاع على جميع المعلومات ذات الصلة بالتحقيق ، ويحق لهم تقديم أدلة أخرى ، ويحق لأسرة المتوفى أن تصر على حضور ممثل طبي أو شخص آخر مؤهل ، أثناء عملية التشريح . وعندما تُحدد هوية المتوفى ، يعلن إخطار بالوفاة وتبلغ اسرة المتوفى وأقاربه فورا . وتعاد إليهم الجثة لدى اتمام التحقيق .

١٧ - يعد ، خلال فترة زمنية معقولة ، تقرير كتابي عن الأساليب التي اتُّبعت في التحقيقات وما أسفرت عنه هذه التحقيقات من نتائج . ويعلن هذا التقرير على الملأ فورا ، مبينا نطاق التحقيق والاجراءات والأساليب المستخدمة لتقييم الادلة ، وكذلك الاستنتاجات والتوصيات القائمة على النتائج المستخلصة من الوقائع وعلى القانون الواجب التطبيق . ويصف التقرير أيضا بالتفصيل الاحداث المحددة التي ثبت وقوعها والادلة التي بنيت عليها هذه النتائج ، ويعدد أسماء الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم ، باستثناء من لم يُفصح عن هوياتهم بغية حمايتهم . وتقوم الحكومة ، خلال فترة زمنية معقولة ، إما بالرد على تقرير التحقيق ، وإما ببيان الخطوات التي ستتخذ استجابة له .

الدعاوى القانونية

١٨ - تكفل الحكومات تقديم الأشخاص الذين يظهر التحقيق انهم اشتركوا في عمليات إعدام خارج نطاق القانون أو إعدام تعسفي أو الإعدام باجراءات موجزة ، في أي اقليم يخضع لنطاق اختصاصها الى يد العدالة . وتضطلع الحكومات إما بتقديم هؤلاء الأشخاص إلى العدالة وإما بالتعاون على تسليم أي منهم إلى بلدان أخرى ترغب في ممارسة ولايتها عليهم . وينطبق هذا المبدأ بغض النظر عن هوية الجناة أو الضحايا وأماكن تواجدهم وجنسياتهم أو مكان ارتكاب الجريمة .

١٩ - مع عدم الإخلال بالمبدأ ٣ الوارد أعلاه ، لا يجوز التذرع بأمر يصدر عن رئيس أو سلطة عامة لتبرير الإعدام خارج نطاق القانون أو الإعدام التعسفي أو الإعدام باجراءات موجزة . ويمكن اعتبار الرؤساء والضباط وغيرهم من الموظفين العامين مسؤولين عن الافعال التي يرتكبها الموظفون الذين يعملون تحت رئاستهم إذا كانت قد أتيحت لهم

فرصة معقولة لمنع حدوث هذه الافعال . ولا تمنح حصانة شاملة من الملاحقة القضائية لأي شخص يدعى تورطه في عمليات الإعدام خارج نطاق القانون أو الإعدام التعسفي أو الإعدام باجراءات موجزة ، أيا كانت الظروف ، بما في ذلك وجود حالة حرب أو حصار أو غيرها من الحالات الطارئة العامة .

٣٠ - يحق لأسر ضحايا عمليات الإعدام خارج نطاق القانون أو الإعدام التعسفي أو الإعدام باجراءات موجزة ، ولمن يعولهم هؤلاء الضحايا ، الحصول خلال فترة زمنية معقولة على تعويض عادل وكاف .

- - - - -